

كلام عن النهضة

ونماذج ورموز

مصر – تركيا- ماليزيا

إعداد

أسامة عبد الرحمن إبراهيم عبيد

مراجعة/ د. صابر عمر

المقدمة

شكل عصر النهضة منذ أكثر من مائة وخمسين عاماً، مرحلة تاريخية مهمة بالنسبة للعرب والمسلمين على حد سواء، ونستطيع القول أن هذه المرحلة كانت هي المؤثر الأكبر في تشكيل الوعي والتاريخ المعاصرين، ولقد عاش المجتمع العربي في ظل الحضارة الإسلامية حال تقدمها آنذاك، بينما الآن يعيش حالة تخلف، وقد عاش التخلف مرتين الأولى قبل مجيء الإسلام وصعود حضارته والثانية منذ قرون سابقة وإلى وقتنا الراهن وفي هذه اللحظة التاريخية التي يتصاعد فيها صدى التحولات العالمية حتى يصم الأذان وتغيب الأحلام، تنبعث من تحت ركام التاريخي طويل أمتنا، عارية الصدر في وجه تحديات جسام وأمم تتسابق لتحصيل أسباب المنعة والقوة والتفوق ورغم أن المشهد يبدو قاتماً للوهلة الأولى فإن المدرك لحركة التاريخ يعلم أن فجر كل نهضة يسبقه ليلٌ طويل، وكما انطلقت أُمم الأرض جميعها ستنتطلق أمتنا اليوم وغداً، وهي بلا شك قادرة على تحصيل أسباب القوة ولو بعد حين تلك هي الآمال والأحلام، فهي مرشحة ومؤهلة لتقديم تجربة اقتصادية جديدة في ظل ثورات الربيع العربي، وبروز تيارات تعلن عن امتلاكها لنظرية اقتصادية لا تقل كفاءة عن اقتصاد السوق الحر من حيث توفير العدالة الاجتماعية لطبقات المجتمع المعتمدة، فالتحدي الاقتصادي أخطر ما يهدد ثورات الربيع العربي، والفشل في تحقيق مستوى من التنمية والتقدم يُرضي الجماهير العربية الغاضبة التي كانت ومازالت شعارها عيش، حرية، كرامة إنسانية سيعني تجدد الثورة من جديد، وقد أطل التحدي الاقتصادي برأسه بشكل حاد في كل من مصر وتونس واليمن، ولمعالجة هذا التحدي ينبغي عدم تكرار أخطاء الأنظمة الاستبدادية البائدة التي عاشت دهوراً من الزمن على القروض والمنح والرضوخ للقوي الاقتصادية الغربية؛ فانتشرت البطالة والفساد وسوء توزيع الثروة.

فالعودة إلى سياسات صندوق النقد الدولي من جديد لن ينتج واقعاً تنموياً جديداً في الساحة العربية، إنما المطلوب الاستفادة من درس بنك الجنوب في أمريكا اللاتينية وعمل شبيه عربي لهذه التجربة الاقتصادية ومحاولة تطبيقها بين بلدان الربيع العربي خصوصاً بين مصر وتونس وليبيا واليمن وقطر ذات الفائض المالي الضخم والداعمة لربيع الثورات العربية.

وفى هذه السطور سوف نستعرض تجربة بعض الدول فى النهضة كما نعرض لبعض رموزها ومجالات ومعوقات النهضة ودور الامبريالية العالمية فى إفشال النهضات العربية والإسلامية تحديداً.

المؤلفان

الباب الأول مدخل عام

تعريف التنمية والحضارة والنهضة:

التنمية هي الوثبة في سبيل التقدم كما في المعجم والمعجم الوسيط أما التنمية اصطلاحاً فهي الارتفاع والارتقاء الفكري، لأن الأمة لا يمكن أن تنهض إلا إذا كان لديها كم من الأفكار تؤمن بها وتُبدع في استعمالها والتنمية يمكن أن تكون صحيحة أو فاسده تبعاً للأفكار، وما يُشاهد من تقدم في العلم والعمران ما هو إلا نتاج التنمية والإبداع في تطبيق الأفكار حتى لو كانت خاطئة كما هو حادث عند الغرب الآن .

الحضارة : كثيراً ما نخلط بين المفهومين ونجعل أحدهما مرادفاً للآخر، وإن كانا لفظين عربيين فلهما معنيين مختلفين، وعدم التمييز بينهما أدى إلى التخبط في الأخذ بهما دون قيد أو شرط والحضارة اصطلاحاً مجموع المفاهيم عن الكون والإنسان والحياة.

أما المدنية اصطلاحاً فهي الأشكال المادية المستعملة في الحياة من أدوات ومعدات ولوازم في الحياة العامة، مثل السيارة والطيارة والعمران والكمبيوتر وغيرها، فالتنمية هي التي توجب في الإنسان فكراً متألقاً وتحته على الإبداع وتدفعه إلى الاكتشاف والاختراع، وهذا الأمر لا تقوم به إلا الدول، فالدول هي المؤثر والمحرك في تبني أفكار المجتمع وتطبيقها في كافة المجالات، فأمريكا مثلاً تبنت الأفكار الرأسمالية وطبقها في كل المجالات حتى في السياسة فأبدعت في استعمال هذه الأفكار وتألفت وقادت الأمم، رغم عفونة هذه الأفكار وعدم موافقتها لفطرة الإنسان وبظرة سريعة في سجلات التاريخ نرى كيف كانت أمة الإسلام في الصدارة وقادت الأمم والشعوب الأخرى فكرياً وعلمياً وهي نتاج تطبيق الإسلام .

النهضة:

النهوض لغة: ترك الموضع والقيام عنه، والنهضة: الطاقة والقوة وأنهضه قواه على النهوض ويطلق مصطلح الناهض على الفرخ الذي وفر جناحاه ونهض للطيران واصطلاحاً الخروج على الرتبة والتمرد على السائد وإزدراء الوضع القائم المتدهور أملاً في غد أفضل نظراً لنشأة الرغبة في تحقيق إزدهار وتقدم ويكون ذلك بالإستخدام والإستثمار السليم للإمكانيات والإستفادة من مختلف المعطيات ويختلف مفهوم النهضة وتتعدد الإستعمالات فهناك من إتخذ من عنصر القوة وتنازع البقاء معياراً للتقدم والتأخر وهناك من رأى أن التطور إنما يكون بالقدرة العلمية والتقنية والإنتاجية أما القيم الروحية والأخلاقية ونوع العلاقات الإجتماعية فيما بين الناس والشعوب فليست معياراً لنهضة الشعوب والنهضة في التصور الإسلامي لصناع الحياة لا يقتصر ربطها بالتطور التقني في الماديات فقط بل يمتد ليشمل أساليب التنظيم البشري التي تحقق مجمل الشروط المادية والمعنوية الواجب إستيفاؤها من أجل تحقيق نهضة شاملة وقد جاء الإسلام منهج وسط وإعتدال وجعل الإنسان محور الرسالة حيث قال تعالى: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) أي لا بد أن يتغير الإنسان ويحقق مع نفسه نهضة حقيقية حتى يستطيع أن ينهض بمجتمعه وأمته فتتمد أشعة النهضة من ثنايا نفسه لتضيء العالم من حوله .

أطوار النهضة:

تمر أي حضارة بأربعة أطوار هي:

الصحوة: وهي حالة من أفاق من النوم ولم يضيء النور، فيتخبط هنا وهناك، فهي مرحلة حماس متدفق، وإحساس بالهوية ، لكنها تفتقد الرؤية والوعي، وكثيراً ما تتضارب فيها التحركات ويكثر الخلاف ولكنها يتأجج فيها الإحساس بالذات والهوية.

اليقظة: وهي مرحلة إضاءة النور، ومعرفة الوسط المحيط، فهي مرحلة وعي ورشد يلانزمان الحماس، وتنظيم الجهود العملية لتصب في اتجاه وهدف هو فهم الواقع.

النهضة: وهي نتاج مرحلة اليقظة وقد سبق تعريفها وهي طريقة التأثير في الواقع.

الحضارة: وهي النتاج المادي الملموس وتمثل النموذج المنشود وثمره الفعل.

دور المبادرة الفردية:

المبادرة الفردية هي التي أعطت المعنى والروح للحضارة وهي التي بعثتها ولو نظرنا لمسيرة التطور في أوروبا من سقراط لروجر بيكون لكوبرنيكوس لجاليليو وديكارت وسالوس ولافاوازييه، كل هؤلاء ساهموا في صناعة النهضة في مجتمعاتهم في ظروف صعبة لم يكن فيها خطة مركزية لإحداث التحولات ولكل منهم قصة ألم في عصره رواها التاريخ، كل منها يضيف بعداً جديداً للحياة ويحدث زلزالاً من نوع ما، يطلق عليها المسار التراكمي وهي مبادرات صغيرة ومتوسطة لكنها لم تصل لاحتشاد الدولة والمسار الذي نتحرك فيه كأفراد في غياب مشروع جامع مركز كالذي أنتجته الصين أو ماليزيا يلقي بعبء كبير على النخب والشباب، ولكنه مسار بناء يحتاج لرؤية يتحدد من خلالها شكل المستقبل الذي يراد إنتاجه.

ماذا تحتاج النهضة؟

لكي تشهد مجتمعاتنا مثل هذا العمل الجبار للنهضة تحتاج إلى عاملين:

كتلة حرجة كمية: وهي موجودة الآن - وليست قليلة - نشهدها في الشوارع والجامعات وعند صناديق الاقتراع في كثير من الأحيان عندما تتاح الفرصة للناس أن يعبروا عن آراءهم .

كتلة حرجة نوعية: وهي التي تستثمر وتحول الكتلة الكمية إلى قوة حقيقية مؤثرة أي أن عليها المعول في إطلاق عملية التحول والانطلاق.

وحين نتحدث عن نهضة الأمة فإنما نريد بذلك أن تستعيد الأمة مكانتها الحضارية، وأن تحقق التنمية الحقيقية والنهضة المأمولة، وأن تصبح جماهير الأمة مواطنين من الدرجة الأولى في الأسرة العالمية ولما كان واقع الأمة يمكن النظر إليه من زاوية النخب الفكرية وقوى المجتمعات الحية، كما يمكن النظر إليه من زاوية الدولة القطرية والحكومات والمؤسسات الرسمية، فإن التكامل بين دور المفكرين والدول يصبح ضرورة قصوى للنهضة، وعلى ذلك فالمشروع موجه لهذين العنصرين الحيويين في أي مجتمع ولا شك أن المشروع في بداياته سيحتاج إلى قيادة النخب الفكرية المؤثرة لينتظم بعد ذلك في المشروع كل جهد نافع لأي تيار أو حزب أو مؤسسة أو أفراد مستقلين، فمرحلة اليقظة وتنظيم خارطة المعرفة هي دور أهل الفكر والنظر.

ونحن نؤمن بأن النهضة المرجوة لا تستطيع أن تقوم بها الشعوب منفردة؛ بل لا تكون إلا بمشروع تتبناه الحكومات فتحشد قوى الشعب من أجل النجاح في تحقيق النهضة ومواجهة التحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي، تماماً مثلما فعلت اليابان وماليزيا ومن ثم فإننا نرى أن قيادة الحكومات للمشروع تبدأ من المرحلة الانتقالية من اليقظة إلى النهضة وتستمر حتى صناعة الحضارة، لتنتقل به من الفكرة إلى التطبيق، ومن عالم الأفكار إلى عالمي العلاقات والأشياء، ومن الأحلام والخيال إلى التنفيذ فالحكومات هي القيادة الطبيعية لهذا المشروع الحاشد في عالم التطبيق، بينما تمثل النخب الفكرية القيادة الطبيعية لهذا المشروع في عالم الأفكار والتنظير والبعث والتنوير والتحضير.

علاقة التنمية بالتعليم:

لم يعد دور التعليم كبوابة للتقدم والتنمية قضية محل جدل أو شك على مستوى كل بلدان العالم بل تشير كل الخبرات الدولية إلى أن عمليات التنمية أو التحديث والنمو الناجحة في مجالات الحياة المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بدأت من التعليم، وهو ما جعل تطوير التعليم وتحديثه قضية ذات أولوية دائمة، في برامج وسياسات كل البلدان ليس فقط الدول الساعية للتنمية، بل ربما تحظى بقدر أكبر من الأهمية في الدول المتقدمة حتى تحافظ على مستوى تقدمها، وهو ما يمكن أن نلمسه في دول مثل الولايات المتحدة التي أصدرت تقريراً سمي أمة في خطر في عهد الرئيس ريجان لينبه كل مؤسسات المجتمع الأمريكي لتدارك مواطن الضعف في نظام التعليم، وفي إنجلترا تبني رئيس وزرائها توني بليز قضية التعليم وتطويره كقضية ذات أولوية أولى وأجدر بالاهتمام والرعاية في برنامج حكومته، أما دول السوق الأوروبية المشتركة فقد خصص رؤساؤها قمة خاصة عام ٨٦ عرفت بقمة يورिका لدراسة مخاطر التخلف العلمي على دولهم، وبحثوا الوسائل الكفيلة بمجابهة هذه المخاطر وكان التعليم أهمها.

هذه الأهمية النوعية للتعليم، وضع كأحد أهم المعايير في تقويم مستوى نمو ورفاهية وقدرات الدول المختلفة، وهي المعايير التي تجاوزت بالتأكيد في الدول المتقدمة ضمان التعليم كحق إنساني أساسي متوافر لجميع المواطنين، وأصبحت تدور حول نسبة ومستويات ونوعية التعليم، التي تتجاوز معدلات من يقرأون ويكتبون، وأصبحت تدور حول نسبة التعليم الجامعي، التي وصلت في بلد مثل الولايات المتحدة إلى ٦٤% من الشريحة العمرية، وأكثر من ٥٠% في اليابان، و٣٥,٥% في إسرائيل، بينما مازالت مصر تقف عند حدود ١٩%، أيضاً من ضمن المعايير التي تستخدم في قياس قدرات الدول ومدى تقدمها نسبة ما تملكه من مهندسين وعلماء ومخترعين إلى كل مليون من السكان.

هذه المعايير وغيرها تعني أن عملية التنمية والتحديث في علاقتها بتطوير نظام التعليم في بلد مثل مصر يعاني العديد من المشاكل المتشابهة ذات البعد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي، يجب أن تتجاوز الرؤى التقليدية أو السقوف التي تطرح كأفق يجب الوصول إليه في معظم السياسات والبرامج التي تفصل غالباً بين تطوير النظام التعليمي في مصر وإخراجه من أزمتة وعملية تنمية وتحديث المجتمع، فاعتبار التعليم مدخل أو قاطرة عملية تحديث وتنمية المجتمع المصري، يجب أن يضع مشكلات نظام التعليم وإصلاحه وتطويره في بؤرة عملية التحديث والتنمية، كما أن تطوير هذا النظام يجب أن يأتي في سياق تطوير وتحديث كل الأنظمة الأخرى مثل النظام الاقتصادي والسياسي ومتفاعلاً ومرتبطاً معها، وليس منفصلاً عنها.

هذه العلاقة العضوية بين نظام التعليم كنسق اجتماعي، وبين الأنساق الاجتماعية الأخرى، يفرض تجاوز الرؤية السائدة التي تتعامل مع نظام التعليم كنسق قائم بذاته ومنفصل عن باقي الأنساق الاجتماعية، وبالتالي فالنتيجة الفعلية لعملية إصلاحه هي عدم استجابة كل الإصلاحات لما يمكن أن يطلق عليه عملية التحديث والإصلاح الشامل للمجتمع، فلا يمكن الحديث عن نظام تعليم متقدم في مجتمع كل أنظمتها الاجتماعية متخلفة، والعكس صحيح أيضاً، هذه الرؤية في تحديث المجتمع وتحديث التعليم تستلزم إعادة النظر في العديد من الشعارات والسياسات مثل:

- الشعار التقليدي في مكافحة الأمية الذي يحصر الجهود الفعلية منذ بداية القرن الماضي وحتى الآن، في مجرد مكافحة الأمية الأبجدية.

- السياسات التي تختصر ضمان حق التعليم في مجرد توفير مقعد دراسي لكل طفل في مرحلة التعليم الإلزامي، بصرف النظر عن نوعية وجودة التعليم الذي يحصل عليه.

- إتاحة التعليم الجامعي لنسبة محدودة من الشباب، عبر سباق لا إنساني لا يكشف عن أي قدرات أو مهارات أو ميول فعلية لهذه النسبة المحدودة.

- اختصار عملية تطوير التعليم في مجرد تغيير الكتاب المدرسي، دون النظر إلى باقي مدخلات العملية التعليمية، من مدرس، وأساليب تعليم ونظم تقييم.. إلخ.

- أهداف نظام التعليم ذاته ونوعية الخريج المطلوب من حيث امتلاكه لخبرات ومهارات محددة في كل مرحلة تعليمية، وإرتباط هذه المهارات والخبرات باحتياجات التنمية والتحديث، وهو ما يمكن ملاحظته مباشرة في العمومية الشديدة لأهداف استراتيجية تطوير التعليم، مثل تحقيق التنمية الشاملة، أو إقامة المجتمع المنتج، دون ترجمة هذه الأهداف العامة لأهداف إجرائية قابلة للقياس.

- الدور الاجتماعي للمدرسة، وعزلتها الحالية والمناخ الذي يتعلم فيه التلميذ، والذي يكرس هذه العزلة عن المجتمع ومشاكله وعدم القدرة على التواصل معه، والإستفادة من موارده، وخدماته.

- حزمة القيم التي تتم على أساسها التنشئة الاجتماعية داخل المؤسسة التعليمية، والتي تهمش أو تغيب القيم الدافعة للنهضة والتحديث والممارسات المرتبطة بها، مثل الاعتماد على معيار الكفاءة على الانجاز في التقييم، احترام الوقت، قيم الانضباط في العمل، احترام القانون، العمل كفريق.

- الحالة العقلية التي يتم إعداد الأطفال عليها، وهي تعلّى ما هو غيبي وميتافيزيقي، وتبعد بدرجة كبيرة عن التفكير العلمي المنطقي القائم على ربط الأسباب بالنتائج وتحليل الواقع والقدرة على الاستنباط والاستنتاج. - الازدواج والتشردم في النظام التعليمي ما قبل الجامعي والتي نشاهد فيها تعليماً (عاماً/ فنياً، حكومياً/ خاصاً، دينياً/ مدنياً، عادياً/ لغات.. إلخ) تؤدي بشكل مباشر لفوارق واضحة في الأذهان والتكوين والمراجع الثقافية بين أبناء الوطن.

الشيء المثير للإنتباه،الذي يجب أن نتوقف عنده كثيراً أن هذه المشكلات ليست مشكلات طارئة على نظام التعليم في مصر،بل مشكلات تمتد بجذورها لبدایات نشأة نظام التعليم الحديث،ويكفي استعراض كتاب مستقبل الثقافة في مصر للدكتور طه حسين،الذي صدر في نهاية النصف الأول من القرن الماضي،وأكد على أهمية إصلاح التعليم مشيراً إلى أن حياة مصر الخاصة، وتطورها الحديث يقضيان بأن تؤخذ أمور التعليم كلها بالجد والحزم ، وأن يكون تنظيمها دقيقاً،والإشراف عليها قوياً ، وملاحظتها متصلة ورصد فيه كل المشكلات التعليمية ، وهو ما يؤكد أن أزمة نظام التعليم في مصر تمتد وتتواصل وتتراكم عبر أكثر من حقبة سياسية يشهدها المجتمع المصري وعرف فيها تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة ومتباينة استطاع خلالها نظام التعليم أن يحافظ على استبقاء جوهره وفلسفته بكل تناقضاتها ومشاكلها رغم أي مظاهر للتغيير والتطوير الخارجي.

وهو ما يؤكد كتاب الدكتور حسين كامل بهاء الدين الذى نشر عام ١٩٩٨، فهو يشخص أحوال أو أمراض التعليم العام فيقول ومع انعكاسات وتداعيات الانفجار السكاني والتزايد الهائل فى أعداد التلاميذ وتحميل الفصول الدراسية فوق طاقتها وصلت فى بعض الأحيان إلى مائة تلميذ وتعدد الفترات التى وصلت إلى أربع فترات دراسية فى اليوم الواحد، بحيث لم يكن الزمن الذى يقضيه التلميذ فى مدرسته يتجاوز ساعتين أو ثلاث ساعات يومياً تدهورت تماماً العملية التعليمية وتفاقمت الأوضاع بشكل خطير، أحدث تأثيراً سلبياً فى كل مكونات التعليم وعناصره الأخرى، من معلم ومناهج دراسية وغيرها،كما أحدث انفصاماً بين نظم التعليم وعناصره الأخرى من معلم ومناهج دراسية وغيرها، وأحدث انفصاماً بين نظم التعليم واحتياجات المجتمع والواقع الاقتصادي الجديد، بحيث لا يجد الخريج فرص عمل مناسبة رغم حصوله على الشهادة،لأنها لا تمهده للإسهام فى حركة المجتمع،هذا بالإضافة إلى غياب بعد المستقبل، حيث ظلت المؤسسات التعليمية معنية بالماضى فبعد المستقبل رغم أهميته غائب تماماً عن مناهج التعليم

ويلح الدكتور حسين على أن تعليم المستقبل، هو ذلك التعليم الذى يعد التلميذ للمواطنة الحرة المنتجة فى مجتمع ديمقراطي، وتخلو من النزعة إلى التكاسل واللامبالاة حيث أن كل هذه النزعات والممارسات تبدأ فى عقول البشر قبل أن تصل إلى الشارع .

كذلك يسوق الدكتور حسين كامل بهاء الدين حججه، على أن بداية إصلاح العملية التعليمية هى المعلم، فهو لا يعتبره فقط حجر الزاوية فى العملية التعليمية برمتها، ولكنه يعتبره أيضاً بمثابة قائد الأوركسترا الذى تركز مهمته الأساسية على إطلاق قدرات الفريق الذى يقوده فى المدرسة ولا يخفى على أحد أن إعداد المعلم لهذا الدور يمثل تحدياً خطيراً، خاصة أن لدينا أكثر من ٨٥ ألف معلم تربوا فى ظل نظام التعليم المطلوب تغييره، حتى نستطيع مواكبة العصر .

إذن فقضية تطوير التعليم كمفتاح لتحديث المجتمع المصرى لا تنحصر فقط فى نشر التعليم والتوسع فى إمكاناته ومؤسساته، وإنما يجب أن تمتد بالضرورة إلى نوعية التعليم وآفاقه، فالتعليم فى مصر على سبيل المثال ، مازال يوظف لخدمة ما يسمى بتكوين وبناء المواطن الصالح وهو ما يعنى عند الترجمة العملية اقتصار التعليم ومضمونه على تهذيب المواطن وتثقيفه، أو بالمعنى الحرفى صياغته حسب نموذج معين ليكون مطيعاً للنظام وملتزماً به دون تذمر أو اعتراض أو قدرة على النقد وهو ما عبر عنه الكاتب السودانى الشهير الطيب صالح فى روايته موسم الهجرة للشمال، حين قال أنهم يرسلوننا إلى المدارس لكي نقول لهم نعم، وهوما يؤصل له التربوي الشهير باولو فريرى فى تاكيدته أنهم يعلمون فى المدارس ثقافة الصمت والخلاصة هنا أن التعليم فى مصر بحاجة لمواطن صالح من نوع جديد لا يقول نعم فقط، بل قبلها يقول لماذا؟ وكيف؟ ولا هنا يصبح التعليم هو الدعامة الصحيحة للحرية التى يشعر فيها الفرد بواجباته وحقوقه وبواجبات مواطنيه وحقوقهم

وهو ما ينمي لديه الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تلك المسؤولية التي تدفعه للتفكير والإنجاز والابتكار لصالح الوطن، وبالتالي لا يمكن هنا فصل عملية تطوير التعليم وإصلاحه وتحديثه عن عمليات موازية فى النظام السياسى تقرر القيم التى تربي عليها أجيال التلاميذ والطلاب بالممارسة الواقعية وتدعمها حتى تصبح جزءاً من الثقافة والوعى الاجتماعى السائد.

ركائز التنمية:

ما من عمل مهما كان ضئيلاً إلا وكان له ركائز يرتكز عليها ناهيك عن الأعمال العملاقة التى لابد لها من ركائز قوية تعتمد عليها كالتنمية فى مراحلها المختلفة ولقد أوجز الدكتور على الدين هلال ركائز التنمية المصرية فى أربعة عناصر تعبر عن الشكل السياسى للدولة وعن العدالة الاجتماعية وهى باختصار:-

١- نظام ديمقراطى يحترم حقوق الإنسان ويوسع دائرة المشاركة السياسية لتشمل لجميع المصريين.

٢- نظام اقتصادى يعبر عن الموارد الاقتصادية ويحقق عدالة اجتماعية.

٣- منظومة قيم تحقق التوازن بين الأصالة والمعاصرة والقيم الدينية فى المجتمع المصرى تحتل مرتبة عالية وذلك بنظام يحقق التواصل مع العناصر الإيجابية الموجودة فى المجتمع .

٤- الاستقلال الوطنى فى قرارات السياسة الخارجية.

صلة مفهوم الثقافه بمفهومي الحضارة والمدنية:

من خلال استعراض دلالات كل من الثقافة والحضارة والمدنية في اللغة واستعمالاتها في الاصطلاح نستنتج أنها تدل في الأصل على الأشياء المادية المحسوسة، ونقلت منها إلى المعنويات، وتجمع في بعض استعمالاتها بين الماديات المحسوسة والمعنويات، وتتداخل استعمالات الثقافة والحضارة من جهة واستعمالات الحضارة والمدنية من جهة أخرى؛ فإذا اقترن مفهوم الثقافة بالحضارة في الاستعمال أفاد مفهوم الثقافة الجوانب الفكرية كسبب للانجاز المادي النوعي الذي نتج عن الحضارة، وإذا اقترن مفهوم الحضارة بالمدنية ناب عن مفهوم الثقافة وأفادت المدنية بمفهوم الحضارة.

ويلاحظ بين كل من الثقافة والحضارة عموم وخصوص متبادل؛ ففي بعض الاستعمالات تكون الحضارة أعم والثقافة أخص وبناء على ذلك فكل حضارة ثقافة وليس لكل ثقافة حضارة، وفي بعض الاستعمالات تكون الثقافة هي الأعم فيكون لكل ثقافة حضارة وليس لكل حضارة ثقافة وينطبق هذا العموم والخصوص على الحضارة والمدنية إذا اقترننا بصفة أو أخرى، ويمكن التحديد في دلالة كل من الثقافة والحضارة والمدنية من أجل التمييز بين المفاهيم بالنظر في الآتي: الثقافة تعد بمثابة الخريطة العقلية للحضارة والمرجع للمدنية، والحضارة تتجسد في الانجازات المادية ومنتجاتها، والمدنية تتمثل في الأساليب التي تعمل بها المؤسسات الحضارية من النواحي الإدارية والقانونية وضبط السلوك العام.

وبناء على هذا تتضح الصلة بين الثقافة والحضارة والمدنية؛ فالثقافة تصبغ الحضارة والمدنية بصبغتها ولها خصوصيتها الزمانية والمكانية والتاريخية، والحضارة كانجاز مادي قابل للتنوع الثقافي وهي موروث مشاع بين الأمم والشعوب، وكذلك المدنية من حيث هي أساليب إنسانية تختلف خلفيتها الفكرية فتحكمها أحياناً الخصوصية الثقافية وتكون في أحيان أخرى عملاً إنسانياً مشتركاً قد يتعارض مع الخصوصية الثقافية.

الباب الثانى
اليقظة العربية والمجالات والمعوقات

اليقظة العربية :

أو النهضة العربية مصطلح تاريخي يعود إلى حركة عمت البلاد العربية بين سنة ١٨٢. و ١٩١٤ وحسب تعريف الحركة هي تنبه العرب إلى ماضيهم، وإدراكهم واقعهم المتخلف، وسعيهم لإحياء الماضي بما فيه من أصالة وتراث عربي إسلامي، والعمل على تجاوز التخلف من أجل بناء مستقبل أفضل وينظر إلى بداية النهضة بعدما حدثت الصدمة الثقافية التي نجمت عن غزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨، وحملة الإصلاحيين من الحكام اللاحقين مثل محمد علي وتضافرت عدة عوامل ساعدت على ظهور اليقظة العربية في منتصف القرن الثامن عشر، واتساع يناديها وتنوعها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وهي عوامل داخلية وخارجية فالعوامل الداخلية هي : حركات الإصلاح الإسلامي - الجمعيات والأحزاب السياسية - سياسة التتريك والعوامل الخارجية هي: انفتاح الوطن العربي على الفكر الأوروبي - الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام - إصلاحات محمد علي- البعثات التبشيرية التي ساهمت في تنشيط الحركة التعليمية والثقافية.

مظاهر اليقظة العربية:

ومن مظاهر اليقظة العربية:

١- حركات الإصلاح الإسلامي : حيث قامت في الوطن العربي حركات إسلامية عدة للنهوض بالعرب والمسلمين بإزالة عوامل التخلف التي لحقت بها، من جراء انتشار البدع والخرافات التي التصقت بالإسلام وقد ركزت هذه الحركات في دعواتها للإصلاح على ضرورة العودة إلى القرآن والسنة كأساس لوحدة المسلمين وتنقية الدين الإسلامي من الشوائب التي علقت به عبر العصور وفتح باب الجهاد والجهاد ضد الاستعمار وقد ساهمت هذه الحركة في إحداث اليقظة الفكرية عند العرب

٢- انتشار التعليم:

فلتنهض أمتنا، ولتجتاز هذه المحنة، ولتكون ثقافتنا ثقافة إسلامية واعية صامدة أمام تحديات العولمة، فارضة ذاتها على الآخر لتكون النموذج الذي نقدمه للعالم في هذا العصر، وبدلاً من أن يفرض علينا الآخر ثقافته، وقد مرّت علينا قرون، ونحن نتلقى من الآخر، فلقد آن الأوان أن نقدم ثقافتنا الإسلامية بكل رقيها وسموها وثراءها وغناها وتجدها الدائم؛ لأنها من نبع لا ينضب .

عوامل النهضة:

وعن عوامل النهضة دعت الدكتورة سهيلة للاهتمام بالتربية الأسرية ولاسيما التربية الروحية، فضعف الجانب الروحي في شبابنا ذكوراً وإناثاً هو العامل الرئيس في هذا الانحراف العقائدي، وتنمية هذا الجانب، وغرسه في روح الأبناء هو القاعدة الأساسية في الإصلاح، لما للتربية الإسلامية من أهمية بالغة في غرس حب الله والإيمان به في النفوس، ومراقبته والخوف منه، فللتربية الروحية أهمية بالغة في تحديد عقيدة النشء يجب الاهتمام بها، والتركيز عليها منذ الطفولة المبكرة ليستطيع الأبناء مواجهة تحديات العصر، وتيارات التشكيك الموجهة ضد ديننا وعقيدتنا بعقيدة ثابتة لا تتأثر بتلك المحاولات، لتصبح له إرادة قوية يستطيع أن يصمد بها أمام المغريات، ويعالج نفسه من الانحرافات، بالاعتراف بالذنب، والتوبة النصوح والاستغفار، ويقاوم مصائب الدهر بالدعاء، وليس إلى ما يغيب عقله كالمخدرات والمسكرات، كما يكتب معظم كتاب القصص والروايات كما دعت إلى ضرورة إعادة النظر في مناهج التعليم وطرق تدريسها إذ لابد أن تكون مناهجنا قادرة على مواجهة تحديات العولمة، وبناء الإنسان المسلم بناءً إسلامياً قوياً، ويكون ذلك بإيجاد العقلية الإسلامية المتفتحة التي تركز على أساس ثابت نستطيع أن ننطلق منه إلى آفاق الإبداع والابتكار

دون أن ندوب فيها ونضيع في غياباتها، هذه العقلية الإسلامية الفذة التي كانت موجودة لدى علمائنا الأوائل الذين نبغوا في مختلف العلوم ونحن لو قرأنا سير هؤلاء العلماء نجد أنهم جمعوا في علومهم بين علوم الدين والدنيا، ومزجوا بينها، ولم يفصلوا بينها، بل كانت علومهم الدينية طريقاً ومفتاحاً للعلوم الأخرى وكانت أول ما تلقوه ، كما حفظوا الأحاديث النبوية الشريفة، وعكفوا على دراستها، وتفقهوا في أمور دينهم، ثم انطلقوا ليغوصوا في بحور العلوم الأخرى، معهم هذه الذخيرة النفيسة من العلم التي ترشدهم وتلهمهم لطرق كل العلوم والنبوغ فيها، فأسهموا في إنشاء حضارة فريدة تميزت على كل الحضارات، وأصبح المسلمون سادة العالم، وأكبر قوة فيه؛ لذا كانت حملات أعداء الإسلام موجهة ضد الدين الإسلامي، ومحاربة القرآن الكريم بإبعاد أبناء الإسلام عنه حتى هجروه، فأصبحوا أمة مستضعفة مغلوبة على أمرها.

الفصل بين التربية والتعليم:

ودعت إلى عدم فصل التربية عن التعليم، مؤكدة أن التربية منفصلة تماماً عن العملية التعليمية، ولا بد من مراعاة الالتزام بتطبيق أسس التربية الإسلامية في مناهج التعليم وطريقة تدريسها، واتباع المنهج العلمي الذي حثنا عليه القرآن الكريم في أكثر من موضع، من ذلك قوله تعالى: {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ} (١)، وقد طَبَّقَ علمائنا الأوائل هذا المنهج في بحوثهم وعلومهم، في مقدمتهم الحسن ابن الهيثم الذي أقر هيل جوزيف في كتابه تاريخ الحضارة باتباعه المنهج العلمي، وهذا دليل على أن المسلمين أسبق في اتباع المنهج العلمي من الغربيين الذي يزعمون أن فرنسيس بيكون أول من اتبعه، فهم أخذوه منا ونسبوه لأنفسهم ولا بد أن تلاحق المناهج الدراسية أحداث هذا العصر وإنجازاته حتى يستطيع الناشئ معيشة عصره والتعامل معه بثقة وثبات وأيضاً إلى الاهتمام بالموهب وتنميتها وتوجيهها توجيهاً صحيحاً سليماً، وتسخيرها في سبيل الخير لتكون نافعة للإسلام والمسلمين، باتباع منهج التربية الإسلامية إزاء المواهب والاستعدادات .

تعريب العلوم وأسلمتها:

كما اعتبرت الدكتورة سهيلة زين العابدين أن اللغة مهمة في نقل الحضارة ودعت إلى تعريب العلوم التجريبية بما في ذلك الطب، وكذلك العلوم الإدارية والاقتصادية والحادث في واقعنا المؤسف أن اللغة الإنجليزية تكاد تكون لغة التعليم الأولى، بل لغة المستشفيات والبنوك على وجه الخصوص، وأصبح من يتقن الإنجليزية يفضل على من يتقن اللغة العربية في الوظائف الحكومية، وفي القطاع الخاص.

ودعت أيضاً إلى إعادة كتابة التاريخ من منظور إسلامي وفق التفسير الإسلامي للتاريخ في الكتابة التاريخية، وتنقيته من الإسرائيليات، والروايات الموضوعية والشاذة والمفردة التي تهدف إلى النيل من الإسلام وأنبياء الله، وصحابة رسول الله ص ونسائه رضوان الله عليهم، وخلفاء المسلمين وعلمائهم.

وإعادة كتابة تاريخ الأدب العربي من منظور إسلامي، وتقويم الأعمال الأدبية من هذا المنظور لتنقيته مما علق به من شوائب التغريب والإلحاد، وإعادة الهوية الإسلامية، وتدريس الأدب الإسلامي، وأسلمة العلوم الإنسانية وتوضيح آثار علماء الإسلام فيها، ونتائج أبحاثهم، ودراساتهم، ومدى استفادة علماء الغرب منها، لنربط أبناءنا بتاريخهم وحضارتهم، ونعيد لهم الثقة بأنفسهم، وليحذوا حذو هؤلاء العلماء، ويسيروا على مناهجهم ولتحقيق التوافق والانسجام الاجتماعي نادت الدكتورة سهيلة بتدريس مادتي المرأة في الإسلام، والأسرة المسلمة ليعرف كل من الرجل والمرأة ما له وما عليه، والعمل على رفع مستوى المعلمين والمعلمات الذين يعملون الآن في حقل التعليم في مراحلهم المختلفة؛ لأن تدني مستوى الطلبة والطالبات يرجع في المقام الأول إلى تدني مستوى معلمهم .

توافق العمليات التربوية:

كما دعت إلى توافق التربية الاجتماعية مع معطيات وأسس التربيّتين الأسرية والتعليمية، بأن يُعاد للمسجد دوره في المجتمع، وأن يجمع علمائنا بين الأصالة والمعاصرة، ويأخذوا بالأسر في الدين لقوله ص: [يسروا ولا تعسروا]، ولقوله ص: [هلك المتنطعون] قالها ثلاثاً، وللأسف الشديد نجد أن بعض العلماء متشددين في الدين لدرجة تحريم الحلال من باب سد الذرائع، كما نجد من يخضع بعض النصوص القرآنية والأحاديث الخاصة بأحكام النساء للعادات والتقاليد والأعراف، مما يؤدي إلى حرمان المرأة من كثير من حقوقها، وهذا أحدث فجوة بين نسبة كبيرة من المسلمين من الجنسين، وبين الإسلام، وعلماء الإسلام، واستغله العلمانيون في المطالبة بإبعاد الدين عن التشريع، والسياسة والاقتصاد، وقصره على العبادات ومما يعمّق هذه الفجوة تشدد بعض المسلمين في أمور الحياة، وعدم قدرتهم على الجمع بين الأصالة والمعاصرة، فهم يكادون يعيشون في عزلة عن العالم لتحريمهم مشاهدة التلفاز، ومطالعة الصحف لأن بها صوراً، وبعض هؤلاء يتصدر للفتوى، وهو غير مؤهل لها فيضيق على الأمة بتضييق دائرة المباح، وتوسيع دائرة المحرمات والبعض الآخر نجده يتساهل في الدين لدرجة إباحة بعض ما حرّمه الإسلام كما نادى الدكتور سهيّلة زين العابدين بالعمل على وضع خطة إعلامية موحدة من قبل وزراء الإعلام في العالم الإسلامي لمواجهة التحديات التي تواجه أمتنا الإسلامية، وأن يتبنى إعلامنا في البلاد الإسلامية الأدب الإسلامي؛ لأنه يشكل الآن الجبهة التي تجعلنا نحافظ على هويتنا الإسلامية وأصالتنا وتراثنا الفكري والحضاري، وبقينا شر الذوبان في ثقافة وحضارة الآخر كما يجب تشجيع أصحاب القنوات الفضائية المفتوحة والمشفرة على التنسيق فيما بينهم ليقدموا مواد جيدة بعيدة عن الإسفاف، تجمع بين الترفيه البريء والتثقيف الإسلامي الواعي

محاورة التيار العلماني:

ولابد من العمل على القضاء على التطرف والغلو في الدين ونشر الوسطية ، ولابد ممن يسировون على هذا النهج أن تكون لهم مشاركة إيجابية فعّالة في الخطاب الديني، وأن يكونوا أكثر جرأة وشجاعة في مواجهة المتشددین والمتطرفين لإعادة التوازن في حياتنا الاجتماعية، ولتوحيد التوجه، والقضاء على هذا التحزب الذي تعيشه أمتنا الآن كما يجب العمل على احتضان أبناء الأمة الذين ابتعدوا عن النهج الإسلامي وتبنوا العلمانية بإعادتهم إلى المنهج الإسلامي بفتح باب الحوار معهم لتبصيرهم بأمور دينهم، طبقاً للمنهج الإسلامي في الدعوة، فالله جل شأنه يقول: {وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} (١) ، وقال لرسوله الكريم: {وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ} (٢) فأغلب هؤلاء ثقافتهم غربية درسوا في مدارس أجنبية، وتتلذذوا على أيدي الغربيين، وبعضهم الآخر تأثر بالمنظور الغربي من خلال قراءته، أو عن طريق أساتذة تتلمذوا على الغربيين.

فتح باب الحوار مع شبابنا لتتعرف منهم على مشاكلهم، وكيف يفكرون، وما الذي يحتاجونه، وعلينا أن ننصت لهم، ونحترم آراءهم، وأن نشعرهم بأهميتهم، وهذا في حد ذاته يبعث الثقة في نفوسهم، ويشعرهم بأننا نحبههم ونحترمهم.

الوحدة والتكاتف:

ودعت إلى إنشاء صندوق دولي إسلامي لتمويل مشاريع استراتيجية ومنع التمويل الأجنبي للجمعيات النسائية ومراكز الأبحاث الأهلية وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال العربية والإسلامية على الاستثمار في البلاد العربية والإسلامية ونشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية على عموم المسلمين لتعزيز الوحدة الإسلامية.

والاهتمام بعلم الاستغراب فقالت: علينا أن ندرس الغرب وعلومه ومناهجه للاستفادة منها بعد نقدها وتمحيصها وفق المنظور الإسلامي التجريبي التحليلي الذي قامت عليه الحضارة الغربية ابتداءً متأثرة بالحضارة الإسلامية، وحرصاً على الجاليات المسلمة في الغرب أوصت بمزيد من الاهتمام والتواصل والتفاعل الاجتماعي المعروف في هذا العصر داعية المفكرين والمتفقيين للقيام بدورهم في المجتمعات الغربية.

التصنيع الحربي :

ومن الأهمية بمكان البدء بالتصنيع الحربي، فإذا لم نملك سلاحنا لن نملك حق إصدار القرار، والتحرر من التبعية السياسية والفكرية والثقافية ، صحيح أن الامبرياليون لن يتركونا نحقق هذا، وسيضعون أمامنا العراقيل للحيلولة دون تنفيذنا لهذا الأمل، وقد ينسفوا ما نبنيه من مصانع، ولكن كل هذا ينبغي أن يزيدنا تصميمًا على تنفيذ ما يحق لنا تحررنا، ويحافظ على كرامتنا.

الانبعاث عبر الأمة:

من أولويات النهضة الإسلامية أن تنبعث حركة النهضة منها لا من خارجها، وأن تنتقل من الدعوة الحزبية والمؤسسة المحدودة إلى الدعوة الشاملة للأمة بأكملها.

إن الحل الأسلم والأكمل في علاج الأمراض التي أدت إلى الهبوط والتخلف ثم وضع البدائل لها أثناء ذلك بطريقة قانون الإزاحة التي تتمثل في ملء الأجزاء المزاحة بأجزاء علاجية صحيحة على شكل تدريجي من الأصول إلى الفروع ومن الضروريات إلى الحاجيات. كل هذا في كيان الأمة وجسدها وليس بالإنزال وطريقة التنظيرات العامة الهلامية غير المركزة

الانبعاث عبر الأمة يقتضي من المعنيين بالنهضة الذوبان في كيان الأمة والامتزاج بها امتزاجاً صحيحاً يجمع الاحتكاك والالتصاق المباشر بالحصانة المنهجية والتكوينية والظهور من خلالها والنهوض منها وبها ومن أجل أن ننبعث انبعاثاً صحيحاً يجب أن ندرك أهمية ربط الأمة ربطاً مباشراً بما تعانيه من معضلات ومشكلات، وإحياء مشاعر القاعدة الجماهيرية العريضة بواقعها وما يحيط بها، والتخلي عن أسلوب المفوضيات العليا الزائفة وادعاءات حلول النخبة التي أهكت الأمة وعدم الاستئثار بالأراء والتفكير والتعامل مع الأمة كقطيع من الغنم.

إشاعة النزعة الجماعية والشوري ونبذ الفردية؛ لأن الأسلوب الفردي أزهقت تحته روح الأمة وإذا ما استمر كذلك فإن النهضة تصبح ضرباً من الخيال هل من المعقول أن تقوم أمة ذات مشكلات هائلة ومعضلات معقدة ويحيط بها أعداؤها من كل مكان على مجموعة قليلة وعدد محدود من العقول والتجارب غير المجدية غالباً في لحظة تهمش فيها كل مقدرات الأمة العقلية والفكرية والإرادية وتغفل جميع الإمكانيات المجمدة، إن من أعظم المهمات التي تتطلبها النهضة الإسلامية: بث روح الحرية في فتح أبواب الممارسة في النقد والبناء ولو شكلياً في البداية.

التكتل حول القضايا الكبرى:

والحل هو التكتل حول القضايا المصيرية الكبرى، تكتلاً مدروساً ومنظماً وشاملاً لكل توجهات الأمة ولكل شعوبها لا كما هو معتاد في قصر الاهتمام بهذه القضايا على المؤسسات الحاكمة أو الجماعات والتكتلات الحزبية.

دراسة القضايا الإسلامية بطريقة المؤسسة:

لو أحيينا الأسلوب المؤسسي في دراسة القضايا والأزمات وأصدرنا تحليلاتها عن رؤية جماعية لكان الحال أصح مما نحن عليه، ولكن التعصب ورؤية الذات والنظرة المحدودة من الحزب أو التكوين الفكري أو الجماعة

تمنع ذلك ومن نظر في حالة الأمة نحو فلسطين والمقاومة الآن تبين له الأمر واتضح، فقومٌ يدعون إلى استمرار المقاومة وقوم يرون أنها انتحار وغيرهم يراها عبثاً، وبين محرم ومحلل وهلم جرا، إن الذي نحن بحاجة إليه في هذه الآونة هو إنشاء مؤسسات أبحاث تبحث القضايا بعمق وجدارة وتخصص على طريقة كشف الداء وتشخيص العلم وطرائق الخلاص والنجاة على طريقة الأبعاد الزمنية والخطط المستقبلية البعيدة .

محاور النهضة:

تشمل محاور النهضة بعض أو جميع المحاور التالية:
أ – المحور القومي:

إن الحديث عن مفهوم النهضة الشاملة في مجتمع معين مرتبط إلى حد كبير بالواقع القومي لهذا المجتمع لتحديد الهوية والانتماء والوطن والجغرافيا والتاريخ وحركة التشكل والجماعات البشرية وعلاقاتها فيما بينها وعلاقاتها الإقليمية ومن المتعارف عليه أن المجتمعات المتأخرة في وعيها القومي الصحيح غالباً ما تكون مفتتة وغير قادرة على النهوض لذلك فإن من مستلزمات النهضة في هذه المجتمعات تحديد الانتماء القومي بشكل واضح، ووضع خطة سياسية مرحلية تقود هذا الواقع إلى مراحل مستقبلية مرتجة، إضافة إلى تحديد وترسيخ مفهوم الوجدان القومي لتوليد حوافز التغيير القومي لدى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع وجماعاته.

ب – المحور الاجتماعي:

لا يمكن القيام بعملية التغيير الجذري المطلوب للنهوض بمجتمع معين دون تصفية العلاقات وتنظيمها فيما بين أفراد المجتمع وجماعاته تأسيساً على المحور القومي وهذا يتطلب خلق أرضية مشتركة للمواطنين في المجتمع تتساوى فيها الحقوق والواجبات للجميع من خلال نظام مدني موحد

يتناول مختلف جوانب الحياة وقد يكون التغيير في هذا المحور صعباً للغاية إذ يصطدم بعادات وتقاليد وتربية مدنية مجزأة أو عتيقة فيصبح من الضروري استبدالها بتقاليد وعادات وتربية جديدة.

ويتناول هذا المحور إضافة إلى علاقة الفرد بالدولة، علاقته بمواطنيه ومعتقداتهم وعاداتهم وحقوقهم، وصولاً إلى مسائل أكثر تفصيلاً مثل نظرتهم إلى المرأة والعائلة والجيل الجديد والنظام الأبوي والحريات الأساسية وحقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية وغيرها.

ج - محور التنمية البشرية:

إضافة إلى تولد الوجدان القومي وحدث التحرر الاجتماعي، فإن من شروط النهوض والتطور في المجتمع تنمية موارده البشرية لتواكب علوم واختصاصات ومهارات العصر كي يمكن أن يحدث التغيير والتحديث العلمي والاقتصادي القادر على رفد النهضة الشاملة وبناء الطاقة البشرية واختيار الاختصاصات المناسبة وهذه مسألة في غاية الأهمية لأنها لا ترتبط فقط بالاختصاصات العلمية المتوفرة في العالم بل أيضاً بحاجة المجتمع إلى اختصاصات محددة لتنمية قطاعات تنافسية معينة وتتغير متطلبات التنمية البشرية بشكل مستمر وسريع لذلك يجب تطويرها وتعديلها باستمرار لمواكبة حاجات المجتمع المتغيرة.

وبالمقارنة مع المحورين السابقين، نجد أن مضمون المحور القومي يكون بشكل عام ثابتاً لمئات السنين بينما مضمون المحور الاجتماعي يتغير ببطء على مراحل تمتد لربع قرن أو نصف قرن، بينما يتغير مضمون محور التنمية البشرية عادة كل خمس أو عشر سنوات، حسب سرعة التغيير والتطوير العام في المجتمع.

د - محور التنمية الاقتصادية:

إن طبيعة التنمية الاقتصادية تختلف بحسب الواقع القومي والاجتماعي والسياسي للمجتمع أو لدولة معينة غير أن الهدف منها يبقى مواكباً لآخر ما توصلت إليه التطورات والتحولات الاقتصادية .

مجالات النهضة ومعوقاتها:

المجالات: إن عظمة الأمم تقاس بما حققته من إنجازات ملموسة على أرض الواقع وليس بالشعارات وأدبيات التنظير المختلفة، وتشمل النهضة كافة جوانب الحياة من تعليم وصحة ورياضة وفن ووسائل اتصالات فلا تقتصر النهضة على مجال دون آخر لينعم صناع النهضة بما حققوه وتشمل مجالات النهضة الصناعة - التجارة - الزراعة والأمن الغذائي والرعاية الصحية والإجتماعية والتعليم والأمن والاتصالات وتلبية المياه المالحة والرياضة والثقافة .

معوقات النهضة: ترجع التعاسة التي يعيشها المسلمون إلى قصور التربية الأسرية والتعليمية والاجتماعية ولا زالت المرأة تحمل جزءاً كبيراً مما وصلنا إليه؛ إذ انشغلت بطموحاتها الشخصية والجري وراء ما سمي بالمساواة بالرجل، مما أدى إلى إهمالها في تربية أولادها أوصلنا إلى ما نحن عليه من تبعية واستسلام وخنوع، فقد ذكرت الصحيفة الأمريكية جوستي شاينر رئيسة تحرير صحيفة الواشنطن تايمز في بحثها الذي قدمته لمؤتمر المرأة بين الأسرة وسوق العمل المنعقد في الدوحة بقطر في الفترة من ٢٦ ٢٩ إبريل عام ١٩٩٧م إنَّ هناك ٨٠% من النساء الأمريكيات العاملات يرغبن في العودة إلى بيوتهن للتفرغ لتربية أطفالهن؛ إذ ثبت أن انخفاض المستوى الأخلاقي لأطفالهن يعود لفشل دور الحضانة في القيام بعملية التربية، ويعتقد ٦٤% أن بقاء الأطفال مع أمهاتهم في بيوتهم أفضل من دور الحضانة.

فإن كان القلق يسود المجتمعات الغربية من آثار خروج المرأة إلى سوق العمل على تربية النشء وأخلاقه وسلوكياته، فكيف بمجتمعاتنا الإسلامية المتمسكة بدينها، والمؤمنة بخالقها جل شأنه، وقد ظهر بين شبابها بعض الانحرافات العقدية والسلوكية، ومع هذا نراها تدفع المرأة إلى سوق العمل، دون أن تراعي أنها أم وزوجة.

يرى الدكتور محمد موسى الشريف أن من أهم معوقات النهضة عدم الاستفادة مما تحت أيدينا من توجيهات وإرشادات موجودة في كتاب الله وسنة رسوله ص بالإضافة للفوضى الشاملة في الجوانب الإدارية والاجتماعية والنهب الداخلي للثروات ومقدرات الأمة وافتقارنا للإدارة السياسية القوية الجامعة للأمة والقادرة على النهوض كل ذلك أغرى الأعداء فتكالبوا علينا وحاكوا مؤامرات ضخمة للوقوف عقبة أمام نهضتنا ويؤكد على دور الشباب وأهمية مشاركته في النهضة فيقول: لابد للشباب أن يعودوا للإسلام ويفهموا ثقافته الصحيحة، وبدون ذلك لا مجال للاعتزاز بالقيم والتعاليم الإسلامية، ولهذا السبب رفض شيراك افتتاح مطعم ماكدونالدز في برج إيفل بباريس لأنه يؤثر على الثقافة الفرنسية الفرنكفونية، والأهم من اللباس والأثاث والطعام بناء العقول بناءً صحيحاً وغرس المفاهيم الإسلامية في نفوس الجيل الصاعد وينبغي أيضاً أن يفهم الشباب أن الأمة بحاجة لهم ولجهودهم وأنها تنتظرهم لإنقاذها؛ لأن الشباب يحب التحدي، وإثارة كوامن التحدي في قلوب وصدور الشباب من أهم المثيرات لهم حتى يتحركوا لنجدة الأمة ورفعتها ومما يؤخذ على الخطط والبرامج الإسلامية أنها لا تقوم في معظمها على استراتيجية شاملة تأخذ في الحسبان جميع العوامل التي تؤدي إلى نهضة الأمة وتمكينها من اللحاق بالأمم الأخرى، فهي برامج عاطفية تنتج عن انفعال مؤقت، وهذا بالتالي يؤدي إما إلى عدم بلوغ تلك البرامج لأهدافها المأمولة، أو عجزها عن ضمان حياة كريمة لمن طبقت لهم تلك البرامج.

وعلى سبيل المثال فإن هناك مشاريع تكلف عشرات الملايين من الدولارات لبناء مساجد ومراكز إسلامية في مناطق مختلفة من العالم، وأخرى لإنشاء معاهد دينية ومدارس لتحفيظ القرآن الكريم، وكل ذلك حسن إن لم يكن مبالغ في الإنفاق عليه، ولكن خريجي تلك المؤسسات الإسلامية قد يتضورون جوعاً وهم يحملون شهاداتهم فلا يجدون عملاً يقتاتون منه لأن تعليمهم نظري ولا يستفيد منه مجتمعهم العام ولا تكون لديهم فرصة إلا العودة كمعلمين في الجهات التي خرجتهم وهي جهات محدودة الطاقة والإمكانات، فلو كان هناك عمل استراتيجي كأن يقام بجوار كل مسجد ومركز إسلامي معهد مهني وآخر صحي وثالث لتدريس علوم الاتصالات ورابع للمحاسبة والتسويق والعمل القيادي المنظم وخامس للمهن البسيطة الأخرى، فإذا تخرج الشاب من المعاهد الدينية أو المراكز الإسلامية أو مدارس تحفيظ القرآن الكريم فإنه يكون في الوقت نفسه مهياً لسوق العمل في مجتمعه مشاركاً في بنائه رافعاً رأسه محققاً صورة المسلم المعطاء المنتج الذي لا يعيش عالية على المجتمع، لذلك فلا بد من توجيه الجزء الأكبر من الأعمال الخيرية والتبرعات لتأهيل الشباب المسلم للعمل والإنتاج إضافة إلى تأهيلهم الديني وهذا يتطلب وعياً خاصاً لدى من يمولون المشاريع الإسلامية ومن يقومون بتنفيذها.

نهضة على أسس غربية: قيام نهضة الأمة في القرنين التاسع عشر والعشرين على أسس غربية غريبة عن الأمة، فما يسمى بحركة التنوير قامت على انبهار القائمين بها بالغرب، وتقليد الغربيين، وكان يسعى رؤاد هذه الحركة للأخذ بمناهج وطرق الغرب في كل نواحي الحياة، وإبعاد الدين عنها، وقصره على أداء العبادات، ودعا بعضهم إلى فصل الدين عن الدولة، ولعل معظمنا قرأ ما كتبه طه حسين في كتابه مستقبل الثقافة في مصر الذي دعا فيه إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية خيرها وشرها، حلوها ومرها.

وما يحمد منها وما يعاب، وأن نسير سيرة الأوروبيين، ونسلك طريقهم ورفاعة الطهطاوي بعد عودته من باريس التي أقام بها خمس سنوات ١٨٢٦ - ١٨٣١، كتب في كتاب تلخيص الإبريز في تلخيص باريز وأنَّ السفور والاختلاط بين الجنسين ليس داعياً إلى الفساد، كما نجده يقول في جرأة: وقوع اللخبطة بالنسبة لعفة النساء لا يأتي من كشفهن أو سترهن، بل منشأ ذلك التربية الجيدة والخسيسة فنهضتنا الحديثة قامت للأسف الشديد على أسس غربية، ولم تقم على أسس إسلامية، بما فيها نهضة المرأة ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ فلقد حرص الغرب على نشر المدارس الأجنبية في بلادنا؛ لإفقادنا هويتنا وفي أواخر القرن التاسع عشر نشر الكاتب الفرنسي الشهير مسيو ايتين لامي مقالاً خطيراً في مجلة العالمين الفرنسية دعا فيه إلى ما سمَّاه الخطة المثلى لهدم الإسلام فقال ما ترجمته: إنَّ مقاومة الإسلام بالقوة لا تزيده إلا انتشاراً، فالواسطة الفعالة لهدمه وتقويض بنيانه هي تربية بنيه في المدارس المسيحية، وإلقاء بذور الشك في نفوسهم منذ عهد النشأة، فتفسد عقائدهم الإسلامية من حيث لا يشعرون، وإن لم يتنصر منهم أحد فإنهم يصيرون لا مسلمين ولا مسيحيين، وأمثال هؤلاء يكونون بلا ارتياب أضراً على الإسلام مما إذا اعتنقوا المسيحية وتظاهروا بها ثم قال: إن طريقة تربية أبناء المسلمين وإن كان لها من التأثير ما بيَّناه، فإن تربية البنات في مدارس الراهبات أدعى لحصولنا على حقيقة القصد ووصولنا إلى نفس الغاية التي وراءها نسعى، بل أقول: إن تربية البنات بهذه الكيفية هي الطريقة الوحيدة للقضاء على الإسلام بيد أهله .

ثم قال: إن التربية المسيحية أو تربية الراهبات لبنات المسلمين توجد للإسلام داخل حصنه المنيع عدوة لدودة لا يمكن للرجل قهرها؛ لأن المسلمة التي تربيتها يد مسيحية تعرف كيف تتغلب على الرجل، ومتى تغلبت هكذا سهل عليها أن تؤثر على إحساس زوجها وعقيدته وتبعده عن الإسلام، وتربي أولادها على غير دين أبيهم وفي هذه الحالة نكون قد وصلنا إلى غايتنا من أن تكون المرأة المسلمة نفسها هي هادمة الإسلام.

هل يحتاج العرب إلى نهضة :

تحتاج كل الأمم في مراحل معينة من تطورها إلى مشروع ثقافي وسياسي كبير يعيد صياغة أهدافها, ويوحد صفوفها, ويعبئ مواردها, ويحفز قياداتها, ويجدد الثقة في مستقبلها ويتخذ هذا المشروع أحياناً شكل العقيدة الدينية, وأحياناً أخرى شكل الثورة السياسية, وأحياناً ثالثة شكل رؤي وإسهامات فكرية ويجد عدد من هذه الرؤي والاسهامات طريقه إلى التنفيذ, إما بتبنيه من جانب من بيدهم صنع القرار, أو باقتناع قطاعات مؤثرة في المجتمع بأنه يمثل أفضل طريق للتغيير والتطوير.

وعند العرب , تعددت محاولات بناء هذا المشروع الكبير علي مدي القرنين الماضيين, وخلف كل محاولة كانت هناك رؤية وتصور ما فكانت هناك رؤية خلف تجربة محمد علي العملاقة لبناء مؤسسات الدولة المصرية الناشئة وتحديثها وكانت هناك رؤي خلف تجربة الشيخ زايد بن سلطان وغيرهم على امتداد البلاد العربية وعلى مر الزمن .

كانت هذه الرؤي نتاج عصرها وظروفها, وتأثرت بالواقع الذي نشأت في إطاره, وتفاعلت معه كما أنها مثلت تطور المجتمع وفئاته الاجتماعية وقواه السياسية ومع أن حظ هذه الرؤي اختلف في التطبيق فهي جميعاً شاركت بدرجة أو بأخرى في بناء النسيج الثقافي للفكر العربي وتشكيل مفاهيم متجددة للنهضة وبحكم معني التنمية, فإن مضمونها الفكري والأخلاقي يختلف من مجتمع إلي آخر, ويعكس التاريخ الاجتماعي والثقافي لكل منها.

الباب الثالث الاسلام والحضارة

الدين والنهضة:

لعل من أكثر ما يربك العقل المسلم اليوم علاقته بدينه، تعريف هذه العلاقة وحدودها وتطورها ورغم ذلك فالمسلم يدرك أن الإسلام ببعده الملموس والمباشر يمكن فهمه وممارسته دون أي إشكال أو إرباك، فهو حين يصلي أو يصوم أو يحج أو يزكي يمس جوهر الدين، فلا أحد ينكر أو يؤول تلك الفرائض التي نص عليها الإسلام بشيء على غير حقيقتها ولا نجد اليوم اثنان يختلفان عليها، ولكن ماذا عن روحانية الدين؟ ماذا عن فلسفته؟ ماذا عن كلمات نسمعها كل يوم أصبحت ملتصقة به وكأنها ولدت معه، التجديد الديني، الإصلاح الديني، ثورية الإسلام إلى آخر تلك المصطلحات والجمال فإن قلنا أن في الدين تجديد، فهل نعني الكلمة بحذافيرها؟ وإن قلنا أن الإسلام يُشكّل في داخله وتعاليمه ثورة، فهل نقصد ذلك بإسقاط تعريف الثورة المتأخر أم هي حالة وصف بها الإسلام متأخراً بسبب ما نتعرض له من مفاهيم جديدة؟

يبدو واضحاً أننا كمسلمين أردنا للإسلام أن يصبغ حياتنا، ويغيّرنا بكل ما فيها، لكننا لم نعي أن هذا يعني عكس المراد أيضاً، فإن قلنا أن في الإسلام ثورة، فذلك لا يعني فقط أن الدين يقف مع المظلوم ضد الظالم كمبدأ ديني، بل يعني أن الدين ألهم هذه المعاني وصبغها بأحداث متأخرة جداً عن ميلاد الإسلام، وبالتالي تغيّر وصفنا للإسلام معها ونحن حين نقرأ القرآن نقرأه على أنه كتاب تعاليم مباشرة، فهو يأمرنا وينهانا لكننا نحتاج لفهم الدين بطريقة مختلفة عن التلقين والتعريف، فإن كنا قبلنا توصيفه وتعريفه اصطلاحياً وفقهياً كمادة أكاديمية، فلا يمكن قياس أثره وانعكاساته اجتماعياً وروحياً بنفس الأدوات والمناهج التي أعتدنا أن نرى من خلالها الدين كتعريف محدد وثابت وكل محاولة تعريف للدين تجعل منه قانوناً صلباً تتنافى مع مسلمة أن الدين صالح لكل زمان ومكان وليس هذا بسبب الدين، بل بسبب الإنسان فالإنسان هو العامل المتحول الذي لا يبقى على حال

من هنا كان الدين قابلاً للفهم بحسب ما يستجد من وقائع وأحداث، قابلاً للتطبيق حسب معطيات الواقع وظروفه ولعل من المهم التأكيد على أن العوامل المتغيرة التي تحكم علاقة الإنسان بالدين تقف على قاعدة ثابتة من المفاهيم الأساسية فرغم كل الكلام عن التجديد والإصلاح والثورة في الإسلام إلا أنه لا يمكن لمجادل أن يقول أن هناك تغييراً أو تطويراً يمس المعنى الأساسي للتوحيد، أو المعنى الأساسي في الإيمان، أو أن هناك فرائض نص عليها الدين يمكن أن تتطور لتأخذ أشكالاً أخرى.

إن معادلة الإنسان والدين تحوي أبعاداً ثابتة، تقوم عليها عوامل متغيرة، فالعالم يتحرك من حولنا، والإنسان يتطور عقله وتختلف احتياجاته ورغباته، ومن هنا كان فهم هذه المعادلة المطلوب الأساس في فهم علاقة الإنسان بالدين، لذا علينا أن نجدد فهمنا لأنفسنا وفهمنا لديننا.

والحديث عن مفهوم النهضة الشاملة في مجتمع معين يرتبط إلى حد كبير بواقع هذا المجتمع لتحديد الهوية والانتماء والوطن والجغرافيا والتاريخ وحركة التشكل والجماعات البشرية وعلاقاتها فيما بينها وعلاقاتها الإقليمية لذلك فمن مستلزمات النهضة تحديد الانتماء القومي بشكل واضح وقد سبق الحديث عن ذلك عند محاور النهضة كما لا يمكن القيام بعملية التغيير الجذري المطلوب للنهوض بمجتمع معين دون تصفية العلاقات وتنظيمها فيما بين أفراد المجتمع وجماعاته تأسيساً على المحور القومي وهذا يتطلب خلق أرضية مشتركة للمواطنين في المجتمع تتساوى فيها الحقوق والواجبات للجميع وقد يكون التغيير في هذا المحور صعباً للغاية لاصطدامه بعادات وتقاليد وتربية مدنية مجزأة أو عتيقة فيصبح من الضروري استبدالها بتقاليد وعادات وتربية جديدة ولكن دون المساس بالعقائد .

دور المسلمين :

نحن نملك قوة تغيير العالم ولكننا لم نستطع أن نغير من أنفسنا شيئاً، ومن هنا يمكن القول أن إحياء الفكرة الإسلامية وبث الوعي في عقول المعنيين بهذه النهضة هو الخطوة الأولى في هذا التغيير.

ومن قرأ التاريخ جيداً يرى أن مجموعة من الخلفاء والقادة حاولوا تجاوز هذه القضية بالسكوت عن التفاصيل مع عدم الرضى عنها من أجل المصلحة الكبرى، فهذا أمير المؤمنين علي رضي الله عنه يسكت عن الخوارج ما لم يرفعوا السلاح ويرضى ببقيائهم معه ومخالطتهم وصلاتهم في المساجد وهم أهل بدعة مغلظة شهد عليهم الرسول ص بالمروق من الدين وبأنهم كلاب النار إلى غير ذلك، وفعل هذا أيضاً عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه مع الخوارج والأمثلة على ذلك كثيرة، كل ذلك لخدمة الثوابت الكبرى، ويكفي أن الإسلام أقر التعايش مع غير المسلمين.

المفهوم الإسلامى للحضارة:

إن تأصيل مفهوم أى مشروع في ميدان الثقافة الإسلامية يكون من خلال التفرقة بين دلالات الاستخدام الغربي المحملة بدلالات تجربة الحضارة الغربية، والاستخدام العربي الإسلامى الذي يجب أن يكون حاضراً ليمثل النموذج الإسلامى المرتبط باللغة العربية والإسلام وذلك بالرجوع إلى الأصل اللغوي للمفهوم ودلالاته سعياً إلى المعنى المجرد من خصوصيات الاستعمال التاريخي ولبیان مفهوم تركيب مشروع التنمية فهو يتشكل من لفظين كالآتي:

أولاً: مشروع: إن المفاهيم المستعملة في مجال الفكر الإسلامى المعاصر تستلزم الرجوع إلى المعنى اللغوي؛ لأن الاستخدامات الشائعة في الفكر المعاصر لا تسلم من التأثير بالفكر الغربى الذى له ظروفه الثقافية الخاصة به، التى أنتجت المفاهيم والمعاني والأفكار المرتبطة بتطوره الحضارى

فمثلاً يلاحظ أن ما يقوله المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية عن مشروع مصطلح أساسه اقتصادي وقانوني، وقد استعمله الوجوديون للدلالة على كل ما ينزع به الفرد إلى تغيير نفسه أو تغيير ما يحيط به في اتجاه معين^(١)، فالإنسان عندهم كله مشروع في طريق التكوين حيث يذهب أندريه لالاند في موسوعته الفلسفية إلى أن هذه الكلمة تستعمل بمعنى واسع جداً، خصوصاً عند الكتاب الوجوديين لتدل على كل نزوع للفرد إلى تغيير ذاته وتغيير ما يحيط به في اتجاه معين^(٢) وهي أفكار بعيدة عن التعاليم الدينية، فهي مذهب يقوم على إبراز الوجود وخصائصه، وجعله سابقاً على الماهية، وينظر إلى الإنسان على أنه وجود لا ماهية، ويؤمن بالحرية المطلقة التي تمكن الفرد من أن يمنع نفسه بنفسه ويملاً وجوده على النحو الذي يلائمه^(٣) وعلى هذا فإن تأصيل مفهوم مشروع في ميدان الثقافة الإسلامية يكون من خلال التفرقة بين دلالات الاستخدام الغربي المحملة بدلالات تجربة الحضارة الغربية، والاستخدام العربي الإسلامي الذي يجب أن يكون حاضراً ليمثل النموذج الإسلامي المرتبط باللغة العربية والإسلام وذلك بالرجوع إلى الأصل اللغوي للمفهوم ودلالاته سعياً إلى المعنى الحقيقي المجرد من خصوصيات الاستعمال التاريخي. (١)

وفي لسان العرب نجد مشروع من شَرَعَ يَشْرَعُ شَرْعًا، وَالشَّرِيعَةُ وَالشَّرْعَةُ، مَا سَنَّ اللَّهُ مِنَ الدِّينِ وَأَمْرٌ بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ (٢) وقوله تَعَالَى ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ (٣) ومن خلال الدلالات السابقة يمكن تلمُّس دلالات تساعد في بلورة المفهوم من حيث الآتي:

الهدف: التنمية وثبة في سبيل التقدم الاجتماعي

الحالة الفكرية والوجدانية: ترتبط التنمية بالحركة والنشاط واليقظة.

والصحوة التي سبقها حالة غفلة وثبات ونوم، تسببت في فوات أمور مهمة تطلبت سرعة النهوض والتنمية.

ومن حيث البُعد الزمني والاجتماعي: ترتبط بالحاجات الضرورية والحياتية، مما يتطلب الإنهاض بالتعبئة الفكرية للمجتمع لتجاوز مرحلة السُّبات والتأخُّر.

ولما كان القرآن الكريم هو المنهج والطريق الذي أخرج الله به الناس من ظلمات الجاهلية إلى أنوار الإسلام، وكان منطلق التنمية والتقدم الروحي والمادي في العالم الإسلامي، فإن بداية عصر التنمية بدأ منذ هذا الانطلاق، وبهذا تكون الدلالات اللغوية والمنهج المؤسس للنهضة هي الأسس التي يجب أن يفهم على ضوءها مفهوم التنمية المنشودة للعالم الإسلامي اليوم؛ لأن ذلك من مستلزمات تأصيل المفهوم والاستخدام الشائع لمفهوم التنمية في الفكر العربي المعاصر قد ألقى بظلاله على اللفظ العربي وأصابه بمعانٍ محملة بتجربة الحضارة الأوروبية، فكثير من المفكرين العرب المعاصرين يقصدون بالتنمية عصر التنمية في الفكر الأوروبي، في حين أن المفهومين: العربي والغربي يختلفان جذرياً على المستوى العقدي، والفكري والزمني فقد تطور فكر التنمية في الثقافة الغربية بسبب الصراع بين العلماء التجريبيين ورجال الكنيسة على نحو أفرز ثلاثة عصور فكرية (١) هي:

أ- عصر التنمية: كان قوامه في أوروبا إحياء التراث اليوناني الروماني، والفلسفي العلمي، والأدبي، والانتظام فيه، الشيء الذي يعني الإفلات من هيمنة الكنيسة ووصايتها على العقل والوجدان، وهو ما عرف باسم علم التنمية الجديد، الذي نشأ كرد فعل في ثورة على كنيسة العصور الوسطى (١) وشغلت القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وامتدت حتى القرن السابع عشر واتسمت بالروح العلمية، والاعتماد على المنهج التجريبي وانتشار العقل (٢).

ب- عصر التنوير: والخصائص الرئيسية للتنوير هي: إيمان الروح أو العقل بقدرته على التحرر من كل ما ورثه من عبودية فكرية وعلى تقرير مصيره، والشجاعة في إخضاع كل الآراء والمذاهب الموروثة لامتحان العقل وحكمه وتشكيل الدولة والمجتمع والاقتصاد، والقانون والدين والتربية بشكل جديد تبعاً لمبادئ وأسس قوية جديدة (٣).

ج- عصر الحداثة:

وهو امتداد لعصر الأنوار، وقد تطورت الأنوار في القرن العشرين لتكون فلسفة المجتمعات الغربية وثقافتها من حوالي ١٨٥٠ م. إلى سنة ١٩٥٠ م، أي الفترة المتفجرة التي حقق فيها المجتمع البرجوازي إنجازات هائلة، تكنولوجية وفكرية، وشهد تحولاً حضارياً كاملاً في ظروف المعيشة والعلاقات الاجتماعية (٤) وتطور فكر التحديث المعاصر إلى عدم ما بعد الحداثة وهي نزعة تقوم على النفي والإنكار في الفلسفة والأخلاق والسياسة، فتنكر أية حقيقة ثابتة على الإطلاق، وتذهب إلى أن قيم الأخلاق مجرد وهم وخيال (١)، هذا عن مفهوم التنمية وتطوره في الفكر الغربي إلى عدم ما بعد الحداثة، وهو يختلف عن المفهوم العربي، ولاستكمال بيان مفهوم التنمية الحضارية من المنظور الإسلامي، نقوم بتحليل مفهوم الحضارة وعلاقته بالتنمية.

التنمية الحضارية الإسلامية:

لتحديد المقصود بالتنمية من حيث علاقتها بالفكر الفلسفي، فهي من هذا الجانب ترتبط بالحضارة بوصفها عملية نهوض اجتماعي، وترتبط بالفكر الذي يؤسسها سواء كان فكراً وضعياً أم فكراً دينياً، وترتبط بالزمن والتاريخ الذي ينشأ من خلاله الفكر المؤسس للحضارة ويتعدد مفهوم الحضارة بتعدد العقائد والثقافات التي عملت على تشكيله، فكل حضارة منشأ عقائدي وثقافي، يكون هويتها المميزة لها، ومفهوم الحضارة في الفكر العربي المعاصر من المفاهيم التي تأثرت بالمفهوم الغربي

الذي له تجربته الحضارية الخاصة، وفلسفته التي يقوم عليها، والتي شكلت هويتها وموقفها من الحضارات والشعوب الأخرى وارتباط مفهوم الحضارة بمفهوم الثقافة في تجربة الحضارة الغربية بما يشمل من ألوان السلوك والأنظمة والعادات، لا يمكن أن يعطينا مفتاح مشكلة الثقافة في الظروف النفسية الزمنية التي تكتنفها في البلاد العربية والإسلامية وللتأصيل الإسلامي لمفهوم الحضارة فالقرآن والسنة، يكونان المرجع الأول لكل رؤية تحاول الاقتراب من حقيقة المفاهيم والقيم الإسلامية، وكل محاولة فكرية تتناول الحدث الحضاري الإسلامي بالتحليل ولا تأخذ هذا الفهم في الاعتبار، تكون قد تجاهلت المكون الحقيقي للبنية الحضارية للإسلام، كما تبدو في التركيب العقائدي الذي ميّز الحضارة الإسلامية في مقابل كل الأديان (٢) والمذاهب المختلفة على مر العصور والألفاظ الواردة في القرآن الكريم بمعنى الحضارة ومرادفاتها تؤسس لمفهوم الحضارة من منظور إسلامي، أما مجمل القرآن فهو نفسه حضارة، عقيدته حضارة، وعباداته حضارة، وشريعته حضارة، ومكارم أخلاقه حضارة، فأنت مع القرآن وفي الإسلام في عالم حضارة، وليس من حق أي مسلم أن يتخلف عن ركب الحضارة (٣) وقد ربط ابن خلدون بين القرآن الكريم وأسباب قيام الحضارات وسقوطها (٤) ويذهب إلى أن الحضارة: تفنن في الترف وإحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه (١) وتزول عند طور الإسراف والتبذير، واتباع الشهوات والملذات ويمكن القول أن مفهوم الحضارة في الإسلام يرتبط بالوعي الدائم برسالة القرآن إلى الإنسان، بوصفه خليفة عن الله في إعمار الكون، وتأثير الإيمان الدافع للعمل الصالح في كافة مجالات الحياة، لتحقيق مرحلة الشهود الحضاري على باقي الأمم دون استعلاء أو طغيان أو ظلم وعلى هذا فإن فلسفة مفهوم الحضارة الإسلامية تقوم على جانب الإيمان الروحي، والجانب العملي التطبيقي، وقد أغفلت كثير من المجتمعات الإسلامية الحديثة الجانبين معاً فخرست

أما الحضارة الغربية فقد حفلت بالجانب الثاني على حساب الأول فصارت حضارة عرجاء، ولكن المسلمين يمتلكون الجوهر والروح القادرة على التحضر، فالحضارة ليست مجرد العَرَض الظاهر من قوتها وبنيانها ويذهب د. محمد عمارة إلى أن البحث في قواميس المفاهيم الغربية عن تعريف للحضارة يُعدّ خيانة للقضية، فالحضارة في المفهوم الإسلامي هي: العمران بجناحيه التمدن الذي يتهدب به الواقع المادي، والثقافة التي تتهدب بها النفس الإنسانية(٢)

مشروع نهضة إسلامية:

طرح رئيس وزراء ماليزيا داتو سري عبد الله أحمد بدوي مشروعاً لنهضة الأمة على هدي تعاليم الإسلام؛ من أجل استعادة دور الحضارة الإسلامية، ويسمى هذا المشروع بالإسلام الحضاري، وهو اصطلاح يقصد به المنهج الحضاري الشامل لتجديد الإسلام في ماليزيا، ويستخدم كمحرك للأمة نحو التقدم والتطور والريادة الإنسانية.

ويهدف لتقديم الإسلام بمنظوره الحضاري باعتباره ديناً يشمل كافة جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويلبي متطلبات الروح والبدن والعقل، ويعالج قضايا الفرد والجماعة والدولة كما يعرض هذا المشروع منهجاً شاملاً ومتكاملاً للعمل بالإسلام على نحو يميزه عن مناهج الدعوة والعمل الإسلامي كالصوفية وحركات الإسلام السياسي.

المبادئ العشر:

يعرف رئيس وزراء ماليزيا مشروع الإسلام الحضاري فيصفه بأنه: جهد من أجل عودة الأمة إلى منابعها الأصيلة، وإعطاء الأولوية للقيم والمعاني الإسلامية الفاضلة لكي توجه الحياة وترشدها ويحدد مبادئه في الآتي:

١ - الإيمان بالله وتحقيق التقوى: لأن الإيمان بالخالق هو العامل الأساسي في الاستخلاف وعماراة الحياة، بينما تقوى الله تقضي إلى جليل الأعمال وأحسن الأخلاق وأعدل العلاقات بين الناس وبالتالي لا يقتصر دور مبدأ الإيمان على تزكية الروح وتنقية الاعتقاد وتصحيح العبادة، وإنما يتعداه إلى العناية بالسلوك وأعمال الجوارح.

٢ - الحكومة العادلة والأمنية: التي جاءت عن طريق الشورى والاختيار الحر دون قهر أو إكراه، وتعمل على بسط العدل ونصرة المظلومين وردع الظالمين، وترد الحقوق إلى أهلها، وترعى مصالح الأفراد على اختلاف أعراقهم ومعتقداتهم، كما تقوم على قضاء حوائجهم بأمانة وتجرد وإخلاص.

٣ - حرية واستقلال الشعب: فالحرية هي القيمة الكبرى في الحياة الإنسانية، وهي الحافز للعمل والإبداع، وبها يكون الإنسان مستقلاً وحرّاً في قراراته؛ وقد خلع عن رقبتة طوق العبودية والتبعية.

٤ - التمكن من العلوم والمعارف: فالعلم هو الركيزة الأساسية لنهضة الأمة، والوسيلة التي يستعان بها على عماراة الأرض، وتسخير ما فيها، وترقية الحياة، والانتفاع بالطيبات من الرزق.

٥ - التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة: التي تعني التنمية بكامل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والروحية والمادية والثقافية والحضارية، وتجعل صلاح الإنسان غاية وهدفاً لها.

٦ - تحسين نوعية الحياة: وتعني سلامة الحياة واستقرارها وجودتها وتوفير متطلباتها الضرورية.

٧ - حفظ حقوق الأقليات والمرأة: رعاية حقوق الأقليات العرقية والدينية، وكذلك احترام المرأة وتقدير مكانتها وتعزيز دورها الإيجابي في المجتمع.

٨ - الأخلاق الحميدة والقيم الثقافية الفاضلة: العناية بالأخلاق الفاضلة والقيم المعنوية السامية في كل المجالات والجوانب، وأن تكون هي الأساس لتربية الأجيال.

٩ - حفظ وحماية البيئة: العمل على حماية البيئة والحفاظ عليها ومنع ما يهددها من عوامل التلوث والآفات والإهلاك.

١٠ - تقوية القدرات الدفاعية للأمة: وذلك للحفاظ على سلامة ووحدانية أراضي الدولة وحماية المصالح العليا لشعبها والمحافظة على استقلالها وسيادتها.

لماذا الإسلام الحضاري؟

ويحدد عبد الله بدوي الأسباب التي دفعته لطرحه هذا فيقول: إن الإسلام جاء لنهضة وتقديم المسلمين ، ومن أجل المساعدة على دمجهم في الاقتصاد الحديث كما يصلح أن يكون الترياق للتطرف والغلو في الدين، لأنه يشجع على التسامح والتفاهم والاعتدال والسلام وفي بلد متعدد الثقافات والأعراق فإن الإسلام الحضاري يهدف لمصلحة الجميع على اختلاف عقائدهم وأديانهم وأعراقهم، ومن المؤكد أننا كمسلمين يجب أن نعامل غير المسلمين بالحسنى والإنصاف، مشيراً إلى أن هذا المشروع سوف يؤدي إلى الامتياز والتفوق، وسيكون مصدراً للفخر والاعتزاز ليس للمسلمين وحدهم، وإنما لغير المسلمين أيضاً.

ويحدد سمات المجتمع الذي يستهدف مشروع الإسلام الحضاري إيجاده في ثماني سمات هي:

١ - أن يتحلى بالأفكار الوسطية والمعتدلة التي تساعد على تقوية بناء الأمة والدولة.

٢ - قوامه الأخلاق الفاضلة حتى يكون قدوة للأمة كلها والناس جميعاً

- ٣ - يتصف بالمسؤولية والجدية في تأدية دوره وواجباته.
- ٤ - تكون العلاقات فيه بين الأفراد مترابطة وتقوم على الثقة والأخلاق الفاضلة.
- ٥ - يتصف بالنظام ويحترم سيادة وحكم القانون.
- ٦ - متحد الكلمة ومتعاون ومتكافل فيما بينه.
- ٧ - تطبق الدولة تعاليم الإسلام الحقيقي وتحقق مقاصد الشريعة الإسلامية.
- ٨ - تكون الدولة رائدة وقائدة وليست تابعة وذليلة.

مظاهر الإسلام الحضاري وعناصره:

وفي رؤية فإن أهم مظاهر الإسلام الحضاري تتمثل في الآتي:
العالمية: لأنه يستمد روحه ومقاصده من الإسلام الذي هو رسالة للناس كافة ورحمة للعالمين.

الربانية: حيث مصدره الأساسي وحي الخالق العظيم، ويتنغمس ربط الناس بالله رب العالمين؛ فهي ربانية الغاية والهدف، كما هي ربانية المصدر والمنطلق.

الأخلاق: فالأخلاق الفاضلة التي تفضي إلى سلوك رشيد وعلاقات طيبة بين البشر هي أبرز ما يدعو إليه الإسلام الحضاري.

التسامح: وذلك من أجل مجتمع يسوده الاستقرار والسلام والتعاون والتكافل بكافة أعراقهم ومعتقداتهم، وتفهم الآخرين واحترام خياراتهم العقدية والثقافية.

ويرى أن للإسلام الحضاري سمات وخصائص تميزه عن غيره من المناهج أبرزها ما يلي:

التكامل: تتكامل فيه معارف الوحي مع علوم العصر، وتتكامل فيه الجهود من حيث تناوله لشئون الفرد والمجتمع والدولة.

الوسطية: يقوم المشروع على الاعتدال في منهجه، ويعتمد على التدرج واليسر في طريقة تطبيقه، ومن خلال ذلك يكون التوازن بين مصلحة الأفراد ومصلحة الجماعة، والتوازن بين متطلبات الروح والمادة، وبين المثال والواقع.

التنوع: من حيث مادته التي تغطي مجالات عديدة، وتهتم بمستويات مختلفة، كما تستوعب المتغيرات، وتأخذ من التجارب والحكم البشرية النافعة والصالحة.

الإنسانية: بمعنى أنه رسالة موجهة إلى الإنسان، وتهدف إلى رعاية مصالحه الضرورية والحاجية والتحسينية، وكفالة حقوقه الأساسية، وحفظ دينه وعقله ونسله وعرضه وماله.

عناصر الإسلام الحضاري:

يقوم مشروع الإسلام الحضاري - كما يطرحه عبد الله بدوي- على عشرة عناصر أساسية ينبغي على المسلمين أفراداً وجماعات العمل على تحقيقها، وهي:

- ١ - التعليم الشامل: الذي يجمع بين معارف الوحي وعلوم العصر، ويغطي فروع الكفاية والأعيان ويؤدي واجبات الوقت دون تقصير.
- ٢ - الإدارة الجيدة: التي تحسن إدارة الموارد البشرية والمادية وتوظيف الاستخدام الأمثل لها.

- ٣ - التجديد في الحياة: بمعنى ترقية أساليبها من ناحية التمدن والحضارة.
- ٤ - زيادة جودة الحياة: وتوفير متطلبات الحياة الكريمة على أبعاد هائلة وأكمل حالة.
- ٥ - قوة الشخصية: من حيث الإخلاص والأمانة؛ فالإخلاص أساس الأقوال والأعمال، بينما الأمانة عماد المجتمع والدولة، وبغيرهما لا يمكن إيجاد الإنسان الصالح والمجتمع الصالح. وهي أخلاق تقوم عليها الحضارات، وبغيابها تزول وتغرب.
- ٦ - الحيوية والنشاط: من حيث استجابته للمتغيرات وإدراكه لمتطلبات الحياة المتجددة ومسائلها المتشعبة.
- ٧ - الشمول والسعة: يقوم المشروع على الفهم الشمولي للإسلام؛ فهو لا يركز على جانب دون الآخر، ولا يأخذ تعاليم الإسلام مجزأة. ويعتبر الإسلام منهج حياة كاملاً؛ فهو عقيدة وعبادة، وأخلاق ومعاملة، وتشريع وقانون، وتربية وتعليم، ودولة ونظام، يتناول مظاهر الحياة كلها، ويحدد منهاجاً للسلوك البشري في كافة أطواره.
- ٨ - الواقعية: لا ينجح إلى المثالية المجردة؛ فهو منهج عملي واقعي من حيث مراعاته واقع الحياة وطبيعة الإنسان وتفاوت الناس في استعداداتهم ومداركهم وحاجاتهم ومطالبهم.
- ٩ - الاستقلال وعدم التبعية للأجنبي: سواء كانت تبعية فكرية أو ثقافية أو اقتصادية وسياسية.

التحديات التي تواجه الإسلام الحضاري:

وبعد أن يعرض رئيس الوزراء الماليزي لجوانب رؤيته يحدد جملة من التحديات التي تواجه مشروع الإسلام الحضاري، وهي في جملتها تحديات داخلية، أبرزها:

- ١ - الجمود والتقليد: يقف تيار الجمود والتقليد عقبة أمام محاولات التجديد والاجتهاد بدعوى الإبقاء على القديم وإن لم يكن صالحاً لعصرنا؛ وهو تيار يعبر عن نفسه في جمود المذهب وتقليد الفكر.
- ٢ - التطرف: وهو تيار أفرزته المشكلات والاختلال العميق في المجتمعات المسلمة، ويعبر عن نفسه في حركات تطرف الفكر والسلوك.
- ٣ - الانعزال والترهب: وهو تيار ينتشر وسط الأمة الإسلامية، وتغذيه المواقف السلبية الداعية إلى الزهد والرهبة والابتعاد عن الدنيا والانصراف عنها كلية.
- ٤ - العلمانية: وهي اللادينية التي ترفض ارتباط الدين بالحياة، وتوجيهه لجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتحارب تدخل تعاليم الدين في شئون الدولة والحكم.
- ٥ - أحادية المعرفة: المعرفة الجزئية سواء بالشرع أو الواقع تؤدي إلى نظرة جزئية للأمور وتحجب عن صاحبها معرفة الأبعاد الحقيقية للقضايا، وبالتالي يكون حكمه قاصراً وعاجزاً عن المعالجة الوافية، ولا بد من معرفة بالشرع والواقع معاً.

الموقف من الحضارات الأخرى:

هناك سؤال يفرض نفسه: كيف يمكن النظر للخبرات الحضارية خارج إطار الإسلام، هل نتجاهلها كما يفعل الغرب مع الحضارة الإسلامية؟ هل نعترف بها ونفيد منها؟ ابتداءً نجد القرآن الكريم يفرد لحضارات الأمم السابقة مساحة للحديث عنها، في جوانبها الإيجابية والسلبية فالذي يقرأ سورة هود يجدها تتحدث عن ست حضارات، مضى عليها آلاف السنين، وكل واحدة أصابها مرض قاتل، فمن تلاعب بالموازين، إلى عبث بالأمن وإخافة للناس، إلى شذوذ جنسي، ... إلخ وكانت الثمرة أن كل أمة من هذه الأمم، أصابتها عقوبة موجعة، وضربة ربانية قاتلة.

ان الكتاب الكريم سرد أخبار هذه الحضارات وغيرها بتفصيل ليوجه رسالة للأمة الإسلامية، مفادها: من استقام على أمر الله فله السعادة في الدنيا والآخرة، ومن تنكب عن شرائع الله وهجرها، فمن السنن أن يناله العقاب في الدنيا - مع كونها ليست دار حساب وعقاب- وله مثل ذلك في الآخرة، لا فرق بين البشر، ومن هنا جاء تخوف النبي ص ، أن تسقط أمته، وهي المنوط بها قيادة العالم والشهادة عليه فيما سقط فيه غيرها، فيحل عليها ما حل فيهم أما تصور البعض أنهم شعب الله المختار فتلك من الأماني فالله لا يحابي أحداً، وعدالته تأبى ذلك.

وقضية أخرى يسجلها القرآن النازل في مكة، ويفرد لها سورة باسم الروم وفي ستين آية، تتحدث السورة عن صراع الفرس والروم، فيقول تعالى: (ألم، غلبت الروم، في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون، في بضع سنين، لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله، ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم، وعد الله لا يخلف الله وعده ولكن أكثر الناس لا يعلمون) فالمسلمون المحاصرون بمكة، والواقعون تحت الإرهاق والتعذيب، ينزل عليهم قرآن يتلى إلى يوم القيامة، يتعلق باحتكاك مسلح بين أمتين على أطراف الجزيرة، فالروم صاحبة كتاب ، والفرس مُشركة ، تكون الغلبة والانتصار من نصيب الفرس، فيحزن لذلك المسلمون وتفرح قريش وتباهي بهذا النصر، ثم لتتخذ منه عبرة فتقول: كما انتصر الفرس وهم مثلنا، على الروم وهم مثلكم، فكذلك سننتصر عليكم، فيأتي وعد من الله بأن النصر سيكون من نصيب الروم، وذلك في بضع سنين ويلاحظ أن القرآن غير سالك في ذكر الأسماء والسنين، وحتى عدد الجنود والمقاتلين مثل التوراة ، ومع ذلك خرج على سنته، وحدد لفوز الروم بضع سنوات، وعقب على ذلك تعقيباً، وهو الأهم، إذ قال: (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله) وهذا درس للأمة إلى قيام الساعة، كي لا تقف موقفاً سلبياً لا مبالاة فيه مما يجري في الكون، والشهادة تقتضي ذلك .

الموقف من حضارة الغرب:

لا يخفى أن كل متكلم عن الحضارة، إذا أطلق لفظ الحضارة، فهو يقصد الحضارة الغربية وابتداءً، فإن الغرب يحتقر كافة الحضارات باستثناء اليونانية والرومانية- ولا يقيم لها وزناً، ويدرب أفرادها على التكبر، بل هو يتطرف فيصم كل معتر بحضارته بأنه يعادي الغرب وحضارته وتحوي الحضارة أفكاراً وتشريعات، كما تحمل قيماً ومنتجات مادية، والمقتبس بالدرجة الأولى، هو المنتجات المادية، فالعالم اليوم كله يستعمل المنتجات الغربية فهل تحضر؟

يقول مالك بن نبي لكل حضارة منتجاتها التي تتولد عنها، ولكن لا يمكن صنع حضارة بمجرد تبني منتجات حضارة ما، ف شراء ما تنتجه الحضارة الغربية، من قبل كافة دول العالم، لم يجعلها تكسب حضارة أو قيماً، إذ الحضارة ليست تكديس منتجات، بل هي فكر ومثل وقيم، لا بد من كسبها أو إنتاجها إذن فكل من يشتري منتجات حضارة، فهو مستهلك حضارة، وليس منتج لها.

ويحلو للبعض أن يقارن بيننا وبين اليابان، في الموقف من الحضارة، فيقول: كانت اليابان تلميذاً نجيباً للغرب وحضارته، والتلميذ قد يتفوق على أستاذه ويتجاوزه، أما نحن فكنا مجرد زبائن، وما زلنا كذلك، فالزبون يأخذ البضاعة وينصرف، ويكرر ذلك كلما احتاج.

والحاجة ملحة إلى إحياء التراث، والأخذ من الحضارة الغربية، ويشترط عدم الاكتفاء بعنصر واحد حيث من الوهم أن تعتقد جماعة أنها تستطيع أن تندمج في الحضارة دون أن تحيي تراثها، كما أنه من الوهم أن تعتقد جماعة أيضاً أن تراثها بمفرده يمكن أن يحفظ لها استقلالها وحريتها.

إن اكتساب التراث الحضاري الجديد، لا يشكل شرطاً أساسياً لدخول التاريخ المعاصر فحسب، ولكنه شرط أساسي أيضاً، لإعادة الفاعلية والقيمة الجادة للتراث القديم ومصير الأمم مرهون بمقدرتها على أن تجعل من تراثها رأس مال قابلاً للتوظيف في عمليات التجديد والتحضر الكبرى.

وهناك مشكلة مفادها الاعتقاد بأن مجتمعنا لم يستطع أن يستوعب الحضارة الحديثة لأن ثقافته وتراثه تقليديان، وهذا ينفي عن عملية الحضارة والتحضر كل طابعها الاجتماعي والتاريخي فهل لو طبقنا في بلادنا القوانين الليبرالية مثلاً، أصبح لدينا بالضرورة صناعة حديثة؟

نحن نقول بالعكس، لو طبقنا نفس الحلول، التي طبقتها المجتمعات الغربية، دون النظر إلى تغير الظروف التاريخية، وأهمها بالضبط تحول الغرب إلى مركز للحضارة يتحكم بآلياتها ووسائلها، ويصارع ليبقى المحتكر الأول لها، لوصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم أي زيادة التأخر والتبعية.

لا يعني هذا رفض التحديث وإنما يعني ربطه بمعيار واضح، اجتماعي وقيمي أو أخلاقي باختصار، لا لتدمير الهوية، لا لفصل العرب عن العالم، ولا لأي سياسة أو خطة تطمس أحد قطبي التناقض، لصالح القطب الآخر.

وهناك في مجتمعنا من هو زاهد في التراث، ويرى فيه عقبة كبرى، ويسخر من الهوية، فالعالم صار قرية واحدة، ولا معنى في رأيه للتشبث بالهوية الخاصة، لذا فالحل في نظره سهل ميسور، نتجاهل التراث، ونهمل الهوية، ونندمج في حضارة اليوم.

الباب الرابع نماذج للنهضة

تجربة محمد علي في مصر:

كان محمد علي من بين جميع رؤساء الدول في الشرق الإسلامي، في ذلك العصر، القائد الوحيد الذي يعتبر الإقتصاد أساس السياسة، ومن ثم كان هذا الضابط الألباني الواعي المدرك رجل دولة، والدولة التي كان بصدد إقامتها تتمثل في دولة قديمة عريقة تركز على جيش قوي وتعتمد على نظام إقتصادي قوي حديث يقوم على الإكتفاء الذاتي.

ولم يكن والياً عثمانياً تقليدياً شأن الولاة الذين كانت إسطنبول تقذف بهم إلى مصر ولا يفعلون شيئاً سوى تحصيل الأموال وإرسالها إلى السلطان مع مخصص يقال له الصرجي أي حامل صرة المال، ولكنه كان قيادة مختلفة من عدة أوجه:-

فهو لم يكن عسكرياً محترفاً، وإن كانت هذه صورته التي عرفه بها المصريون، بل كان في الأصل رجلاً مدنياً عمل بالتجارة وخدم في الجيش العثماني لبعض الوقت ثم ساقته ظروف الكساد الإقتصادي الذي صنفته حروب الثورة الفرنسية في أوروبا إلى تلبية دعوة السلطان العثماني على رأس فرقة من الألبان الأرناؤود للإنخراط في الحملة العسكرية التي أرسلت لإخراج الفرنسيين من مصر.

ولم يكن تركياً آسيوياً شأن عناصر السلطة العثمانية ولكنه كان أوروبياً من ألبانيا، ومن معاصرته للنشاط التجاري هناك أدرك أن قوة الدولة تتحقق من الصادرات وليس من الواردات وأن التصدير يعني زيادة الإنتاج وتنويعه لتلبية حاجة الاستهلاك المحلي وقد أدرك الخطرين المتلازمين اللذين غدت مصر معرضة لهما في زمنه، مثلها مثل باقي العالم غير الغربي وهما:-

أولاً: خطر أن تتجاوزها الثورة الصناعية الثانية التي كانت تنطلق حينذاك بسرعة في الغرب.

ثانياً: خطر الإبقاء في ظل مثل هذه الظروف على سياسة الباب المفتوح التي لابد أن تجعل الإقتصاد المصري أكثر تعرضاً لخطر تعديت أوروبا المنطلقة نحو التصنيع.

ولمواجهة هذين الخطرين أقام محمد على عبر عشرين عاماً، إقتصاداً مخططاً قوام هذا النظام إستيلاء الدولة على كل الفائض المتاح وإنشاء قطاع كبير شرع في خطة طموحة للتصنيع وإقتباس أفضل ما كان باستطاعة الغرب أن يقدمه لمصر في مجال المعرفة العلمية وجوانب معينة من الثقافة.

فبعد أن استقرت السلطة السياسية في يد محمد علي إثر تخلصه من تهديد إنجلترا، حملة فريزر ١٨٠٧، التي كانت تحرض السلطان العثماني ضده، وإبعاد عمر مكرم ١٨٠٩ ممثلاً للزعامة الشعبية التي رفعت محمد علي إلى كرسي الولاية، ثم تخلصه أخيراً من المماليك ١٨١١، تفرغ لبناء إقتصاد مصر في الزراعة والصناعة والتجارة، وما يرتبط بكل منها من مجالات.

كان الإقتصاد المصري قبل حكم محمد علي في غالبه أقرب إلى إقتصاد الحاجة منه إلى إقتصاد السوق، فضلاً عن ركوده العام وتدهوره طوال فترة الحكم المملوكي والعثماني، إذ لم تكن هناك تنمية زراعية حقيقية، أو إهتمام حقيقي بالري نظراً لأن حكومات المماليك والعثمانيين المتعاقبة كانت من أصول بدوية لا خبرة لها بالزراعة، الأمر الذي أدى إلى تصحر كثير من الأراضي الزراعية وتضاؤل خصوبتها فضلاً عن أن نظام الإلتزام في جمع الضرائب أرهق الفلاح بسبب تحصيل أموال أكثر من المقرر ، وجعل الملتزم صاحب سطوة ونفوذ بين الفلاحين، حتى إعتقد علماء الحملة الفرنسية بأن الملتزمين ما هم إلا نبلاء، ومن ثم إتجه نابليون للقضاء عليهم أسوة بما فعلت الثورة الفرنسية تجاه أمراء الإقطاع.

أما الصناعة قبل محمد علي فكانت ما تزال يدوية بسيطة لم تصل إلى ما حققته أوروبا بفعل الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، وكانت طوائف الحرف الصناعية وهي تنظيمات ذاتية حرة قد خضعت للحكومة، وأصبحت مشيخة الطائفة منصبا يتولاه من يدفع أكثر فلم تعد الطائفة والحال كذلك وسيلة للإرتقاء بشئون الحرفة.

أما التجارة وهي وسيلة أساسية في تدوير رأس المال فقد كسدت في مصر بسبب تحول جانب كبير من التجارة العالمية الترانزيت إلى رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا بعد الكشف الجغرافية، كما تأثرت التجارة الداخلية بعدم إستقرار الأمن وإشتداد النزاع بين الفرق العسكرية المتناحرة والغارات المتلاحقة لبدو الصحراء على القرى الآمنة، كما أدت إتفاقيات الإمتيازات التجارية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية التي بدأت عام ١٥٣٥ مع فرنسا إلى سيطرة الأجانب على تجارة الصادرات عن طريق قناصلهم.

كانت تلك هي صورة الإقتصاد المصري بشكل عام نهاية القرن التاسع عشر لذلك كان من الطبيعي أن تأتي الزراعة في المكان الأول في إطار الإصلاحات الإقتصادية، ومن المعلوم أن جميع الأراضي بإستثناء أراضي الوقف كانت في أواخر القرن الثامن عشر موزعة على الملتزمين ، وكانت مهمة الملتزم الأساسية تتمثل في جباية الضرائب الواجبة على قريته أو مجموعة القرى الخاضعة لإلتزامه ونقل هذه الضرائب إلى الخزنة المركزية أو الإقليمية. (١)

ومع ذلك فقد أخذت حقوق الإنتفاع التي حصل عليها الملتزمون بالتدريج تنتقل في أغلب الأحيان لصالح عائلاتهم بحيث أن ملكية الدولة أصبحت أشبه بقطعه من اللحم المفنت، تحول دون إقامة الدولة الحديثة المركزية التي يحلم بها محمد علي، فعمد محمد علي إلى القضاء على التناثر.

وتشتت إيرادات الأراضي والفوضى، والواقع أن الأراضي الزراعية في مصر عام ١٨٠٥ التي كانت تبلغ مساحتها مليوني فدان كانت مقسمة إلى ست فئات:-

١- أراضي الأبعديات ، وتضم مائتي ألف فدان كان محمد علي قد وزعها على أفراد أسرته ورجال الدولة وقواد الجيش وهي أراضي معفاة من الضرائب.

٢- ثم أراضي الإلتزام التي حوّلتها - بعد مذبحة المماليك في القلعة ١٨١١- وتصفيتهم في مصر العليا ١٨١٢ إلى أراضي وسايا، وتشمل مائة ألف فدان منحها محمد علي كتعويض للمماليك حتى لا تحرم عائلاتهم من كل مصدر للعيش.

٣- ثم أراضي المشايخ أو مسموح المشايخ والمصاطب وهي تمثل ٤% من الأراضي الزراعية في كل قرية بمجموع ١٥٤ ألف فدان، سلمت للعلماء الذين كانوا في نفس الوقت يقومون بعمل الملتزمين.

٤- ثم أراضي الرزقة وهي ستة آلاف فدان معفاة من الضرائب، منحت هدايا أو عطايا للخبراء الأجانب العاملين في مصر.

٥- ثم أراضي الأثر التي بقيت خالية وأعطيت للفلاحين.

٦- وأخيراً أراضي العربان التي أراد محمد علي أن يستقر فيها البدو وقد أدى إنفراد محمد علي بالحكم إلى إنتهاجه سياسة مختلفة لتشغيل آليات جديدة دفعت الإقتصاد قدماً إلى الأمام وربطته بإقتصاد السوق، وفي خلال ستة أعوام ١٨٠٨ - ١٨١٤ قام محمد علي بسلسلة من الإجراءات إنتهت بتغيير أوضاع حيازة الأرض الزراعية حيث ألغى نظام الإلتزام العثماني وتم ضبط أراضي الأوقاف باسم الدولة وأعاد توزيع حيازة الإنتفاع على الفلاحين

فخصص لكل أسرة ما بين ثلاثة إلى خمسة أفدنة حيازة حسب قدرة كل منها وفقاً لعدد أفرادها ولا تنزع الأرض من المنتفع إلا إذا عجز عن دفع ما عليها من أموال، وقد أصبحت هذه الأراضي فيما بعد أساس الملكية الصغيرة وإلى جانبها إستحدث محمد على حيازة الأبعديات التي أصبحت أساس الملكية الكبيرة وإستحدث ما عرف بمسموح المشايخ والمصاطب، ٥% تقريباً من زمام القرية، للوجهاء الذي أصبح أساس الملكية المتوسطة فيما بعد، وبهذه السياسة أوجد محمد على شرائح إجتماعية إرتبطت بنظامه (١) لقد أجمع الخبراء على الثناء على سياسة محمد علي في الأخذ بأساليب الزراعة الحديثة، فقد إستحدث أساليب جديدة في الزراعة من شأنها زيادة الإنتاج حيث إستقدم مدربين من بلاد اليونان، وأنشأ مدرسة للزراعة وعمل على إستغلال مياه نهر النيل للإستغلال الأمثل عن طريق شق القنوات والترع وإقامة القناطر للإستفادة بالمياه طوال العام، فقد أمر ، بحفر ثلاث وثلاثين ترعة خاصة عن طريق السخرة (ترعة المحمودية الشهيرة) وأقام خمسة عشر جسراً وثلاثة وعشرين سداً فوق النيل وكذلك فقد نوع محمد علي المحصولات الزراعية وأدخل نباتات جديدة لم تعرفها التربة المصرية من قبل سواء لأهميتها للسوق العالمية أو لأهميتها للإنتاج المحلي بديلاً عن الإستيراد، ومن ذلك نبات الفوه الأحمر الذي يستخدم في الصباغة ونبات النيلة الهندية الزرقاء والكندر نوع من التيل والقرطم الذي يستخرج منه العصفر والسلجم والسمن والحناء وقصب السكر والزئبق والبن وأشجار التوت لتربية دودة القز.

وكثف زراعة القطن منذ عام ١٨٢١ حتى بدأ تصديره من عام ١٨٢٧ وحقق للدولة صاحبة الإحتكار في مجال التجارة الخارجية دخلاً هائلاً ففي عام ١٨٤٥ بلغ المحصول ٤٢٤,٩٩٥ قنطار وهو ناتج ٢١٢,٤٧٢ فدان بزيادة وقدرها ٤..% خلال عشرين عاماً، وكان يدخل مصانع الغزل المصرية من هذا المحصول ٨. قنطار كحد أقصى

ويبقى حوالي ٣٤٤,٩٩٥ قنطار للتصدير وقد ألزم محمد علي الفلاح بزراعة ما يقرره من الحاصلات النقدية على وجه الخصوص وتحقيقاً لتنظيم الزراعة والإطمئنان إلى ما تدره كانت الحكومة تزود الفلاح الحائز بلوازم الزراعة من بذور وأدوات يخصص قيمتها من حجم المحصول عند تسليمه وتوريد الباقي لشونة الحكومة بالسعر الذي تحدده الحكومة لتطرحه في السوق المحلي والخارجي بسعر منافس لتحقيق فائض لخزينة الدولة (١) ولقد وفرت سياسة محمد علي الزراعية رأس المال اللازم لتحويل الإقتصاد الزراعي المصري من إقتصاد غذائي إلى إقتصاد يقوم على محصول نقدي دون التضحية بإنتاج الحبوب التي كان يقوم عليها الإقتصاد الزراعي المصري منذ البداية ومع ذلك فإن المراقبين الأذكياء في ذلك العصر لم يخطئوا التقدير فقد أدركوا أن الأمر لم يكن مجرد العمل على الأخذ بالأساليب العصرية وتنظيم الدولة، إنما يتعداه إلى تأكيد إستقلال مصر في مواجهة الدول الأخرى كما يرى بحق، جون بورنج ممثل إنجلترا في مصر (١) لقد إستطاع محمد علي خلال عقدين من الزمن أن يحدث إنقلاباً في الإقتصاد المصري ويحدث تغييراً جذرياً في النظام الإقتصادي السائد (٢) فهل من الممكن تصور مثل هذا الإتجاه داخل الإطار الإقتصادي الزراعي وحده؟ إن محمد علي كرجل حرب ورجل سلطة كان يدرك إحتياجات الجيش والدولة، فاتجه بعزم وإصرار نحو الصناعة آخذاً بنصيحة الأجانب الذين كان يستميلهم إلى بلاطه أمثال: كلوت وجوميل وبوكتى والكولونيل سيف وقد بعث محمد علي المرحلة الأولى لنمو الصناعة في مصر عن طريق إقامة صناعات حديثة ومتنوعة تحت سيطرة الدولة وقام بتطوير هذا القطاع تطويراً جذرياً تمثل في تغيير شكل الوحدة الإنتاجية وتطور أسلوب الإدارة والرقابة الصناعية، وإنتهج محمد علي في ذلك طريق التنمية المستقلة القائمة على التمويل الذاتي والإعتماد على الموارد الداخلية للدولة، ولم يعتمد على الخارج مبتعداً عن القروض أو المعونات الأجنبية ولأنه كان يراها وسيلة للنيل من إستقلال مصر وسيادتها (١).

وفي سبيل ذلك إعتد محمد علي في تمويل الصناعة على عدة مصادر تركز على أرباحه من الإحتكارات والتجارة خاصة تجارة القطن وكذلك أرباحه من المشروعات الصناعية القائمة فعلاً وأيضاً الضرائب خاصة ضريبة الأرض (٢) ففي المرحلة الأولى للتصنيع بين عامي ١٨١٦ و ١٨١٨ حافظ الإنتاج الصناعي على طابعه الحرفي، فاستمر نفس الحرفيين بمهنتهم البدائية في عملهم، لكن محمد علي كان يزودهم بالمواد الأولية التي يعيدونها إليه بعد تصنيعها مقابل أجور تدفع لهم، وفي هذه المرحلة جني محمد علي نتائج الإحتكار الذي بدأه عام ١٨١٦ مما مهد للمرحلة الثانية التي بدأت من عام ١٨١٨ - ١٨٣٠. وهي مرحلة الصناعة الكبرى خاصة صناعة النسيج ومصانع السلاح والأخذ بالأسلوب الجديد في الصناعة الذي يقوم على إحتكار المواد الأولية وإنشاء المصانع التي تستخدم البخار كمصدر للطاقة، وتكونت الوحدات الصناعية الكبيرة التي تتولاها الدولة . وفي مجال التجارة تولت الدولة تجارة الصادرات بعد أن كان الأجانب يقومون بها ، كما تولت تجارة الواردات أيضاً، ولو أن محمد علي لم يكن يسمح بالإستيراد إلا للمستلزمات الضرورية للإنتاج التي تتصل بتسهيل الإنتاج الزراعي والصناعي والتجارة وتوفير وسائل النقل والمواصلات ومن هنا عمل محمد علي على تمهيد الطرق البرية وتنظيم البريد والتلغراف وبناء أسطول تجاري، وإصلاح الموانئ وتطهير البحر الأحمر من القرصنة لإستخدامه لمرور التجارة بدلاً من الدوران حول أفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح وكانت أبرز ملامح التغير في الإقتصاد المصري على يد محمد علي هو تحول الإقتصاد المصري من إقتصاد اكتفاء إلى إقتصاد تبادل يتجه إلى السوق العالمية بعد أن كان يستهدف السوق المحلية أساساً، وكذلك بدأ عصر الزراعة الكثيفة بدلاً من الزراعة الواسعة نتيجة إدخال الري الدائم وارتفاع الرقعة الزراعية من مليوني فدان سنة ١٨٠٥ إلى ٣,٨٥٦ فدان سنة ١٨٤٠.

حيث كانت معظم هذه المساحات تخضع لنظام الري الدائم كما تركز أغلبها حول الدلتا ، وأدخل محاصيل جديدة نقدية بحيث تم تنويع المركب المحصولي تنويعاً كبيراً، كما تم زيادة الإنتاج الزراعي دون أن يكون ذلك على حساب محاصيل الحبوب والغذاء التي كانت أساس الزراعة المصرية منذ القدم وعلى رأس هذه المحاصيل القطن، أيضاً أدخل نظام المصنع بمفهومه الحديث في مصر بعد أن كان يتم الإنتاج في المنازل أو في ورش صغيرة واستخدم الآلات الحديثة المتطورة في المصانع وإهتم بتدريب العمال المصريين (١) عليها ولم يكتف باستيراد الفن الإنتاجي الأوروبي فقط، إنما قام بتطويعه لخدمة الصناعة المصرية (٢) وكذلك احتكر محمد علي التجارة خاصة الصادرات والواردات.

كان محمد علي باشا - إذن- صاحب مشروع سياسي نهضوي يهدف في المقام الأول إلى بناء قاعدة عسكرية وسياسية حديثة ذات شأن تقي المشرق العربي عدوان الغرب لا عن طريق المواجهة وإنما عن طريق التزود بأسباب المنعة والقوة التي تحقق نوعاً من توازن القوى مع الغرب وتجعل الأخير يتعامل مع الدولة العثمانية معاملة الند للند، لذلك فقد سعى إلى أن يقيم في مصر دولة نموذجية حديثة توفر له فرصة إقامة دولة إسلامية قوية من خلال تطبيق نموذج مصر على الدولة العثمانية ذاتها، فقد صرح يوماً لبعض خلصائه برغبته في الوصول إلى الأستانة، وخلع السلطان وتولية ابنه الصبي وتنصيب نفسه وصياً عليه لفتح له فرصة إصلاح الدولة كلها، وهكذا كانت مصر - عند محمد علي- قاعدة انطلاق لمشروع سياسي إقليمي يعتمد على بناء قوة عسكرية كبيرة حديثة، وبناء مثل هذه القوة يحتاج إلى موارد مالية ضخمة تقصر دونها خزانة والى مصر التي كانت تعتمد على الخراج والمكوس، ولا يستطيع محمد علي أن ينشد تلك الموارد من مصادر خارجية كالأستانة مثلاً، فقد جعله الحرص على إستقلال قراره السياسي ينفر من فكره الإستدانة ويرفضها عندما عرضت عليه في العقد الأخير من حكمه، فلا مفر أمامه من أن يدبر الموارد اللازمة لمشروعه السياسي من مصر ذاتها.

وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا إستطاعت الدولة أن تضع يدها على موارد البلاد كلها، تديرها وتنميها بالقدر الذي يوفر الأموال اللازمة لبناء القوة العسكرية الحديثة، بما تتطلبه تلك القوة من مؤسسات إنتاجية وخدمية، ومن ثم كانت السياسات الإقتصادية التي نفذها محمد علي - تدريجياً- وإنتهت بوضع الإقتصاد تحت إدارة السلطة المركزية وتعبئة الموارد لخدمة المشروع السياسي الإقليمي وإدخال تغييرات هيكلية على النظام الإداري .

تركيا:

عاشت الإمبراطورية العثمانية في مطلع القرن التاسع عشر أوضاعاً اقتصادية صعبة من أهم أسبابها أن يهود الدونمة كانوا يتحكمون في مفاصل الشؤون المالية والاقتصادية للإمبراطورية العثمانية كما أنهم كانوا يديرون ويسبرون الدين العام من خلال ما تحت أيديهم من علاقات واسعة تربطهم بشبكة المال العالمية ولقد قام هؤلاء بدور ملموس ومعروف في تأجيج الحملات ضد السلطان العثماني والخلافة الإسلامية تحت دعاوى القومية التركية وكان من أبرز هؤلاء الذين قادوا تلك الحملات إيمانويل قره صو واحد من أبرز مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي عام ١٨٨٩م وإلى جانبه يهودي آخر من يهود الدونمة اسمه شمسي أفندي أما اسمه الأصلي فهو شمعون زوي وكان يدير مدرسة درس فيها التركي مصطفى أتاتورك.

استطاع يهود الدونمة السيطرة شبه التامة على المفاصل الأساسية للاقتصاد والمال في تركيا بعد اسقاط الخلافة العثمانية ومن خلال أدوارهم في تفويض الخلافة العثمانية ونفوذهم وسيطرتهم الاقتصادية والمالية تمكنوا من أن يلعبوا دوراً أساسياً خلال عملية بناء الدولة التركية الحديثة التي قامت على أنقاض الخلافة العثمانية واستطاعوا أن يجنحوا بالدولة التركية نحو العلمانية والاتجاه نحو الغرب كهوية ومسار استراتيجي مناقض تماماً لما كانت عليه تركيا الخلافة لعدد من القرون

وظلت تركيا تحت سيطرة القوى العلمانية منذ تأسيسها وحتى بداية سبعينات القرن الماضي لم تشهد نمواً اقتصادياً ملفتاً للنظر ولكن رياح التغيير السياسي ظهرت تركيا منذ نهاية السبعينات من القرن العشرين حيث ظهرت أحزاب وقوى سياسية تناهض العلمانية وترفض سيطرتها على مقدرات البلاد وكان للاضطرابات السياسية التي حدثت في مثل هذه الأوضاع انعكاساتها السلبية على الأداء الاقتصادي وتدنٍ في مستوى حياة الناس وبدأ كل فريق ينظم نفسه ويتكفل لكي يحمي مصالحه السياسية والاقتصادية فشكّلت القوى العلمانية جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك المعروفة باسم توسياد عام ١٩٧١م في اسطنبول وكان معظم مؤسسي هذه الجمعية من اليهود وبلغ عدد أعضائها ٤٥٤ شخصاً هم الأكثر ثراء على الإطلاق في تركيا ويمتلكون حوالي ١٣.. شركة يصل عدد العمال المنضوين فيها حوالي ٥.. ألف شخص كما أن حجم النشاط الاقتصادي لهذه الشركات يصل إلى ٧. مليار دولار.

وفي مطلع الثمانينات من القرن الماضي ظهرت قوى اقتصادية جديدة استطاعت أن توجد لها موطئ قدم إلى جانب القوى العلمانية حيث شهدت مناطق وسط الأناضول نمواً سريعاً لرؤوس أموال تركية ذات اتجاهات إسلامية وكانت هذه القوى الإسلامية الجديدة تستند في حركتها الاقتصادية والمالية إلى أموال الأتراك المغتربين في أوروبا وأمريكا وبدعم تحويلات هؤلاء المغتربين أرسّت هذه القوى الإسلامية الصاعدة أسس وقواعد مالية قائمة على المشاركة في الربح والخسارة بعيدة عن المرباة ومع تزايد نشاط هذه القوى الجديدة وقدرتها على إحداث نهضة صناعية وتجارية كبيرة في مختلف نواحي تركيا بدأ مستثمرون إسلاميون بالتدفق على تركيا الصاعدة وظهرت مشاريع اقتصادية وتجارية مشتركة كبيرة كان لها دور في تأسيس العلاقات الاقتصادية والمالية بين تركيا والعالم الإسلامي

لم يكن تدفق الأموال الإسلامية لينجو من محاربة شرسة من قبل القوى العلمانية التي ناصبتها العداء مستخدمة نفوذها السياسي والدعم اللامحدود الذي كانت تحظى به من قبل حكومات مختلفة حتى أنه تم إصدار أحكام قضائية متعددة بموجبها تم إغلاق وتصفية عدد من هذه الشركات ذات الاتجاه الإسلامي.

وفي ظل هذا الصراع قامت القوى الاقتصادية الجديدة ذات التوجه الإسلامي بتنظيم نفسها حيث ظهرت مجموعة كوين سان التي وصل عدد مساهميها إلى حوالي ٣. ألف مساهم أكثرهم من المغتربين.

وفي أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١م وما أحدثت من مضايقات وما جرت على المسلمين والاستثمارات الإسلامية في أمريكا وأوروبا سعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى خلق مناخ جاذب لرؤوس الأموال التركية والإسلامية المهاجرة لكي تستثمر في تركيا حيث توجد بيئة آمنة ومجزية للاستثمارات وبقدوم مثل رؤوس الأموال الإسلامية هذه إلى تركيا ضعفت سيطرة ونفوذ جمعية الدونمة وقويت شوكة القوى الجديدة التي تسعى إلى استعادة تركيا الخلافة لدورها المتميز والمطلوب خاصة في ظل هذه الحقب المظلمة من تاريخ أمتنا وشعوبنا الإسلامية.

الخروج من الأزمة وبداية النهضة:

والحديث عن النهضة الاقتصادية التركية لابد أن يركز على كل المشهد التركي الذي أذهل المراقبين والمحللين السياسيين والاقتصاديين على السواء لأنه أضحى واحداً من أثرى المشاهد الإقليمية والدولية حيوية في كافة نواحي الحياة كما أن الصعود المذهل والمفاجئ للدور التركي على مستوى الإقليم والمستوى الدولي جعل هذا المشهد محل إعجاب بل وتحليل من قبل المفكرين هذا النهوض الذي فاجأ الكل مع بداية الألفية الجديدة وتزامن مع بروز وولادة حزب العدالة والتنمية في أغسطس عام ٢٠٠١م.

لقد كانت مفاجآت هذا الحزب العملاق أنه أستطاع بعد عام واحد فقط من إعلان تأسيسه حصد أغلب المقاعد النيابية إذ حصد عدد ٣٦. مقعداً من بين ٥٥. مقعداً هو قوام مجلس النواب التركي.

وبهذا النجاح الباهر الذي لم يسبقه أي حزب آخر استطاع هذا الحزب بقيادته الجماعية الواعية بزعامة اردوغان أن يشكل الحكومة منفرداً مما أتاح له تلبية مطالب الجماهير التي حملته باعتزاز وإعجاب وتأييد منقطع النظير إلى السلطة وذلك بأن تمكن من خلال صدق الرجال وإخلاصهم وتفانيهم في حب وطنهم أن يغيروا الكثير من المعطيات التي كانت جاثمة على صدر تركيا وأعادوا لهذا البلد ألقه ووضعوه في المكان الذي يستحق بين شعوب العالم.

فشهدت تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم نهضة سياسية واقتصادية وثقافية تلازمت مع إنجازات دبلوماسية ومواقف سياسية مبدئية صادقة مع التاريخ التركي الإسلامي الذي كان لها شرف وباع طويل في تحقيق العديد من المنجزات إبان الخلافة العثمانية وهذا النجاح الباهر الذي تعيشه تركيا منذ بداية الألفية الثالثة

إن قيادة هذا الحزب العملاق تطرح بوضوح نظرتها الأخلاقية المغايرة لجوانب عديدة مما يطرحه فلاسفة الحضارة الغربية التي سارعت بعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي إلى الترويج لفلسفة نهاية التاريخ لفوكومايا وإلى صراع الحضارات لهنتجتون لكن الرجال الأفذاذ مثل البروفسور أحمد داود أوغلو الذي يعتبر أحد أبرز فلاسفة السياسة في القرن الواحد والعشرين استطاع أن يعيد صياغة المنظومة السياسية والدبلوماسية المعاصرة لتركيا وفق رؤية حضارية إسلامية جديدة ستعيد الاعتبار لكل القيم والأعراف والمواثيق الإنسانية التي كادت أن تختفي بفعل أزمة الحضارة المادية الغربية المعاصرة يقول أوغلو إن الحضارة الغربية عجزت عن توفير الأمان والحرية للإنسان برعونتها في التعامل مع بقية شعوب العالم.

تركيا أصبحت اقتصادياً تحتل المركز رقم ١٦ على مستوى العالم أما على المستوى الأوروبي فتحلت المركز رقم ٦ في المجال الاقتصادي أما مؤشر دخل الفرد في تركيا فقد كان عام ٢٠٠٢م يقدر بمبلغ ٣٥٠ \$ دولار أمريكي لكنه من خلال السياسة الاقتصادية الحكيمة وبقيادة حزب العدالة والتنمية قفز دخل الفرد عام ٢٠٠٢م إلى ١٠٥٠ \$ دولار أمريكي أما حجم الإنتاج عام ٢٠٠٢م فقد كان يقدر بـ ١٨٠ مليار دولار لكنه قفز عام ٢٠٠٢م إلى ٧٤٠ مليار دولار أي تضاعف أربع مرات خلال ست سنوات.

واستطاعت تركيا أن تسجل نمواً جعلها تحتل ثاني أكبر معدل نمو في العالم بنمو مقداره ١١,٥% كما استطاعت أن تحافظ على متوسط نمو خلال الفترة من عام ٢٠٠٢م وحتى عام ٢٠٠٢م في حدود ٦% وهذا معدل نمو رائع رغم حدوث الأزمة المالية العالمية التي بدأت آثارها منذ عام ٢٠٠٢م وأدت إلى حالات هبوط حاد في نمو العديد من دول العالم الصناعي.

تظهر خطط التنمية الاقتصادية لتركيا تطلعها إلى تحقيق صادرات تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار وكذلك إيرادات تصل أيضاً إلى مقدار ٥٠٠ مليار دولار، كما تخطط لتحتل موقع أحد الدول العشر الأولى اقتصادياً على مستوى العالم والجدير بالإشارة أن تركيا تحتل المركز الأول في أوروبا في مجال صناعة النسيج وهي كذلك الثالثة في العالم في تصنيع أجهزة التلفاز، والباصات.

ومن بين كل ألف سيارة تصنع في العالم فإن ١٥ سيارة صنعت في تركيا وفي مجال صناعة الأسمنت تعد تركيا الأولى في تصدير هذه المادة الهامة وتحتل المرتبة الثانية على أوروبا في إنتاج الحديد والفولاذ كما تعتبر الأولى في العالم في تصدير حديد البناء والثالثة في تصدير الرخام وحجم التجارة الخارجية لتركيا سجل في عام ٢٠٠٢م ٨٨ مليار دولار لكنه قفز في عام ٢٠٠٢م إلى ٣٣٤ مليار دولار أي نسبة نمو مقدارها حوالي ٣٧% تقريباً وحجم الصادرات التركيبية تضاعف أربع مرات ففي عام ٢٠٠٢م وصل إلى ١٣٢ مليار دولار مقارنة بـ ٣٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٢م.

والمهم أن نعرف أن تركيا تستورد النفط والمحروقات والزيوت وتستورد كذلك المواد الخام الأولية ثم تعيد تصنيعها وبالتالي تصديرها إلى العالم الخارجي، فكيف لو أنها تمتلك نفطاً وغازاً ومواداً أولية مثلما هو الحال في العديد من البلدان العربية التي تكتفي بتصدير هذه المواد الأولية ولا تقيم صناعات في أوطانها انها مسألة هامة وبحاجة إلى رؤية ثاقبة وقيادات مخلصه لأوطانها تعيد ترتيب أولوياتها بحيث ترتقي بمستوى حياة شعوبها مثلما هو عليه الحال في تركيا حزب العدالة والتنمية.

والناظر إلى الواقع الاقتصادي التركي قبل تولي حزب العدالة يشهد اقتصاداً مترهلاً وتضخماً وصل إلى قرابة ٥٥%، وبدأت هذه النسبة في الانخفاض شيئاً فشيئاً لتصل نسبة التضخم في هذا العام إلى ١.١% فقط ومنذ عشر سنوات كانت نسبة النمو سلبية بنسبة ٩,٥% ، لتصبح في هذا العام إيجابية بنسبة ٩,٩% ومنذ تولي حزب العدالة بدأت عجلة النمو والنهضة في الدوران ليصبح اسم تركيا في قائمة الدول التي حققت أكبر نسب النمو في العالم وتربعت تركيا بسكانها الثلاثة والسبعون مليون نسمة على المرتبة السابعة عشر في الاقتصاد العالمي ولم تكف تركيا بتحقيق اكتفاء ذاتي في مجال الزراعة، بل أصبحت الدولة السابعة عالمياً في تصدير المنتجات الزراعية، بكافة أنواعها الطازجة منها والمعلبة والمصنعة.

وبسبب التشجيع الحكومي للاستثمار سواء من قبل المواطنين أو الشركات الأجنبية، وقيام الحكومة بتسهيل الإجراءات للراغبين في إقامة مشاريع استثمارية وإزالة الحواجز البيروقراطية، وفتح الأبواب أمام المستثمرين المحليين والأجانب، أدى ذلك لجعل تركيا ذات مناخ جاذب للمستثمرين، وبهذا نهض القطاع الخاص وصار له دوره الرديف للقطاع الحكومي في عملية التنمية، بل إن القطاع الخاص يعتبر المحرك الاقتصادي الأبرز لعملية التنمية في تركيا.

وهذا الأمر لم يكن ليتمّ إلا بسبب التزام الحكومة بالقيام بعمليات الرقابة والتشجيع ووضع قواعد ومعايير واضحة وعادلة، وخلق جو المنافسة المتساوية وهذا من أهم عوامل نجاح الاقتصاد التركي، بالإضافة إلى دعم شركات الاستثمار أو شركات القطاع الخاص التي تريد أن تتطلق إلى العالمية.

وكان من نتيجة ذلك انخفاض عجز الميزانية الكبير من ١٢% من الدخل القومي حتى وصلت في العام الماضي إلى صفر % ، والسبب أن خبراء الاقتصاد وضعوا أهدافاً قطاعية وعملوا على تطبيقها من أجل خفض نسبة العجز ، وتم إعلان ذلك وإعلان السياسات المتبعة لتحقيق هذا الهدف ، وكان الالتزام بنظام الميزانية المعلن سبباً أساسياً في مكافحة التضخم ، وطبق البنك المركزي التركي سياسات نقدية تضمن الحفاظ على استقرار الأسعار ومكافحة التضخم طوال التسع سنوات الماضية، وتم تحقيق ما كان يعتبر شبه مستحيل بخفض نسب التضخم من ٥٥% إلى أقل من ١.٠% ، وهذا يعتبر نجاحاً باهراً، ومنافساً للدول المتقدمة، ومع ذلك لازال الهدف هو خفض التضخم إلى مستوى ٥.٠ %

ومن الملامح المهمة التي يجب الإشارة إليها أن تركيا خلال التسع سنوات الماضية جعلت الإنفاق على التعليم على رأس الميزانية التركية ، فالتعليم يحتل المركز الأول في الإنفاق، لذا تم تشييد المدارس وتطوير المناهج وتقليص عدد الطلاب في الفصول الدراسية، ودعم المعلمين وتأهيلهم والرقابة على أدائهم، كما تم تشجيع التعليم لدى الأسر ذات الدخل المحدود التي لا ترسل أبناءها للدراسة، وذلك بصرف مكافآت عن كل طالب وطالبة يتم إرساله للدراسة ويتم تسليم هذه المكافآت لأمهات الطلبة ، وبهذا ازداد الإقبال على التعليم وارتفع عدد الدارسين في المدارس إلى مليونين ونصف المليون طالب وطالبة

ثم يأتي الإنفاق على الصحة في المرتبة الثانية بعد التعليم ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاستطلاعات الحديثة تفيد بأن ٧٤% من الشعب التركي راضٍ تماماً عن الخدمات الصحية التي تقدمها الحكومة للمواطن، حيث تم تحسين مستوى الخدمة ودعم الأطباء مادياً ، وتقنين عدد المرضى الذين يعالجون لدى كل طبيب يومياً، واستجلاب الأدوية بأرخص الأسعار، وتقنين صرفها لمنع الهدر والإسراف، وتوفير العلاج المجاني تلقائياً لكل تركي يقل عمره عن ١٨ سنة، وتوفير التأمين الصحي لكل من يكبر عن ١٨ سنة وفق نظام العمل، واستطاع القطاع الصحي بفضل الإدارة الحكيمة لأموال الدولة أن يحقق قفزات متميزة نالت إعجاب الكثير من دول العالم التي بادرت بطلب الاستفادة من التجربة التركية.

وحين نتعرض للمرتبة الثالثة في الإنفاق الحكومي بعد التعليم والصحة، فهو من نصيب الاستثمار لاسيما في قطاع النقل والمواصلات وتطوير شبكاتها لتكون شريان الحياة للحركة التجارية وهذا يشجع المستثمرين ويسهل عليهم مشاريعهم وعمليات الاستيراد والتصدير والتوزيع.

وفي مجال الطاقة قامت الحكومة بتسليم إدارته للقطاع الخاص، وفي قطاع الزراعة حرصت على دعم المزارعين وتوجيههم، وقامت الحكومة بإعادة هيكلة قطاع الزراعة بما يراعي حاجات السوق المحلي والدولي، وزادت نسبة الدعم لمنتجات معينة، وقللت نسبة الدعم لمنتجات أخرى، وتم رفع مستويات الإنتاج للمزروعات قليلة الإنتاج، وتقليل إنتاج المزروعات الفائضة عن احتياج السوق ، حتى أصبحت تركيا الدولة السابعة عالمياً في مجال الزراعة.

كل هذه الأرقام والملاحم المتميزة التي أشار إليها مسؤول الملف الاقتصادي التركي د. علي بابا جان، أكد فيها أن الدول العربية بإمكانها أن تحقق ما حققته تركيا، فالدول العربية لا تقتصر إلى الموارد البشرية والمواد الخام والكفاءات والخبرات العلمية، ولم تكن تركيا أحسن حالاً من الدول العربية قبل تسع سنوات لكنها استطاعت أن تحقق قفزات قوية جعلتها في مصاف الدول المتقدمة صناعياً وزراعياً.

إن أي دولة تسعى لنهضة اقتصادية فهي بحاجة ماسة إلى إدارة صحيحة للميزانية والإنفاق العام، والالتزام التام بذلك النظام وبذلك الأنظمة والسياسات التي يتم وضعها وفق أسس صحيحة.

تجربة ماليزيا:

دولة إسلامية تقع في جنوب آسيا عبارة عن شبه جزيرة، وهي دولة تطمح إلى اللحاق بركب الدول الصناعية بحلول ٢٠٢٠. وتعد من أهم الدول الآسيوية، وتجربتها في التنمية من أهم التجارب ومن المعلومات عنها :

- أهم الموارد التي تزخر بها القصدير والأخشاب، النحاس، الحديد، البوكسيت والغاز الطبيعي- تعداد سكانها: حوالي ٢٤ مليون نسمة- معدل نمو السكان ١,٨٦ ٪ - بها عدة مجموعات عرقية ٥٨ ٪ ماليزية، وأخرى من الصين، الهند وغيرها- بها عدة ديانات : الإسلام، المسيحية، البوذية، والهندوسية- لغتها الرسمية: اللغة الماليزية.

وتعتبر دولة ذات دخل متوسط حولت من سنة ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠. اقتصادها من منتج للمواد الخام إلى العديد من القطاعات الإنتاجية نتيجة لنمو صادراتها من الإلكترونيات.

مساحتها ٣٢. ألف كم مربع وعدد سكانها ٢٤ مليون نسمة وكان الماليزيون قديماً يعيشون في الغابات ويعملون في زراعة المطاط والموز والأناناس وصيد الأسماك وقد عانت الدولة من صراعات طائفية بين أتباع ١٨ ديانة ومذهب وكان متوسط دخل الفرد أقل من ألف دولار سنوياً عام ١٩٨١ حينما تولى د/ مهاتير محمد الحكم ويعود الفضل في تطوير ماليزيا للدكتور مهاتير محمد وتعد اليوم في طليعة الدول التي تسمى نمور آسيا، وهي التي خرجت من أسر التخلف ودخلت في نادي الدول المتقدمة، وهي الدولة المسلمة بين هذه المجموعة، ويقوم اقتصادها على التنوع كما هو حال ثقافتها.

والفضل في هذه النهضة يعود إلى اهتمام السلطة بالمواطن قبل كل شيء، حيث أدى هذه الاهتمام إلى تبادل مشاعر الاحترام مع السلطة، إذ تقوم الحكومة بإشراك المواطنين في النقاش حول القضايا الاقتصادية عبر المجالس التي خصصت لذلك، لهذا فإن المواطن الماليزي يشعر دائماً أنه المستهدف من عملية التنمية، وأن نهضة بلاده تقوم عليه كفرد قبل كل شيء، فعندما سأل أحد الاقتصاديين العرب عاملاً ماليزياً بسيطاً عن سر المعجزة التي حققتها بلاده، أجاب ببساطة: لقد طُلب منا العمل لثمان ساعات في اليوم، فعملنا ساعتين إضافيتين كل يوم حباً للوطن، ولا ننسى أن هذه الساعات الإضافية كانت تطوعية، وما كان هؤلاء العمال ليقدموا على اقتطاعها من أوقات راحتهم إلا لإيمانهم بأنها ستأتي بالخير على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

فاز د/ مهاتير بعضوية مجلس الشعب عام ١٩٦٤ ثم خسر مقعده بعد ٥ سنوات وتفرغ لتأليف كتاب عن مستقبل ماليزيا الاقتصادية في ١٩٧. وأعيد انتخابه سيناتور عام ١٩٧٤ وتم اختياره وزيراً للتعليم في ١٩٧٥، ثم مساعداً لرئيس الوزراء في ١٩٧٨، فرئيساً للوزراء عام ١٩٨١، لتبدأ النهضة الشاملة التي تحدث عنها في كلمته التي ألقاها بمكتبة الإسكندرية، فقد قال الرجل أنه استوحى أفكاره من النهضة المصرية على يد محمد علي فماذا فعل هذا الرجل ياترى خلال ٢١ عاماً؟

أولاً: عمل خطة استراتيجية لمستقبل ماليزيا حدد فيها الأولويات والأهداف والنتائج، التي يجب الوصول إليها خلال ١. سنوات وبعد ٢. سنة حتى ٢٠٢٠ .

ثانياً: قرر أن يكون التعليم والبحث العلمي هما الأولوية الأولى على رأس الخطة فخصص أكبر قسم في ميزانية الدولة لتدريب وتأهيل الحرفيين والمدارس ومحو الأمية والبحث العلمي ثم أرسل عشرات الآلاف كبعثات للدراسة في أفضل الجامعات الأجنبية.

ثالثاً: أعلن للشعب بكل وضوح خطته واستراتيجيته، وأطلعهم على النظام المحاسبي، الذي يحكمه مبدأ الثواب والعقاب للوصول إلى النهضة الشاملة، فصدقه الناس ودعموه ، وبدأوا بقطاع الزراعة فغرسوا مليون شتلة نخيل زيت في أول عامين لتصبح ماليزيا أولى دول العالم في إنتاج وتصدير زيت النخيل وفي السياحة وضعوا خطة لتطوير المناطق السياحية بحيث تجذب خلال عشر سنوات ٢. مليار دولار بدلاً من ٩.. مليون دولار كما كان الحال عام ٨١، وبلغ دخل ماليزيا من السياحة اليوم هو ٣٣ مليار دولار سنوياً.

أما في قطاع الصناعة فقد حققوا عام ٩٦ طفرة تجاوزت ٤٦% عن العام السابق بفضل المنظومة الشاملة والقفزة الهائلة في تصنيع الأجهزة الكهربائية، والحاسبات الإلكترونية، مما عمل بدوره على تشغيل ملايين العاطلين في المصانع بعد تأهيلهم.

وفي قطاع الاستثمار فتح الباب على مصراعيه بضوابط واضحة أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية لبناء أعلى برجين توأم في العالم يضمن ٦٥ مركزاً تجارياً في العاصمة كوالالمبور وحدها وأقام قواعد منضبطة للبورصة وتم تشغيلها خطوة خطوة حتى وصل حجم تعاملها اليومي إلى ألفي مليون دولار يومياً.

عمل د/ مهاتير على إنشاء أكبر جامعة إسلامية في العالم وقد أصبحت ضمن أهم خمسمائة جامعة في العالم يتهافت على دخولها شباب الخليج كما أنشأ عاصمة إدارية جديدة بجانب العاصمة التجارية كوالالمبور التي يقطنها الآن أقل من ٢ مليون نسمة، ولكنهم خططوا أن تستوعب ٧ ملايين عام ٢٠٢٢، ولهذا بنوا مطارين وعشرات الطرق السريعة تسهياً للسائحين، والمقيمين، والمستثمرين، الذين أتوا من الصين، والهند والخليج ومن كل بقاع الأرض، بينون آلاف الفنادق بدءاً من الخمس نجوم حتى الموتيلات التي يمكنك الإقامة بها بعشرين دولار في الليلة.

واستطاع د/ مهاتير من عام ٨١ إلى ٣٠٢ أن يخرج بلاده من قاع الحفرة لترقى لمصاف الدول الناهضة، وذلك بناء على أرقام واقعية :

زاد دخل الفرد من ١٠٠ دولار سنوياً في عام ١٩٨١ إلى ١٦ ألف دولار سنوياً ووصل الاحتياطي النقدي من ٣ مليارات عام ١٩٨١ إلى ٩٨ ملياراً كما وصل حجم الصادرات إلى ٢٠٠ مليار دولار ووضع قوانين تحكم حقوق الطوائف الثمانية عشر المختلفة بالعدل وأخيراً قرر د/ مهاتير عام ٣٠٢ وبعد ٢١ سنة، أن يترك الكرسي رغم كل المناشدات ، ليستريح تاركاً لمن يخلفه خطة استراتيجية حتى عام ٢٠٢٢. بناء وقابلة للتطوير بحسب الاحتياج تسمى عشرين عشرين تهدف إلى تحويل ماليزيا إلى رابع قوة اقتصادية في آسيا بعد الصين، واليابان، والهند ومن أهم مؤشراتها الاقتصادية أن: الناتج المحلي الإجمالي: ١٩٨,٤ مليار دولار - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: ٤,١ % - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٨٨٠٠ دولار - نصيب القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي : الزراعة: ١٢ % - الصناعة : ٤٠ % - الخدمات: ٤٨ % - نسبة السكان تحت خط الفقر ٨ % - معدل التضخم : ١,٩ % - العمالة ٩,٩ مليون نسمة.

ومن مؤشرات النجاح في التجربة الماليزية كما يرى الكثير من الباحثين أن متوسط دخل الفرد ارتفع من ٦.. رنجت سنة ١٩٩٨. إلى ١٠. رنجت سنة ٢٠٠١ (١ دولار = ٣,٨ رنجت) وارتفاع الصادرات من ٥ مليار دولار إلى ٩٥,٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٢، وانخفضت نسبة الفقر من حوالي ٥٢ % عام ١٩٩٧. إلى مستوى قياسي عام ١٩٨٨ وبلغت ٥,٥ % كما انخفضت نسبة البطالة إلى ٣,٥ % عام ٢٠٠٢ وانخفضت نسبة الواقعين تحت خط الفقر إلى ٦,٨ %.

وكانت أول تجربة لدولة من دول العالم الإسلامي تصل لمصاف الدول المتقدمة والتجربة الماليزية لها أسلوب واضح في الإدارة والتنمية وفيها الكثير من الجوانب يمكن الاستفادة منها وماليزيا من الدول في مجال حقوق الإنسان.

والنجاح في ميدان الاقتصاد ليس هو وحده ما يميز التجربة الماليزية، فهو واحد من نتائج نجاحها وليس سبباً في تميزها ، والسؤال المهم هل كان نهوض ماليزيا أمراً حتمياً فقط لأنها توجد في منطقة شرق آسيا التي شهدت بروز النمر الآسيوية في النصف الثاني من القرن الماضي، أم أن ضربة حظ وبسط من الفهولة السياسية تبوأ مكانتها المرموقة في عالم اليوم

لم يكن نجاح النموذج الماليزي حتمياً لأن منطقة شرق آسيا شهدت أيضاً في عدد من دولها أنظمة سياسية فاشلة وديكتاتوريات عسكرية أورثت البؤس والتخلف، كما أن هذا النجاح ليس وليداً فقط لعهد مهاتير محمد في الحكم ، ولئن تميز عهده بالنجاح الاقتصادي فإن هذا لا يحكي كل قصة النجاح الماليزي المتعددة الوجوه، ذلك أنه ارتكز على نجاح سياسي سابق وضع لبناته آباء الاستقلال المؤسسون الذين وفروا لماليزيا هندسة سياسية متفردة وفرت لبلادهم نظاماً سياسياً مستقراً استوعب ببراعة فائقة واقع البلاد الاجتماعي وحقائق التعدد العرقي والديني والثقافي منذ وقت مبكر، ليجنبوا بلادهم منذ بواكير الاستقلال التخبط في متاهات التنازع والشقاق غير المجدي المفضي إلى نتائج كارثية

وتفرد ماليزيا ليس عنوانه النجاح الاقتصادي لعصر مهاتير فحسب، فجارتها سنغافورة صاحبة قصة نجاح اقتصادي مماثلة للزعيم لي كيوان يو، ولكن تفردا يأتي من هذه القدرة الفائقة للعقل السياسي الماليزي الذي نجح منذ سنوات ما قبل الاستقلال في قراءة الواقع والوعي بحقائقه والنفوذ إلى استشراف المستقبل ببصيرة متقدمة والقدرة على تحويل هذه الرؤية العميقة للواقع الى نظام سياسي مستقر، لقد وجد آباء الاستقلال بزعامة تنكو عبد الرحمن وزملاؤه من زعماء الملايو من أهل البلاد الأصليين الذين يدينون بالإسلام وجدوا بلادهم تعيش حالة معقّدة ومركّبة من التعدد العرقي بسبب المهاجرين الصينيين والهنود الذين عمل الاستعمار البريطاني لماليزيا على توطينهم فيها، لم يضع زعماء الاستقلال وقت البلاد في مغالطة حقائق الواقع على مرارتها برفضها، والعمل على استئصالها، أو التحايل عليها ، ولم يتعاملوا بعقل دوجماتي بما يجب أن يكون ، وليقفوا عند ذلك كما يقف حمار الشيخ في العقبة، بل بادروا إلى استيعاب هذا التعدد العرقي ليكون مصدر قوة للبلاد فقبلوا به ونجحوا في خلق تحالف سياسي من الأحزاب السياسية الغالبة والممثلة للتيارات الرئيسية فيها ، ونجح العقل السياسي ذا البصيرة لآباء الاستقلال في تفويت الفرصة على الاستعمار البريطاني الذي كان يراهن في تمديد بقائه في ماليزيا على رفض زعماء الملايو تصفيته

تجربة ماليزيا في التنمية البشرية(التعليم فقط):

تعد الموارد البشرية كنوزاً حقيقية في الاقتصاديات الحديثة نظراً لما تساهم به في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، حيث يتحدد مستوى نشاط مختلف الوظائف داخل التنظيم بمدى كفاءة المورد البشري، لذا فالاهتمام بالبشر يشكل أحد أهم أهداف الإدارة الحديثة وأكثرها صعوبة.

ولقد أخذت أهمية تنمية الموارد البشرية تتعاظم في تمكين المنظمة من مواجهة تحديات البيئة والوصول بها إلى تنفيذ مشاريعها التنافسية بما يحقق لها قدرة أكبر على تحقيق رضا الجميع وكان مفهوم التنمية منذ العشرينيات وحتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي قاصراً على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، ولكن مع ظهور مفهوم التنمية البشرية سنة ١٩٩٩. عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها.

ولأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية وما تجربة دول جنوب شرق آسيا منا ببعيد، فتلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات هامة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية؛ كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصاديات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدماً حتى أطلق عليها النور الآسيوية، وأصبحت مثلاً يحتذى لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم وحتى عندما تعرضت تلك البلدان لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الأخيرة استطاعت أن تسترد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات، وهو ما أرجعه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك البلدان، وما تتمتع به من جودة وكفاءة عالية.

على الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١م رصد أهم ٣٠ دولة مصدرة للتقنية العالية

وقد كان لها تجربة في التربية والتعليم والتكوين ومقومات نجاحها فلم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي إلا انعكاساً واضحاً لاستثمارها للبشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة وساهم هذا النظام في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، فقد أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم، خاصة التعليم الأساسي والفني، واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية، حتى المجالات الإنسانية تم دعمها أيضاً بواسطة القطاع الخاص، وتم استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، وهو ما ساهم في رفع مهارة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي.

ويمكن رصد أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية، وتكلفتها الاقتصادية والنتائج المثمرة التي حققتها هذه السياسات على مدى العقود الماضية فيما يلي:

١- التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي: فقد حرصت على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجاناً لفترة إحدى عشرة سنة وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى ٤٠.٢٪ سنوياً من الميزانية العامة للدولة، بينما زادت النفقات العامة على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من ٢,٩٪ عام ١٩٩٦. إلى ٥,٣٪ عام ١٩٩٥ ومن ثمار هذا الاستثمار السخي أن عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة وصل عام ٢٠٠٢ حوالي ٩٣,٨٪ من جملة السكان مقارنة بـ ٥٣٪ عام ١٩٧٧، وهي من النسب العالية في العالم، وأن حوالي ٩٩٪ من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم قد قيدت أسمائهم بالمدارس، و ٩٢٪ من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية.

٢- الاهتمام بتعليم ما قبل المدرسة : اهتمت الحكومة بالتعليم فيما قبل المدرسة، الذي يشمل الأطفال بين سن الخامسة والسادسة، واعتبر قانون التعليم لسنة ١٩٩٦ التعليم فيما قبل المدرسة جزءاً من النظام الاتحادي للتعليم، ويشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، ويلزم كذلك تطبيق منهج التعليم المقرر من الوزارة.

٣- تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية: يركز التعليم في هذه المرحلة على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والإلمام بالمعارف الأساسية في الحساب والعلوم .

٤- توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية: تقدم مدارس المرحلة الثانوية تعليمًا شاملاً، حيث يشمل المقرر الدراسي كثيراً من المواد الدراسية مثل العلوم والآداب والمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم .

٦- التوافق مع التطورات التقنية : توافقاً مع عصر التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات تخطو الحكومة الماليزية نحو إعادة تصنيف المدارس الحكومية بالاتجاه نحو إقامة العديد مما يعرف بالمدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة.

٧- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد: أسست جامعة الملايا كأول جامعة في البلاد عام ١٩٤٩ وكان مقرها سنغافورة - توجد اليوم أكثر من ١١ جامعة حكومية - والعديد من الفروع للجامعات الأجنبية تضع الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي والجامعي، بينما تحاول كل الجامعات أن تتبع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية، وتشجع العلاقات

٨- الربط بين التعليم وأنشطة البحوث: قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية.

٩- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة: يلاحظ على نظام التعليم في ماليزيا أنه يتجه نحو الانفتاح على النظم الغربية (البريطانية والأمريكية) والتوسع في استعمال اللغة الإنجليزية كلغة ثانية في التعليم.

التجربة الماليزية والحضور الإسلامي فيها:

الدكتور عبد الحميد عثمان مستشار رئيس الوزراء الماليزي السابق يرى أن الأسر العربية والإسلامية أصابتها أمراض مستعصية، والعلاج الوحيد لها يكمن في مشروع الإسلام الحضاري الذي طرحته ماليزيا الذي من خلاله يتحقق الاكتفاء الذاتي للدول الإسلامية باستغلال الأراضي الخصبة الموجودة لديها في الزراعة، مشدداً على أنه لا يجوز الانشغال بالحديث عن أمجاد الماضي وإهمال بناء الحاضر والمستقبل، لأن الإسلام يدعو إلى النهوض وفتح مجالات جديدة، ويشجعنا على القضاء على البطالة والإحصاءات تشير إلى أن نسبة الفقر في ماليزيا قلت من ٧١ بالمائة بعد الاستقلال إلى ١ بالمائة الآن إذ لم يعد هناك فقر ولا توجد بطالة، بل إن عدد العمال من الخارج تجاوز ٣ ملايين نسمة من عدد السكان الأصليين الذين يبلغون ٢٥ مليون نسمة، وهذا معناه أنه لا توجد بطالة في المجتمع الماليزي.

اعتمدت ماليزيا على حركة وفكرة جديدة لتحقيق نهضة الأمة تسمى-كما ذكرنا- بمشروع الإسلام الحضاري، من خلال محاولة النهوض بالشريعة الإسلامية وذلك بجعل المسلمين على الطريقة الإسلامية الصحيحة في الزمن الحاضر، فالإسلام الحضاري ترتيب جديد لإنجاح حياة المسلمين كافة ويدعو إلى محاربة البطالة التي تعاني منها الدول الإسلامية بشكل كبير.

وقد اتفقت التجربة الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي جعل الإنسان محور نشاط التنمية وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع الإهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من المالايين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة.

وقد اهتمت بتجربة تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، سواء كان من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوظيفهم وتعتمد في النشاط الاقتصادي على مبدأ الديمقراطية الذي يقوم على الشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها. كما التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد وأسهمت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للتحويل إلى القطاع الخاص، عن طريق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي يتم تحويلها إلى القطاع الخاص.

ويقول الأستاذ مصطفى الدسوقي الخبير الاقتصادي بمركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر عن تجربة التنمية في ماليزيا ومدى ارتباطها بالإسلام، أن فكر رئيس الوزراء الماليزي قائم على أن النظام الإسلامي لا يوجد به نموذج للتنمية ولكن توجد بالإسلام مجموعة من القيم والأخلاق يستفاد منها في ترشيد النظام الرأسمالي، مثل حث المسلمين على العمل والإتقان والمساواة والعدل والتكافل الاجتماعي.

وقد تفردت ماليزيا في بعض التطبيقات الإسلامية في المجال الإقتصادي بوجود شركات للتأمين تعمل وفق المنهج الإسلامي، ووجود بعض الآليات في سوق المال تعمل وفق المنهج الإسلامي وأيضاً وجود جامعة إسلامية متطورة في ماليزيا تتفاعل مع متطلبات العصر وتخدم قضايا التنمية وبالرغم من المكانة الهامة التي يتبوأها الإقتصاد الماليزي كنموذج إسلامي قادر على الصمود والمنافسة الخارجية، واعتباره نموذجاً إسلامياً في التنمية يمكن للدول الإسلامية أن تحذو حذوه، إلا أن هناك بعض الانتقادات الموجهة لهذا الإقتصاد خاصة في مجال البنوك والصيرفة الإسلامية، فقد ذكر في هذا الشأن سليمان عبد الله ناصر على هامش مؤتمر الصرافة الإسلامية في اليمن أن الاعتراضات على تجربة البنوك الإسلامية في ماليزيا كثيرة أهمها وأكثرها شرعية وقليل منها تشغيلية، ومن الاعتراضات الشرعية يذكر:

- مسألة الموافقة الشرعية على إنشاء النوافذ الإسلامية، حيث أن البعض يقر بأنه لا يجوز إنجاز نوافذ إسلامية في بنوك هي أصلاً غير إسلامية، حيث إن البنوك التقليدية تعتبرها أسلوباً تسويقياً لجذب المسلمين في ماليزيا.

- مسألة الموافقة الشرعية على وضع معايير يقال فيها إنه لا يجوز الإستثمار في مشروع ما، حيث أن الماليزيين يقولون أنه إذا تم الإستثمار في مشروع نشاطه حلال بنسبة ثمانين في المائة على سبيل المثال فإنه يكون حلالاً، شريطة أن يتم خصم العشرين في المائة من الأرباح والتبرع بها، والبعض الآخر يقول أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال الإستثمار في أي مشروع إلا إذا كان نشاطه ورأس ماله حلال متوافق مع الشريعة الإسلامية مائة في المائة.

- بيع الدين وبيع العينة والمتاجرة بالصكوك وخلق مشتقات، هذه كلها مسائل مختلف عليها أصدر فيها كثير من العلماء تصريحات قوية بالتحفظ عليها، آخرها تصريح تقي الدين عثمانى الذي قال أن ٨٥% من الصكوك لا تتوافق مع الشريعة.

ومن الدروس المستفادة منها :

استثمارها لمنظومة القيم التي حض عليها الإسلام والاستفادة منها في مجال الاقتصاد خصوصاً.

اعتماد طريقة الشورى من خلال نظم ديمقراطية تراعى حقوق الأفراد.

تحقيق الانسجام بين الأعراق المختلفة والمتنوعة بتحقيق مصالحها كان عامل بناء.

الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصاد الوطني.

الاعتماد على الذات.

الاستفادة من التكتلات الإقليمية.

التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري.

أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية كالزكاة والوقف.

ضرورة توزيع التنمية على كل المناطق وكل الفئات، يقضي على ظواهر الهجرة والطبقية والشعور بالظلم وغيرها.

اعتبار البعد الزمني لاستيعاب التقدم التكنولوجي باعتبار أن المعرفة تراكمية وإمكان القضاء على المشاكل برسم الخطط الدقيقة.

الباب السادس

بعض رموز النهضة

محمد علي باشا :

المُلقب بالعزیز أو عزیز مصر، مؤسس مصر الحديثة وحاكمها ما بین عامي ١٨٠٥ إلى ١٨٤٨ استطاع أن یعتلي عرش مصر عام ١٨٠٥ بعد أن بايعه أعيان البلاد لیكون والياً علیها، بعد أن ثار الشعب علی سلفه خورشید باشا، ومكّنه ذكاؤه واستغلاله للظروف المحیطة به من أن یستمر فی حكم مصر كل تلك الفترة، لیکسر بذلك العادة التركية التي كانت لا تترك والياً علی مصر لأكثر من عامین.

خاض محمد علي فی بداية حكمه حرباً داخلية ضد المماليك والإنجليز إلى أن خضعت له مصر كلها، ثم خاض حروباً بالوكالة عن الدولة العلية فی جزيرة العرب ضد الوهابیین وضد الثوار الیونانیین فی المورة، ووسع دولته جنوباً بضم السودان وبعد ذلك تحول لمهاجمة الدولة العثمانية فحارب جیوشها فی الشام والأناضول، وكاد یسقط الدولة العثمانية، لولا تعارض ذلك مع مصالح الدول الغربية التي أوقفت محمد علي وأرغمته علی التنازل عن معظم الأراضي التي ضمها.

خلال فترة حكمه، استطاع أن ینهض بمصر عسكرياً وتعليمياً وصناعياً وزراعياً وتجارياً، مما جعل منها دولة ذات ثقل فی تلك الفترة، إلا أن حالتها تلك لم تستمر بسبب ضعف خلفائه وتقريطهم فی ما حققه من مكاسب بالتدریج إلى أن سقطت دولته فی ١٨ یونیو سنة ١٩٥٣م، بإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية فی مصر.

ولد قائد الكتیبة ووفقاً لكثیر ممن عاصروه، لم یكن یجید سوى اللغة الألبانية، وإن كان قادراً علی التحدث بالتركية فی مدينة قولة شمال الیونان عام ١٧٦٩، لأسرة ألبانية وحين قررت الدولة العثمانية إرسال جیش إلى مصر لانتزاعها من أيدي الفرنسيین

كان هو نائب رئيس الكتبية الألبانية التي كان قوامها ثلاثمائة جندي، وكان رئيس الكتبية هو ابن حاكم قولة الذي لم تكد تصل كتيبته ميناء أبوقير في مصر عام ١٨٠١ حتى قرر أن يعود إلى بلده فأصبح هو قائد الكتبية .

بعد فشل الحملة الفرنسية على مصر، وانسحابها عام ١٨٠١، تحت ضغط الهجوم الإنجليزي على الثغور المصرية، الذي تواكب مع الزحف العثماني على بلاد الشام، إضافة إلى اضطراب الأوضاع في أوروبا في ذلك الوقت شجع ذلك المماليك على العودة إلى ساحة الأحداث في مصر، إلا أنهم انقسموا إلى فريقين أحدهما إلى جانب القوات العثمانية العائدة لمصر بقيادة إبراهيم بك الكبير والآخر إلى جانب الإنجليز بقيادة محمد بك الألفي ولم يمض وقت طويل حتى انسحب الإنجليز من مصر وفق معاهدة أميان أفضى ذلك إلى فترة من الفوضى نتيجة الصراع بين العثمانيين الراغبين في أن يكون لهم سلطة فعلية لا شكلية على مصر، وعدم العودة للحالة التي كان عليها حكم مصر في أيدي المماليك، وبين المماليك الذين رأوا في ذلك سلباً لحق أصيل من حقوقهم شمل ذلك الصراع مجموعة من المؤامرات والاغتيالات في صفوف الطرفين، راح ضحيتها أكثر من والٍ من الولاة العثمانيين خلال فترة الفوضى، استخدم محمد علي قواته الألبانية للوقاية بين الطرفين، وإيجاد مكان له على مسرح الأحداث، كما تودد إلى كبار رجال مصر وعلمائها وجالسهم وصلى ورائهم، وأظهر العطف والرعاية لمتاعب الشعب المصري وآلامه، مما أكسبه أيضاً ود المصريين وفي مارس ١٨٠٤، تم تعيين والٍ عثماني جديد يدعى أحمد خورشيد باشا، الذي استشعر خطورة محمد علي وفرقته الألبانية الذي استطاع أن يستفيد من الأحداث الجارية والصراع العثماني المملوكي، فتمكن من إجلاء المماليك إلى خارج القاهرة، فطلب من محمد علي التوجه إلى الصعيد لقتال المماليك، وأرسل إلى الأستانة طالباً أن تمدد بجيش من الدلاة وما أن وصل هذا الجيش حتى عاث في القاهرة فساداً مستولياً على الأموال والأمتعة ومعتدياً على الأعراض

مما أثار تذمر الشعب، وطالب زعماؤه الوالي خورشيد باشا بكبح جماح تلك القوات، إلا أنه فشل في ذلك، مما أشعل ثورة الشعب التي أدت إلى عزل الوالي، واختار زعماء الشعب بقيادة عمر مكرم- نقيب الأشراف- محمد علي ليجلس محله في ٩ يوليو ١٨٠٥، وأمام الأمر الواقع، أصدر السلطان العثماني سليم الثالث فرماناً سلطانياً بعزل خورشيد باشا من ولاية مصر، وتولية محمد علي مصر.

بعد أن بايعه أعيان الشعب في دار المحكمة ليكون والياً على مصر في ١٧ مايو سنة ١٨٠٥ وأقره فيها فرمان السلطاني الصادر في ٩ يوليو من نفس العام، تمكن من القضاء على حركة محمد الألفي وفي أوائل عام ١٨٠٦، أنفذ محمد علي جيشاً لمحاربة المماليك في الصعيد في تلك الأثناء، صدر فرمان سلطاني بعزل محمد علي من ولاية مصر، وتوليته ولاية سلانيك أظهر محمد علي الامتثال للأمر واستعداده للرحيل، إلا أنه تحجج بأن الجند يرفضون رحيله قبل سداد الرواتب المتأخرة وفي الوقت نفسه، لجأ إلى عمر مكرم نقيب الأشراف الذي كان له دور في توليته الحكم ليشفع له عند السلطان لإيقاف فرمان فأرسل علماء مصر وأشرافها رسالة للسلطان، يذكر فيها محاسن محمد علي وما كان له من يد في دحر المماليك، ويلتمسون منه إبقائه والياً على مصر فقبلت الأستانة ذلك على أن يؤدي محمد علي ٤,٠٠٠ كيس، ويرسل ابنه إبراهيم رهينة في الأستانة إلى أن يدفع هذا الفرض، وعلى الرغم من المساعدات التي قدمتها الزعامة الشعبية بقيادة نقيب الأشراف عمر مكرم، لمحمد علي بدءاً بالمناداة به والياً، ثم التشفع له عند السلطان لإبقائه والياً على مصر وبالرغم من الوعود والمنهج الذي اتبعه محمد علي في بداية حكمه مع الزعماء الشعبيين، بوعده بالحكم بالعدل ورضائه بأن تكون لهم سلطة رقابية عليه، إلا أن ذلك لم يدم حيث تخلص من الزعامة الشعبية بعد دحر المماليك والتخلص من حملة فريزر على مصر

ثم قام بمذبحة للمماليك ثم قضى على الحركة الوهابية فى الجزيرة العربية ثم ضم السودان وحارب فى الشام ثم التفت الى بناء الدولة حيث اتجه محمد على إلى بناء دولة عصرية على النسق الأوروبى فى مصر واستعان فى مشروعاته الاقتصادية والعلمية بخبراء أوروبيين ومنهم بصفة خاصة السان سيمونيون الفرنسيون الذين أمضوا فى مصر بضع سنوات فى ثلاثينات القرن التاسع عشر وكانوا يدعون إلى إقامة مجتمع نموذجي على أساس الصناعة المعتمدة على العلم الحديث وكانت أهم دعائم دولته العصرية سياسته التعليمية والتثقيفية الحديثة، فقد كان يؤمن بأنه لن يستطيع أن ينشئ قوة عسكرية على الطراز الأوروبى المتقدم ويزودها بكل التقنيات العصرية وأن يقيم إدارة فعالة واقتصاد مزدهر يدعمها ويحميها إلا بإيجاد تعليم عصري يحل محل التعليم التقليدي.

وأدرك محمد علي أنه لتحقيق أهدافه التوسعية، فلا بد من تأسيس قوة عسكرية نظامية حديثة، تكون أداة تحقق له تلك الأهداف وفي بداية عهد محمد علي، كان الجيش مؤلفاً من فرق غير نظامية تميل بطبيعتها إلى الشغب والفوضى، معظمها من الأكراد والألبان والشراكسة إضافة إلى جماعات من الأعراب الذين كان الولاة يلجأون إليهم كمرتزقة، وكانت أعمالها لا تتعدى أساليب حرب العصابات والكرّ والفرّ رأى محمد على أن هذا الجيش لا يعتمد عليه، فبذل جهده فى إنشاء جيش يضارع الجيوش الأجنبية فى قتالها، وقرر أن يستبدل جنوده غير النظاميين بجيش على النظام العسكري الحديث وكانت محاولة محمد علي الأولى لتأسيس جيش نظامي عندما عاد من حرب الوهابيين، حيث قرر تدريب عدد من جنود الأرنؤوط الألبان التابعين لفرقة ابنه إسماعيل على النظم العسكرية الحديثة، فى مكان خصصه لذلك فى بولاق لم يرق لهؤلاء الجنود ذلك، بسبب طبيعتهم التي تميل إلى الشغب والفوضى، فثاروا على محمد علي وهاجموا قصره ودار بينهم وبين الحرس قتال، استطاع خلاله حرس محمد علي السيطرة على الموقف

إلا أن محمد علي أيقن أنه لا يمكنه الاعتماد على مثل هؤلاء الجند، فأرجأ تنفيذ الفكرة ولجأ محمد علي مجدداً إلى الحيلة، فأنشأ محمد علي مدرسة حربية في أسوان، وألحق بها ألفاً من مماليكه ومماليك كبار أعوانه، ليتم تدريبهم على النظم العسكرية الحديثة على يد ضابط فرنسي يدعى جوزيف سيف جاء إلى مصر وعرض خدماته على محمد علي وبعد ثلاث سنوات من التدريب، نجحت التجربة وتخرجت تلك المجموعة ليكون هؤلاء الضباط النواة التي بدأ بها الجيش النظامي المصري بعد ذلك، كان أمام محمد علي مشكلة فبالجربة ثبت أن الجنود الأتراك والأكراد والألبان والشراكسة لم يعودوا يصلحون ليكونوا عماد جيشه لعدم تقبلهم للاندراج في جيش نظامي، لذا تحجج بحاجته إليهم في تأمين الثغور، وأرسلهم إلى دمياط ورشيد ليخلي القاهرة، وليطمئنهم أرسل معهم بعض أبنائه كقادة لهم، ثم أرسل إلى ابنه إسماعيل ليمده بعشرين ألفاً من السودانيين ليتم تدريبهم على الجندية في معسكرات أعدها لهم في بني عدي، على أيدي الضباط الجدد إلا أن التجربة فشلت لتفشي الأمراض بين الجنود السودانيين، لاختلاف المناخ لذا لم يكن أمامه إلا الاعتماد على المصريين قاوم الفلاحون في البداية تجنيدهم، لأنهم لم يروا مصلحة لهم فيه، واعتبروه عملاً من أعمال السخرة لكن وبمرور الوقت تجاوب الفلاحون مع الوضع الجديد، استشعروا تحت راية الجيش الكرامة وبحياة مأمونة الملبس والمسكن لا يعانون فيها معاناتهم في الزراعة وبحلول شهر يونيو عام ١٨٢٤، أصبح لدى محمد علي ست كتائب من الجند النظاميين، يتجاوز عددهم ٢٥ ألف جندي، فأمر بانتقالهم إلى القاهرة وبذلك أصبح لمصر جيش نظامي بدأ يتزايد باطراد حتى بلغ ١٦٩ ألف ضابط وجندي في إحصاء عام ١٨٣٣، وإلى ٢٣٦ ألف في إحصاء عام ١٨٣٩ كما أنشأ محمد علي ديواناً عرف بديوان الجهادية لتنظيم شئون الجيش وتأمين احتياجاته من الذخائر والمؤن والأدوية، وتنظيم الرواتب.

وكانت أول مشاركات هذا الجيش في حرب المورة، التي أظهرت ما وصلت إليه العسكرية المصرية، وهو ما جعل لها شأنًا بين القوى العسكرية المعاصرة، وقد اعتمد عليه إبراهيم باشا في حملته على الشام والأناضول وعندما شرع محمد علي في حرب الوهابيين، اقتضت الحاجة بناء سفن لنقل الجنود عبر البحر الأحمر، فشرع في إنشائها في ترسانة بولاق، ثم نقل القطع على ظهور الجمال إلى السويس ليتم تجميعها هناك، وقد اقتصر دور هذا الأسطول في البداية على نقل الإمدادات والتموين طوال سنوات الحملة وبعد أن أسس الجيش النظامي المصري، أسس أسطول حربي قوي يعاونه على بسط نفوذه واعتمد محمد علي في البداية على شراء السفن من أوروبا، كما تعاقد على بناء سفن أخرى في موانئ أوروبا ولكن بعد تدمير هذا الأسطول في معركة ناقارين أمام أساطيل إنجلترا وفرنسا وروسيا الأكثر تطورًا، لم ييأس محمد علي وأمر ببناء ترسانة الإسكندرية، عهد بإدارتها إلى مهندس فرنسي اسمه سريزي قامت الترسانة بمهمة إعادة بناء الأسطول على الأنماط الأوروبية الحديثة، وقد بلغ عدد السفن الحربية التي صنعت في تلك الترسانة حتى عام ١٨٣٧، ٢٨ سفينة حربية من بينها ١. سفن كبيرة كل منها مسلح بمائة مدفع، فاستغنت مصر عن شراء السفن من الخارج ومن شدة اهتمام محمد علي بهذه الترسانة كان يزورها باستمرار، وكان يستحث العمال على العمل، ويحضر حفلات تدشين السفن الجديدة وتوسع محمد علي في التعليم العسكري في مصر، فبعد أن أمر ببناء مدرسة الضباط في أسوان ومدرسة الجند في بني عدي، أمر بتأسيس مدارس أخرى في فرشوط والنخيلة وجرجا كما أسس مدرسة إعدادية حربية بقصر العيني لتجهيز التلاميذ لدخول المدارس الحربية، يدرس بها نحو ٥٠ تلميذ، لكنها نقلت بعد ذلك إلى أبي زعل حيث أصبحت تسع نحو ١٢٠ تلميذ أضاف بعد ذلك، مدرسة للبيادة في الخانقاه، نقلت إلى دمياط عام ١٨٣٤، ثم إلى أبي زعل، ومدرسة للسواري بالجيزة، وأخرى للمدفعية في طره عام أيضاً

وأسس مدرسة لأركان الحرب بالقرب من الخانقاه، ومدرسة موسيقى عسكرية وأنشأ أيضاً معسكر لتدريب جنود الأسطول على الأعمال البحرية في رأس التين ولإعداد الضباط البحريين ، وأسس محمد علي مدرسة بحرية عملية على ظهر إحدى السفن الحربية، ولما اتسع نطاقها قسمت إلى فرقتين كل واحدة منها على سفينة ورأى محمد علي أنه لكي يضمن الاستقلال، وحتى لا يصبح تحت رحمة الدول الأجنبية، عليه إنشاء مصانع للأسلحة في مصر وكان مصنع الأسلحة والمدافع في القلعة باكورة هذا التفكير، وكان ينتج بين ٦٠٠ و ٦٥٠ بندقية، وبين ٣ و ٤ مدافع في الشهر الواحد كما كان ينتج سيوف الفرسان ورماحهم وحمائل السيوف والجمع والسروج وأسس مصنع آخر للبنادق في الحوض المرصود، كان ينتج ٩٠٠ بندقية في الشهر الواحد، ثم مصنع ثالث في ضواحي القاهرة، وكانت المصانع الثلاثة تصنع في السنة ٣٦٠٠ بندقية عدا الطبنجات والسيوف كما أسس معملاً للكهرجالات في جزيرة الروضة بعيداً عن العمران، وأضاف إليه معامل أخرى في الأشمونين وإهناسيا والبدرشين والفيوم والطرانة بلغ مجموع إنتاجها ، نحو ٨،١٥٠٠ قنطار.

وتعليمياً أدرك محمد علي أنه لكي تنهض دولته، يجب عليه أن يؤسس منظومة تعليمية، تكون العماد الذي يعتمد عليه لتوفير الكفاءات البشرية التي تدير هيئات دولته الحديثة وجيشها القوي لذا فقد بدأ محمد علي بإرسال طائفة من الطلبة الأزهريين إلى أوروبا للدراسة في مجالات عدة، ليكونوا النواة لبدأ تلك النهضة العلمية كما أسس المدارس الابتدائية والعليا، لإعداد أجيال متعاقبة من المتعلمين الذين تعتمد عليهم دولته الحديثة.

البعثات العلمية :

عام ١٨١٣، بعث محمد علي أول البعثات التعليمية إلى أوروبا، وكانت وجهتها إلى إيطاليا ، حيث أوفد عدد من الطلبة إلى ليفورنو وميلانو وفلورنسا وروما لدراسة العلوم العسكرية وطرق بناء السفن والهندسة والطباعة، ثم أتبعها ببعثات لفرنسا وإنجلترا وكانت البعثات الأولى صغيرة، حيث كان جملة من بعث خلالها لا يتعدى ٢٨ طالباً، ورغم ذلك فقد لمع منهم عثمان نور الدين الذي أصبح أميرالاي الأسطول المصري ونقولا مسابكي الذي أسس مطبعة بولاق بأمر من محمد علي إلا أن العصر الذهبي لتلك البعثات، كان مع بعثة تكونت من ٤٤ طالباً لدراسة العلوم العسكرية والإدارية والطب والزراعة والتاريخ الطبيعي والمعادن والكيمياء والهيدروليكا وصب المعادن وصناعة الأسلحة والطباعة والعمارة والترجمة تبع تلك الحملة حملة ثانية عام ١٨٢٨ إلى فرنسا، وثالثة عام ١٨٢٩ إلى فرنسا وإنجلترا والنمسا، ورابعة تخصصت في العلوم الطبية فقط عام ١٨٣٢ وشهد عام ١٨٤٤، أكبر تلك البعثات العلمية التي أرسلت إلى فرنسا، وعرفت باسم بعثة الأنجال لأنها ضمت ٨٣ طالباً بينهم اثنين من أبناء محمد علي واثنين من أحفاده وكان إجمالي عدد تلك البعثات تسع بعثات، ضمت ٣١٩ طالباً وبلغ إجمالي ما أنفق عليهم ٣,٣,٣٦. جنيه كما أمر محمد علي بتوجيه ثلاث حملات بقيادة البكباشي سليم القبطان أعوام ١٨٣٩ و١٨٤١ و١٨٤٤ لاستكشاف منابع النيل .

وأنشأ العديد من الكليات وكانت يطلق عليها آنذاك المدارس العليا، بدأها عام ١٨١٦، بمدرسة للهندسة بالقلعة لتخريج مهندسين يتعهدون بأعمال العمران وفي عام ١٨٢٧، أنشأ مدرسة الطب في أبي زعل بنصيحة من كلوت بك للوفاء باحتياجات الجيش من الأطباء، ومع الوقت خدم هؤلاء الأطباء عامة الشعب، ثم ألحق بها مدرسة للصيدلة، وأخرى للقبالات عام ١٨٢٩

ثم أنشأت مدرسة المهندسخانة في بولاق للهندسة العسكرية، ومدرسة المعادن في مصر القديمة عام ١٨٣٤، ومدرسة الألسن في الأزبكية عام ١٨٣٦، ومدرسة الزراعة بنبروه ومدرسة المحاسبة في السيدة زينب عام ١٨٣٧، ومدرسة الطب البيطري في رشيد ومدرسة الفنون والصنائع عام ١٨٣٩، وقد بلغ مجموع طلاب المدارس العليا نحو ٤,٥٠٠ طالب.

ولما تقدمت المدارس العليا واتسع نطاقها، قرر محمد علي إنشاء ديوان المدارس عام ١٨٣٧، وعهد بإدارته إلى بعض أعضاء البعثات العائدين لمصر، لتنظيم التعليم بالمدارس قرر هذا الديوان توسيع قاعدة التعليم في مصر، فوضع لائحة لنشر التعليم الابتدائي، نصت على ضرورة إنشاء ٥٠ مدرسة ابتدائية، وهو ما وافق عليه محمد علي، وأمر بإنشائها على أن يكون ٤ منها بالقاهرة وواحدة بالإسكندرية تضم كل منها ٢٠ تلميذ، والباقي يوزع على مختلف الأقاليم وتضم كل منها ١٠ تلميذ.

واقتصادياً : لكي يحقق محمد علي الاستقلال السياسي، كان في حاجة إلى إنماء ثروة البلاد وتقوية مركزها المالي، لذا عمد إلى تنشيط النواحي الاقتصادية لمصر، واستخدم لتحقيق ذلك عشرات الآلاف من العمال المصريين الذين عملوا في تلك المجالات بالسخرة وبني محمد علي قاعدة صناعية لمصر، وكانت دوافعه للقيام بذلك في المقام الأول توفير احتياجات الجيش، فأنشأ مصانع للغزل والنسيج ومصنعا للجوخ في بولاق ومصنعا للحبال اللازمة للسفن الحربية والتجارية ومصنعاً للأقمشة الحرير وآخر للصوف ومصنعا نسيج الكتان ومصنع الطرابيش بفوه ومعمل سبك الحديد ببولاق ومصنع ألواح النحاس التي كانت تبطن بها السفن، ومعامل لإنتاج السكر، ومصانع النيلة والصابون ودباغة الجلود برشيد ومصنع للزجاج والصيني ومصنع للشمع ومعاصر للزيوت كما كان لإنشاء الترسانة البحرية دوراً كبيراً في صناعة السفن التجارية

واهتم محمد علي بالزراعة، فاعتنى بالريّ وشق العديد من الترع وشيّد الجسور والقناطر كما وسّع نطاق الزراعة، فخصص نحو ٣٠ فدان لزراعة التوت للاستفادة منه في إنتاج الحرير الطبيعي ، والزيتون لإنتاج الزيوت، كما غرس الأشجار لتلبية احتياجات بناء السفن وأعمال العمران وفي عام ١٨٢١، أدخل زراعة صنف جديد من القطن يصلح لصناعة الملابس، بعد أن كان الصنف الشائع لا يصلح إلا للاستخدام في التنجيد وبعد أن ازدادت حاصلات مصر الزراعية خاصة القطن، اتسع نطاق تجارة مصر الخارجية كما لعب إنشاء الأسطول التجاري وإصلاح ميناء الإسكندرية وتعبيد طريق السويس- القاهرة وتأمينه لتسيير القوافل، دوراً في إعادة حركة التجارة بين الهند وأوروبا عن طريق مصر، فنشطت حركة التجارة الخارجية نشاطاً عظيماً، حتى بلغت قيمة الصادرات ٢,١٩٦, جنيه والواردات ٢,٦٧٩, جنيه عام ١٨٣٦ وقد حكم محمد علي مصر حكماً أوتوقراطياً W مع ميل لاستشارة بعض المقربين قبل إبرام الأمور، إلا أنه اختلف عن الحكم الاستبدادي للمماليك في أنه كان يخضع لنظام إداري بدلاً من الفوضى التي سادت عصر المماليك فقد أسس محمد علي مجلساً حكومياً عرف باسم الديوان العالي مقره القلعة يرأسه نائب الوالي محمد علي، ويخضع لسلطة هذا الديوان دواوين تختص بشئون الحربية والبحرية والتجارة والشئون الخارجية والمدارس والأبنية والأشغال كما أسس مجلساً للمشورة يضم كبار رجال الدولة وعدد من الأعيان والعلماء، ينعقد كل عام ويختص بمناقشة مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية وفي عام ١٨٣٧، وضع محمد علي قانوناً أساسياً عرف بقانون السياسة، يحدد فيه سلطات كل ديوان من الدواوين الحكومية .

ألغى نظام الالتزام الذي كان يسمح للملتزمين بدفع حصص الضرائب على بعض القرى، ويخوّل لهم جمعها بمعرفتهم، مما كان يرهق المزارعين لأنهم عادةً ما كانوا يجبوا أكثر مما دفعوه إلا أنه استبدل هذا النظام بنظام الاحتكار الذي جعل من محمد علي المالك الوحيد لأراضي القطر المصري، وبذلك ألغى الملكية الفردية للأراضي

كما أجهّد الشعب بالضرائب التي كان يفرضها على الشعب، كلما احتاج لتمويل أحد حملاته أو مشاريعه دون نظام محدد، شملت تلك الضرائب، الضرائب المفروضة على الأراضي والمزروعات والأفراد والماشية واحتكر الصناعة والتجارة، مما جعل منه المالك الوحيد لأراضي مصر، والتاجر الوحيد لمنتجاتها، والصانع الوحيد لمصنوعاتها واهتم محمد علي ببعض النواحي العمرانية التي تخدم دولته الناشئة، فأسس المدن مثل الخرطوم وكسلا، وأقام القلاع للدفاع عن الثغور وعاصمة البلاد، كما شيّد فناراً W لإرشاد السفن في رأس التين بالإسكندرية وعني ببناء القصور ودور الحكومة، وأنشأ دفترخانة لحفظ الوثائق الحكومية، ودار للآثار بعدما أصدر أمراً بمنع خروج الآثار من مصر، وعبّد الطرق التجارية ونظّم حركة البريد وجعل له محطات لإراحة الجياد.

نهاية محمد علي باشا:

كان محمد علي باشا يُعاني من المرض ، وكان قد بلغ من الخرف حدّاً لا يمكنه أن يستوعب خبر وفاة ابنه إبراهيم، فلم يُبلّغ بذلك عاش محمد علي بضعة شهور بعد وفاة ولده، وتوفي في قصر رأس التين بالإسكندرية بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ ويمكن القول أن دافع محمد علي في نهضته ليس إلا الطموح الشخصي في تكوين امبراطورية له ولأبنائه من بعده ليس أدل على ذلك من قوله للسلطان من لمصر من بعدى؟ وكأنه يتحدث عن ميراث شخصي له كما أن انشاءاته الاقتصادية وانجازاته لم تكن الا لتخدم جيشه الذي أراد أن يحقق طموحه من خلاله.

مهاتير محمد:

ولد مهاتير في ألور سيتار، بولاية قدح، والده محمد إسكندر، من أصول هندية حيث هاجر جد مهاتير من ولاية خير الله الهندية بينما جدته لأبيه ملايوية أما أم مهاتير وان تامباوان فهي أيضاً ملايوية

وخلال الحرب العالمية الثانية وأثناء الاحتلال الياباني لماليزيا، باع مهاتير فطائر الموز والوجبات الخفيفة لتوفير المال لأسرته والتحق بالمدارس العامة قبل أن يواصل تعليمه في كلية السلطان عبد الحميد في ألور سيتار والتحق بعد ذلك بكلية الملك إدوارد السابع الطبية التي أصبحت جامعة سنغافورة الوطنية في سنغافورة، حيث حرر مجلة طبية طلابية، كما ساهم أيضا في التحرير بصحيفة ستريتس تايمز باسم مستعار هو C.H.E. Det كان أيضا رئيساً لجمعية الطلبة المسلمين في الكلية .

بعد التخرج عام ١٩٥٣، خدم في الحكومة الماليزية الاتحادية كضابط خدمات طبية تزوج ستى حازمة محمد علي وهي طبيبة وزميلة سابقة له في الكلية، في ٥ أغسطس ١٩٥٦، ثم ترك الخدمة الحكومية في عام ١٩٥٧ ليمارس عمله الخاص به في ألور سيتار وازدهرت أعماله الخاصة، مما سمح له أن يمتلك سيارة عام ١٩٥٩ متخذاً سائق خاص من أصول صينية خضع لعملية جراحية في القلب في عام ١٩٨٩ وهو في سن الثالثة والسنتين.

في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٤، انتخب عضواً في البرلمان عن دائرة كوتا سيتار سيلاتان بعد أن هزم مرشح الحزب الإسلامي الماليزي، ولكنه خسر هذا المقعد في الانتخابات العامة التالية عام ١٩٦٩، أمام مرشح نفس الحزب وكان قد أقيل من البرلمان في ١٢ يوليو بعد خطاب وجهه إلى رئيس الوزراء حينئذ تنكو عبد الرحمن بعد أحداث شغب ١٣ مايو ١٩٦٩ في رسالته إلى تنكو عبد الرحمن، انتقد الطريقة التي أدارت بها إدارة تنكو عبد الرحمن البلاد، حيث كانت تعطي الأولوية للمواطنين ذوي الأصول الصينية ثم استقلال من عضوية حزبه في ٢٦ سبتمبر بعد ذلك في عام ١٩٧٧. كتب كتابه معضلة الملايو الذي سعى فيه لشرح أسباب أحداث ١٣ مايو في كوالا لامبور والأسباب التي جعلت تقدم الملايو الاقتصادي سيئاً حظرت حكومة تنكو عبد الرحمن نشر الكتاب على الفور ولكن الحظر رفع بعدما أصبح رئيساً للوزراء في عام ١٩٨١.

في ١٦ يوليو ١٩٨١، أصبح مهاتير محمد رئيساً لوزراء ماليزيا عندما استقال حسين أون من منصبه لأسباب صحية، وكان أول رئيس وزراء في البلاد ينتمي لأسرة فقيرة، حيث كان رؤساء الوزارات الثلاثة الأول أعضاء في الأسرة الملكية أو من عائلات النخبة قضى مهاتير ٢٢ عاماً في المنصب، وتقاعد في ٣١ أكتوبر ٣٠٠٢، مما جعل منه واحداً من أطول فترات الحكم في آسيا وعند تقاعده في ٣١ أكتوبر ٣٠٠٢، حصل مهاتير على لقب تون، وهو أعلى تكريم لشخصية مدنية في ماليزيا.

بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩١، استطاع أن يمرر بعض التغييرات الدستورية الرئيسية التي تنزع حق الفيتو الملكي والحصانة السيادية ضد المقاضاة للأسرة المالكة قبل هذا التعديل، كانت الموافقة الملكية على القوانين مطلوبة من أجل تمرير أي من مشروعات القوانين بعد هذا التعديل، أصبحت موافقة البرلمان تعادل الموافقة الملكية بعد فترة ٣. يوم، دون انتظار رأي الملك كان عام ٤٠٠٢ مثيراً للجدل لبعض قادة دول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي بسبب بعض تصريحات الرئيس مهاتير محمد ضد اليهود وتحديد إسرائيل عندما ألقى خطابه الناري وقال أن كل المشكلة هم اليهود ونحن المسلمون متسامحون وبعد هذه الجلسة وصف الرئيس الماليزي بالبطل .

كان لمهاتير محمد دور رئيسي في تقدم ماليزيا بشكل كبير، إذ تحولت من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو ٩٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وتبلغ نسبة صادرات السلع المصنعة ٨٥٪ من إجمالي الصادرات، وتنتج ٨٠٪ من السيارات التي تسير في الشوارع الماليزية.

كانت النتيجة الطبيعية لهذا التطور أن انخفضت نسبة السكان تحت خط الفقر من ٥٢% من إجمالي السكان عام ١٩٧٠، أي أكثر من نصفهم، إلى ٥% فقط في عام ٢٠٠٢، وارتفع متوسط دخل المواطن الماليزي من ١٢٤٧ دولاراً عام ١٩٧٠ إلى ٨٨٦٢ دولاراً عام ٢٠٠٢، أي أن دخل المواطن زاد لأكثر من سبعة أمثال ما كان عليه منذ ثلاثين عاماً، وانخفضت نسبة البطالة إلى ٣% وكان خلال فترة حكمه من أكثر القادة تأثيراً في آسيا كما يعتبر من أكثر المعارضين للعولمة.

ولم يكن مهاتير محمد مجرد رجل سياسة، بل كان -أيضاً- مفكراً له كتبه ومؤلفاته، وكان صاحب رؤية لما ينبغي أن تكون عليه بلاده، ولقد استفاد مهاتير من كل ما حققته ماليزيا منذ الاستقلال من نجاح واستثمره وجعله قاعدة لانطلاقته، ولم يرد الدكتور مهاتير أن يكون انطلاقه عشوائياً، بل بدأ يبحث في تجارب الدول الأخرى وخاصة الآسيوية، حيث اتسمت سياسته بالاتجاه شرفاً، واستقر اختياره على المعجزة اليابانية، فجعلها أمامه قدوة ومثلاً أعلى

وكان رأي مهاتير محمد أن الاستراتيجية التي اتبعتها اليابان في إنتاج سلع جيدة بأسعار زهيدة ساهمت بشكل كبير في تحقيق تفوقها على المنتجات الأوروبية والأمريكية ذات الأسعار المرتفعة، وبالتالي نجحت في السيطرة على أسواق آسيا وإفريقيا، إضافة إلى اتباع سياسة منهجية في التصنيع، وإيجاد قيادات تتمتع بمستوى علمي فائق، وتتميز بالتطور والإبداع، وعلى المستوى المعنوي نجد في اليابان الالتزام الأخلاقي والمهني بقيم العمل الآسيوية، مما يستتبعه التفاني والجدية في الأداء المهني.

لقد تسلم مهاتير محمد السلطة بعد مرور أكثر من عقدين على الاستقلال، وفي هذه الفترة تم قطع خطوات مهمة في طريق الإصلاح والبناء؛ مما وفر له قاعدة تصلح للارتكاز عليها، وجاء دوره المفصلي في تاريخ ماليزيا، وهو كيفية إدارته للدولة، والقفز بها إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى

لعل أبرز ما يميز مرحلة مهاتير تلك الطفرة الاقتصادية اللافتة، حيث أصبحت فيها ماليزيا دولة صناعية متقدمة وإذا نظرنا لهذه المرحلة نظرة تحليلية متعمقة نجد أن الدكتور مهاتير محمد انطلق في عدة محاور وفي وقت واحد، ولكنه قام بالتركيز على ثلاثة محاور بصفة خاصة، وهي: محور التعليم، ويوازيه محور التصنيع، ويأتي في خدمتهما المحور الاجتماعي.

وكان اهتمامه بالتعليم منذ مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية؛ فجعل هذه المرحلة جزءاً من النظام الاتحادي للتعليم، واشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، وتلتزم بمنهج تعليمي مقرر من الوزارة مع إضافة مواد تُثمي المعاني الوطنية، وتغرز روح الانتماء للتعليم الابتدائي، أي في السنة السادسة من عمر الطفل ومن بداية المرحلة الثانوية تصبح العملية التعليمية شاملة، فبجانب العلوم والآداب تدرّس مواد خاصة بالمجالات المهنية والفنية، والتي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم.

وإلى جانب ذلك كان إنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني، التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك، وكان من أشهر هذه المعاهد معهد التدريب الصناعي الماليزي، والذي ترعاه وزارة الموارد البشرية، وقد أصبح له تسعة فروع في مختلف الولايات الماليزية.

كما واكب الاهتمام بالتعليم دخول ماليزيا مرحلة التصنيع، الأسمت والحديد والصلب، بل وتصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بريتون)، ثم التوسع في صناعة النسيج وصناعة الإلكترونيات، والتي صارت تساهم بثلاثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وتستوعب ٤.٠% من العمالة.

والمثير للإعجاب أن مهاتير محمد كان دائماً وفي كل المحافل الدولية يعتز بإسلامه، ويرجع نجاحه إلى تطبيقه لتعاليم الإسلام، وأنه ينطلق نحو النجاح بفهم عميق لجوهر الدين الإسلامي الذي يعطي من قيمة العلم والتقدم فنجده في أحد خطابه يقول: إن ماليزيا واثقة بأن الأمة الإسلامية يمكنها أن تكون أقوى قوة في العالم إذا توحدت.

كما أن الدور الذي قام به في إدارته للأزمة المالية التي عصفت بكل دول شرق آسيا لا ينكر؛ ففي نهاية التسعينيات تعرضت العملة الماليزية، وهي الرينجيت، إلى مضاربات واسعة بهدف تخفيض قيمتها، وظهرت عمليات تحويل نقدي واسعة إلى خارج ماليزيا، وبالأخص من جانب المستثمرين الأجانب، وبدأ أن النجاح الذي حققته على وشك التحول إلى فشل وبعد بحث مستفيض للموضوع أصدر مجموعة قرارات تهدف إلى فرض قيود على التحويلات النقدية خاصة الحسابات التي يملكها غير المقيمين، وفرض أسعار صرف محددة لبعض المعاملات، في الوقت الذي اتجهت فيه معظم الدول لسياسة تعويم العملة تنفيذاً لنصائح صندوق النقد الدولي، ورغم ضغوط البنك الدولي أصر مهاتير على سياسته التي أثبتت الأيام أنها كانت ناجحة، وبفضلها اجتازت ماليزيا هذه الأزمة بأقل الخسائر، بل إن دولاً كثيرة درست سياسته، وحاولت تكرارها والاستفادة منها.

أخيراً، وبعد أن شعر الدكتور مهاتير محمد بأنه قد انتهى من أداء رسالته أعلن استقالته من جميع من مناصبه الحزبية في قراره التاريخي، وبالطبع لم يكن ما قام به مهاتير محمد -٧٦ عاماً في ذلك الوقت- بالحدث العابر؛ فهو أطول زعماء شرق آسيا المنتخبين حكماً، واسمه ارتبط بالحكم في ماليزيا محلياً ودولياً، ومن ثم أثارت استقالته جدلاً كبيراً، وظل الكثير لفترة غير مصدق ويعتقد أنها مناورة سياسية.

وكان لهم بعض الحق في ظنهم؛ فالمدة الطويلة التي أمضاها مهاتير محمد في السلطة بجانب أن ٤٥% من الشعب الماليزي لم يعرفوا خلال حياتهم غير مهاتير رئيساً للوزراء، والكل بصورة عامة لا ينكر الإنجازات الصناعية والمالية والمعمارية التي شهدتها ماليزيا خلال فترة ولايته، إضافة إلى بروز اسمها على خريطة العالم بين الأمم، وظهوره كزعيم سياسي مسلم بارز في الساحة الدولية.. فمن أشهر أقواله: "إذا كنا جميعاً رجال دين فمن سيقوم بتصنيع الطائرات والصواريخ والسيارات وأدوات التكنولوجيا الحديثة؟! فيجب أن يكن هناك علماء في التجارة وفي العلوم التقنية الحديثة وفي كل مجالات المعرفة، ولكن على أساس من التعاليم الإسلامية.

في النهاية وبعد أن استعرضنا هذه التجربة الناجحة الفذة والتي نتشرف بانتمائها إلى عالمنا الإسلامي، نريد أن نلفت الانتباه إلى عاملين أساسيين ساهما في نجاح مهاتير محمد؛ أولهما القدوة بمعنى حرصه على البداية من حيث انتهى الآخرون ونجد هذه القاعدة بوضوح عندما قرر البحث في تجارب الدول الناجحة، والتعرف على الطرق التي سلكوها لتحقيق النجاح والاختيار من بينها، إلى جانب التعرف على الأخطاء التي وقعوا فيها، والمشاكل التي واجهتهم في طريقهم حتى يتجنبها.

مع الانتباه إلى أن ما يصلح لدولة ليس بالضرورة يصلح لغيرها؛ لذا كان عليه أن يتحرى بدقة لاختيار النموذج الذي سيصبح القدوة للدولة الماليزية الناشئة، واستقر في النهاية على اتخاذ اليابان كقدوة لبلاده للتشابه الكبير بين ظروفهما من حيث قلة الموارد الطبيعية، وتركيز اليابان على العنصر البشري وتنمية مهاراته وإعداده لبناء نهضتها الصناعية، بجانب حرصها على الجانب الخلقي وغرس المفاهيم مثل أهمية العمل الجماعي، وأهمية الانتماء للوطن والعمل على رفعته.

أمّا العامل الثاني فهو الإدارة الجيدة، فبعدما توافرت إرادة النجاح لدى المجتمع الماليزي، بجانب تكوين قاعدة ارتكاز معقولة من تعليم جيد وقدر معتبر من صناعات وطنية تتجه نحو تحقيق الاكتفاء، بقي دور القائد الماهر الذي يستطيع إدارة هذه العوامل ويجيد استخدامها ليصل إلى النجاح المنشود، هذا الدور الذي قام به باقتدار الدكتور مهاتير محمد، ولم يكن الأمر سهلاً، فلقد كان يسير على الأشواك، فنراه يستنهض همه شعب بكامله ويحفزه للعمل، ونراه يتابع تنفيذ مراحل خطته دون كلل، ويقضي على أي محاولة لإثارة الفتنة بين التركيبة الصعبة للمجتمع الماليزي بكل حزم، بجانب حرصه على تنفيذ سياسة خارجية متميزة، جعلت له مكانة في المحافل الدولية كمفكر وصاحب رأي.

رجب طيب أردوغان:

رئيس وزراء تركيا منذ ١٤ مارس ٢٠١٣ وإلى الآن ورئيس حزب العدالة والتنمية الذي يملك غالبية مقاعد البرلمان التركي وكان قد خدم قبلها عمدة لأسطنبول في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ ويعتبر أحد أهم المسؤولين في العالم الإسلامي .

ولد أردوغان في ٢٦ فبراير ١٩٥٤ في إسطنبول يعود إلى أصله إلى مدينة طرابزون، أمضى طفولته المبكرة في محافظة ريزة على البحر الأسود ثم عاد مرة أخرى إلى إسطنبول وعمره ١٣ عاماً نشأ أردوغان في أسرة فقيرة فقد قال في مناظرة تلفزيونية مع دنيز بايكال رئيس الحزب الجمهوري ما نصه: لم يكن أمامي غير بيع البطيخ والسميط في مرحلتي الابتدائية والإعدادية؛ كي أستطيع معاونة والدي وتوفير قسم من مصروفات تعليمي؛ فقد كان والدي فقيراً درس في مدارس إمام خطيب الدينية ثم في كلية الاقتصاد والأعمال في جامعة مرمره .

انضم أردوغان إلى حزب الخلاص الوطني بقيادة نجم الدين أربكان في نهاية السبعينات، لكن مع الانقلاب العسكري الذي حدث في ١٩٨٠، تم إلغاء جميع الأحزاب، وبحلول عام عادت الحياة الحزبية إلتركيا وعاد نشاط أردوغان من خلال حزب الرفاه، خاصة في محافظة إسطنبول وبحلول عام ١٩٩٤ رشح حزب الرفاه أردوغان لمنصب عمدة إسطنبول، واستطاع أن يفوز في هذه الانتخابات خاصة مع حصول حزب الرفاه في هذه الانتخابات على عدد كبير من المقاعد وعام ١٩٩٨ اتهم أردوغان بالتحريض على الكراهية الدينية تسببت في سجنه ومنعه من العمل في الوظائف الحكومية ومنها الترشح للانتخابات العامة بسبب اقتباسه أبياتاً من شعر تركي أثناء خطاب جماهيري.

لم تثن هذه القضية أردوغان عن الاستمرار في مشواره السياسي بل نبهته هذه القضية لما قد يقابله خلال مشواره في الطريق السياسي كما حدث لأستاذه نجم الدين أربكان فاغتنم فرصة حظر حزب الفضيلة لينشق مع عدد من الأعضاء منهم عبد الله جول وتأسيس حزب العدالة والتنمية عام ١٩٩٢ منذ البداية أراد أردوغان أن يدفع عن نفسه أي شبهة باستمرار الصلة الأيديولوجية مع أربكان وتياره الإسلامي الذي أغضب المؤسسات العلمانية مرات عدة، فأعلن أن العدالة والتنمية سيحافظ على أسس النظام الجمهوري ولن يدخل في محاكمة مع القوات المسلحة التركية وقال سنتبع سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها ٩٩% من مواطني تركيا.

وفاز رجب طيب أردوغان برئاسة بلدية إسطنبول عام ١٩٩٤ فعمل تطوير البنية التحتية للمدينة وإنشاء السدود ومعامل تحلية المياه لتوفير مياه شرب صحية لأبناء المدينة وكذلك قام بتطوير أنظمة المواصلات في المدينة من خلال أنشطة شبكة مواصلات قومية وقام بتنظيف الخليج الذهبي (مكب نفايات سابقا) وأصبح معلم سياحي كبير وبهذه الطريقة استطاع أردوغان تحويل مدينة إسطنبول إلى معلم سياحي كبير.

لا يمكن أن يوصف ما قام به إلا بأنه انتشل بلدية اسطنبول من ديونها التي بلغت ملياري دولار حولها إلى أرباح واستثمارات بنمو بلغ ٧%، بفضل عبقريته ويده النظيفة وقربه من الناس لاسيما العمال ورفع أجورهم ورعايتهم صحياً واجتماعياً وخلال فترة رئاسته بلدية اسطنبول حقق أردوغان إنجازات للمدينة، الأمر الذي أكسبه شعبية كبيرة في عموم تركيا، لكن هذه الشعبية لم تشفع له حينما خضع لإجراءات قضائية من قبل محكمة أمن الدولة عام ١٩٩٨ انتهت بسجنه بتهمة التحريض على الكراهية الدينية ومنعه من العمل في وظائف حكومية ومنها طبعا الترشيح للانتخابات العامة.

خاض حزب العدالة والتنمية الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٢ وحصل على ٣٦٣ نائبا مشكلا بذلك أغلبية ساحقة. لم يستطع أردوغان من ترأس حكومته بسبب تبعات سجنه وقام بتلك المهمة عبد الله غول. تمكن في مارس عام ٢٠٠٣ من تولي رئاسة الحكومة بعد إسقاط الحكم عنه.

بعد توليه رئاسة الوزراء، عمل على الاستقرار والأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تركيا، وتصالح مع الأرمن بعد عداء تاريخي، وكذلك فعل مع اليونان، وفتح جسوراً بينه وبين أذربيجان وبقية الجمهوريات السوفيتية السابقة، وأرسى تعاوناً مع العراق وسوريا وفتح الحدود مع عدد من الدول العربية وألغى تأشيرة الدخول، وفتح أبواباً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً مع عدد من البلدان العالمية، وأصبحت مدينة إسطنبول العاصمة الثقافية الأوروبية عام ٩٠٠٢، وأعاد لمدن وقرى الأكراد أسمائها الكردية بعدما كان ذلك محظوراً، وسمح رسمياً بالخطبة باللغة الكردية.

كان موقف أردوغان موقفاً حازماً ضد خرق إسرائيل للمعاهدات الدولية وقتلها للمدنيين أثناء الهجوم الإسرائيلي على غزة، فقد قام بجولة في الشرق الأوسط تحدث فيها إلى قادة الدول بشأن تلك القضية، وكان تفاعله واضحاً مما أقلق إسرائيل ووضع تركيا في موضع النقد أمام إسرائيل، وقال رجب أردوغان إنني متعاطف مع أهل غزة .

وفي دافوس غادر أردوغان منصة مؤتمر دافوس احتجاجاً على عدم إعطائه الوقت الكافي للرد على الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز بشأن الحرب على غزة بعد أن دافع الرئيس الإسرائيلي عن إسرائيل وموضوع صواريخ القسام التي تطلق على المستوطنات وتساءل بصوت مرتفع وهو يشير بأصبعه عما كان أردوغان سيفعله لو أن الصواريخ أطلقت على إسطنبول كل ليلة، وقال أيضاً إسرائيل لا تريد إطلاق النار على أحد لكن حماس لم تترك لنا خياراً رد أردوغان على أقوال بيريز بعنف وقال: إنك أكبر مني سنأ ولكن لا يحق لك أن تتحدث بهذه اللهجة والصوت العالي الذي يثبت أنك مذنب فالجيش الإسرائيلي يقتل الأطفال في شواطئ غزة، ورؤساء وزرائكم قالوا لي إنهم يكونون سعداء جداً عندما يدخلون غزة على متن دباباتهم ولم يترك مدير الجلسة الفرصة لأردوغان حتى يكمل رده على بيريز، فانسحب رئيس الوزراء التركي بعد أن خاطب المشرفين على الجلسة قائلاً شكراً لن أعود إلى دافوس بعد هذا، أنتم لا تتركوني أتكلم وسمحت للرئيس بيريز بالحديث مدة ٢٥ دقيقة وتحدثت نصف هذه المدة فحسب، وأضاف أردوغان في المؤتمر الذي عقد بعد الجلسة إنه تحدث ١٢ دقيقة خلال المنتدى كما تحدث الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بدوره ١٢ دقيقة، غير أن بيريز تحدث ٢٥ دقيقة، ولما طلب التعقيب عليه منعه مدير الجلسة وعند عودته لتركيا احتشد الآلاف ليلاً لاستقبال رجب طيب أردوغان بعد ساعات من مغادرة مؤتمر دافوس حاملين الأعلام التركية والفلسطينية ولوحوا بلافتات كتب عليها مرحباً بعودة المنتصر في دافوس وأهلاً وسهلاً بزعيم العالم وعلقت حماس على الحادث بالقول على الحكام العرب أن يقتدوا به.

في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ قدم أردوغان خلال اجتماع لحزب العدالة والتنمية في أنقرة اعتذاراً تاريخياً باسم دولة تركيا حول الأحداث المأساوية التي وقعت بين سنوات (١٩٣٦ - ١٩٣٩) في منطقة درسيم، التي ارتكبتها الحكومة التركية آنذاك ممثلة في الحزب الجمهوري في حق الأكراد العلويين في نهاية الثلاثينات من القرن الماضي. وقوبل هذا الاعتذار بترحيب شديد من قبل رئاسة إقليم كردستان التي رحبت بتصريحات أردوغان وقالت ان هذا التصريح يدفع بعملية الانفتاح الديمقراطي في تركيا إلى مرحلة أكثر تقدماً.

أهم المصادر والمراجع

- لسان العرب- ابن منظور.
- اغتيال عقل، د. برهان غليون.
- النخبة ضد الأهل- وليد نويهض.
- المشروع النهضوي العربي- د. محمد عابد الجابري.
- مدخل إلى الفلسفة- جون لويس- ترجمة أنور عبدالمالك.
- الإسلام في معركة الحضارة- منير شفيق.
- الاستبداد والحرية في فكر النهضة.
- دكتاتورية التخلف العربي- د. غالي شكري.
- مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر- كمال عبداللطيف.
- الإسلام بين التنوير والتزوير- د. محمد عمارة.
- الفكر العربي- د. محمد أركون- ترجمة د. عادل العوا.
- موسوعة السياسة- إعداد مجموعة من المؤلفين .
- جدل الوعي العلمي- د. هشام غصيب.
- التحولات العربية- د. سيار الجميل.
- المجتمع العربي المعاصر- د. حلیم بركات.

الخطاب العربي المعاصر - فادي إسماعيل.

جوانب غير معروفة من تجربة محمد علي باشا-الدكتور ذوقان قرقوط .

الموسوعة العربية الميسرة - د. محمد أشرف غربال .

الإسلام والغرب والمستقبل - أرنولد توينبي- تعريب الدكتور نبيل صبحي.

رسالة في الطريق إلى ثقافتنا - محمود محمد شاكر.

الفكر العربي في عصر النهضة - ألبرت حوراني - ترجمة كريم عزقول.

سنوات الهوان من محمد علي إلى فاروق- عبد القادر السعدني.

أزمة الفكر ومشكلات السلطة - د. محمد مخزوم.

النجبة البرلمانية في الصعيد- أحمد عبد الرازق .

الطغاة يجهلون الجغرافيا - شوقي رافع .

نهضة مصر - د. انور عبد الملك.

خروج العرب من التاريخ - د. فوزي منصور- ترجمة ظريف عبد الله
وكمال السيد .

تطور الصناعة المصرية- د. نوال قاسم: منذ عهد محمد علي حتى عهد
عبد الناصر .

بناء دولة محمد علي- محمد فؤاد شكري.

شخصية مصر- د. جمال حمدان.

المشروع السياسي لمحمد علي باشا - د. رؤوف عباس.

عمليات اتخاذ القرار - محمد عبدالمنعم خطاب.
العملية الإدارية - حامد سوادي عطية .
تخطيط المدن - أحمد خالد علام .
علم التخطيط وإعداد المخططين رياض النقيب.
مفهوم الحضارة عند مالك بن نبي لمحمد العبدية.
استراتيجية الإدراك للحراك- د. جاسم سلطان.
قاموس علم الاجتماع- محمد عاطف غيث .
قراءة في تجربة ماليزيا - عبد الحافظ الصاوي.
تاريخ الحركة القومية، وتطور نظام الحكم - عبد الرحمن الراجحي
موسوعة تاريخ مصر- أحمد حسين،
مذبحة المماليك -جمال بدوي.
تاريخ العثمانيين - أ.د. محمد سهيل طقّوش
العرب والعثمانيون- عبد الكريم رافق .
تاريخ المشرق العربي – عمر عبد العزيز
تاريخ الدولة العلية العثمانية، تأليف: الأستاذ محمد فريد بك المحامي،
تحقيق: الدكتور إحسان حقي
عصر محمد علي - عبد الرحمن الراجحي

تاريخ الدولة العليّة العثمانية- محمد فريد بك المحامي

تاريخ المشرق العربي- عمر عبد العزيز عمر

السياسة الدولية في الشرق العربي- إميل خوري وعادل إسماعيل.

الفهرست

المقدمة	٢
الباب الأول : مدخل عام.....	٤
تعريف التنمية والحضارة والنهضة.....	٥
أطوار النهضات	٦
دور المبادرة الفردية	٧
ماذا تحتاج النهضة؟.....	٧
علاقة التنمية بالتعليم	٩
ركائز التنمية	١٤
صلة مفهوم الثقافه بمفهومي الحضارة والمدنية	١٥
الباب الثاني : اليقظة العربية والمجالات والمعوقات	١٦
اليقظة العربية	١٧
مظاهر اليقظة العربية	١٧
عوامل النهضة	١٨
محاوِر النهضة	٢٥
مجالات النهضة ومعوقاتها	٢٧
هل يحتاج العرب إلى نهضة	٣١

٣٢	الباب الثالث : الاسلام والحضارة.....
٣٣	الدين والنهضة.....
٣٥	دور المسلمين.....
٣٥	المفهوم الإسلامى للحضارة.....
٣٨	التنمية الحضارية الإسلامية.....
٤٠	مشروع نهضة إسلامية.....
٤٠	المبادئ العشر.....
٤٣	مظاهر الإسلام الحضاري وعناصره.....
٤٤	عناصر الإسلام الحضاري.....
٤٥	التحديات التي تواجه الإسلام الحضاري.....
٤٨	الموقف من حضارة الغرب.....
٥٠	الباب الرابع : نماذج للنهضة.....
٥١	تجربة محمد علي فى مصر.....
٥٩	تركيا.....
٦١	الخروج من الأزمة وبداية النهضة.....
٦٧	تجربة ماليزيا.....
٧٢	تجربة ماليزيا فى التنمية البشرية(التعليم فقط).....
٧٦	التجربة الماليزية والحضور الإسلامى فيها.....

٨٠	الباب السادس : بعض رموز النهضة.....
٨١	محمد علي باشا
٨٨	البعثات العلمية
٩١	نهاية محمد علي باشا
٩١	مهاتير محمد
٩٨	رجب طيب أردوغان
١٠٢	أهم المصادر والمراجع.....
١٠٦	الفهرست